المبادئ

الرّئيسة للسّياسات الرّفيعة

تأليف

أ د. عقيل حسين عقيل

2018م

(إذا أردت معرفة مبادئ السياسة الرَّفيعة فعليك بمعرفة

الكيفية التي تدخلك إلى الكتب منتبهًا وتخرجك منها رشيدًا)

د. عقيل حسين عقيل

المحتويات

المقدّمة 4

السِّياسة: 7

الرِّفعة السِّياسيَّة: 15

مبادئ السِّياسة الرّفيعة 33

أوّلا الحقوق تُمارس 34

ثانيا الواجبات تؤدّى 47

ثالثا المسؤوليات تُحْمل 50

رابعًا الصَّلاحيَّات تُمنح 57

خامسًا الاختصاصات تأهُّل 58

سادسا الديموقراطية تُنتهج 59

سابعا العدل يُقام 87

ثامنا المراقبة تُحذِّر 91

تاسعا المساءلة تَحَاجُج 102

عاشرا المحاسبة تُصحِّح 116

صدر للمؤلّف 133

المؤلّفات 133

المقدّمة

أقدّم مؤلفنا (المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة) للسّاد القراء والنقّاد الكرام الذين لا شكّ أنّهم سيضيفون إلى جهدنا البحثي جهدا بحثيا جديدا، وكلني أمل أن يمدوني بملاحظاتهم الموضوعية التي ستلقى اهتماما خاصّا تقبلا وجدلا وحجّة مع وافر التقدير والاعتبار.

إنّ الخوض في المواضيع السياسية في معظم الأحيان سبله غير ممهدة، وراء النّاس دائما تختلف وبخاصّة السياسيون منهم، وستظل رؤاهم على الاختلاف تنوّعا وإثراء ومنافسة، قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[1].

ولأن الخَلق الآدمي كان على الاختلاف وسيظل، إذن لا مفرّ من قبول المختلف والاعتراف به مختلفا، وفي هذا الشأن تناولت الحقوق والواجبات والمسؤوليات مثلثا أضلاعه متساوية سواء أكانت على المستوى الفردي أم الجماعي أم المجتمعي، وذلك من حيث:

_ الحقوق تمارس: وفي حالة مصادرتها ظلما يطالب بها حتى ارجاعها قناعة أو عنوة.

_ الواجبات تؤدّى: إرادة أو قانونا.

_ المسؤوليات تُحْمَل: وإن كانت أعباء.

---

[111] هود 118 – 119.

هذه أضلاع ثلاث لزوايا ثلاثة متساوية؛ إذ لا حقوق تمارس إلّا والواجبات من ورائها تستوجب أداء، ثمّ من ورائهما المسؤوليات تُحْمَل، ولهذا نجد بالضرورة شيئا من الواجبات والمسؤوليات وكأنها جزاء من حقوق المواطنة، وكذلك نجد شيئا من الحقوق والمسؤوليات وكأنها جزاء من الواجبات الوطنية، ثمّ نجد شيئا من الحقوق والواجبات وكأنّها جزاء من المسؤوليات الوطنية.

وبهذه النظرة لن تكون المواطنة فقط (حقوق وواجبات)، بل المسؤوليات هي الضلع المتمم للمثلث متساوي الأضلاع الذي لا تكتمل ممارسة الحرية به.

ولأنّ الحرية لا تمارس إلّا بأسلوب ديمقراطي، فإنَّ العدل لا يكون إلّا مركزها، والدستور ضامنها، والقانون منظمها، ومن هنا تولد الصَّلاحيَّات فتمنح، وتولد الاختصاصات فيأهّل إليها. ومع ذلك الكمال لله تعالى؛ إذ لا ممارسة للحرية ديمقراطيا إلّا والمراقبة ضرورة؛ من أجل سلامة بها تمارس الحقوق وتؤدّى الواجبات وتحمل المسؤوليات.

ولأنّ المراقبة ضرورة حذرية (تحذّر من الانزلاق في الأفعال والأعمال المخالفة) إذن ديمقراطيًّا كل أضلاع المثلث الثلاثة لابدّ أن تكون تحتها ولا استثناء لأحدٍ ممن يتولى مسؤولية قيادية أو إدارية على أيّ درجة من درجات سلالمها.

ولأنّها المراقبة، فهي المحذّرة من الانزلاق في المخالف وما يؤدّي إلى الألم. وهذا يعني: لا أحكام مسبقة إلّا بعد مساءلة ومحاسبة موضوعية فيهما المسؤول يحاجج ويدافع ويصحح بمسوغات حجّة.

ولأنَّ موضوع مؤلفنا المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، فالمبادي الرّفيعة لا تستمدّ إلّا من قيمٍ حميدة، وفضائل خيّرة، وهذه القيم والفضائل لا تكون رفيعة إلّا إذا استمدت من شريعةٍ أو عرفٍ ترتضيه الشّعوب. ولتبيان ذلك أقدم إلى القراء الكرام المبادئ العشرة الرئيسة للسّياسات الرّفيعة.

أ. د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2018م

السِّياسة

السِّياسة قيمة تحتوي على ما يليق بحسن المعاملة وإدارة شؤون الأفراد أو الجماعات أو الشعوب أو الأمم، وهي كل ما يجوّد المعرفة ويحسّن الأداء المهني والحرفي ويطوّر العلاقات الإنسانية أخلاقيّا؛ ولذا فقد أصبحت علما يدرّس، ولها من المتخصصين علما ومعرفة وخبرة وتجربة.

والسِّياسة تمتدّ في دائرة المعرفة بين ترويضٍ لجامحٍ، ومناصرة لحقّ ومواجهة لظلمٍ وتقديم لرؤية، وهي بين هذا وذاك تبسط فراش الاستيعاب والتقدير والاحترام لمن يقف عند حدود ما يجب، وتلقّه أمام الجامحين على حساب من وقف عند حدّه.

فالسِّياسة موضوع بحث لتقديم المعرفة الواعية للمختلفين بغاية الالتقاء تفاهما وتوافقا كي لا تسوء الأحوال بينهم ويصبح الصدام لغة وسلوكا السبيل لكشف اللثام عن أوجه المواجهة بين المختلفين.

ولأنّ الاختلاف أساس الخلق نوعا وقدرة، كان الاختلاف بين النّاس حتى أصبحوا أمما، ومع ذلك الوفاق بينهم سياسة لم ينقطع ولن، {وَمَا كَانَ النّاس إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}[2].

ولأنَّ الاختلاف نوعان: (خَلقي ومعرفي) وجب التقبُّل والتقدير والتفهّم إن أردنا توافقا من أجل المشترك والمأمول وأردنا البقاء آمنين مع إشباع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة.

---

[2] يونس 19.

فالسِّياسة هناك من يراها موضوع اختلاف وخلاف، وهناك من يراها دائرة التقاء؛ لرسم الخطط وإدارة الشؤون المشتركة للشّعوب والأمم والأوطان.

وهناك من يرى السِّياسة لا تستوجب إلّا تكيُّفا، وفي المقابل هناك من يراها خير وسيلة لتحقيق التوافق، أمّا ثالث؛ فلا يراها إلّا في دائرة الإصلاح، والرّابع لا يراها إلّا على حالة من الامتداد حتى بلوغ الحلّ.

وهناك من يرى السِّياسة لعبة لها مجموعة من القواعد الاستثنائية، تستدعي استصدار قوانين الطوارئ كلّما ارتفعت أسهم الممارسين للحرّية.

ولذلك لم يحسم الاختلاف بعد على مفهوم السِّياسة ومنتهياتها الغائية، وبخاصّة أن بعض السّاسة لا يفرّقون بين ممارسة الحرّية دون قيود، ومواجهة الممتدين في دوائر غيرهم وقمعهم بالقوّة.

ومنذ القدم، لم تتغيّر قواعد لعبة الصراع على السّلطة؛ فكلّما تخلّصت الشعوب من غازٍ أعقبه قاطع طريق، وكلّما رحل مستعمر خلّف محله وريث، وكلّما ثارت الشّعوب على ظالم أعقبه مجموعة من الظلمة. وفي المقابل نضال الشعوب وثوراتهم لن تتوقّف، حتى يحسم الأمر وعيًا، وثقافة، وتُحْمَل مسؤوليّة.

فالسِّياسة لم تكن علمًا مقولبًا، بل هي فن الخروج عن المقولب، دون إضاعة للوقت ولا إضاعة للسبيل المؤدّي إلى تحقيق الرؤية، ودون ترك أيِّ أثر يؤدّي إلى تقصّي سبيل أصحابها؛ ليعاد بهم إلى التقيّد بذلك

المقوّلب أو فيه يدفنون؛ فالخروج عن المقولب يستوجب خروج شعرة من عجين.

ولأنَّ ميادين السِّياسة واسعة وذات اتجاهات مختلفة، ورؤى متخالفة، وأهواء متنوّعة، ورغبات متضادة؛ فالنسيج السياسي بها يستوجب الأخذ من كلِّ صغيرة كبيرة.

والسِّياسة لها غايات فيها تتجسّد ولا تنفصل، والبعيد في الغايات بالنسبة إليها قريب، والقريب في مستهدفاتها يستبدل من أجل البعيد.

أمّا المبادئ السياسية والأخلاقية؛ فلا تزيد عن كونها قنطرة عبور لتجاوز الأماكن الوعرة، واختصار الطّرق يمكّن من بلوغ الغايات؛ فعلى سبيل المثال: ميكيافيللي يغلّب السِّياسة على الأخلاق، ويتنكر صراحة لجميع الفضائل الأخلاقية حين يبرر استعمال كلّ الوسائل لتحقيق الغايات السياسية (ما هو مفيد فهو ضروري).

ولهذا فالسِّياسة تسيير شؤون الأفراد والجماعات ودواليب الدّولة بحكمة مع استيعاب للمختلف والمخالف دون التفات إلى الخلف، ولا توقّف عند النوايا. وبمنطق السِّياسة: السياسيون يقبلون تقديم التنازلات القريبة من أجل الغايات الممكّنة من النفوذ وتفاديا للشّر؛ فكما قال تولستوي: إنَّ الشرّ لا يقتل الشّرّ كما أنّ النّار لا تطفئ النّار. ولهذا، في السِّياسة المجانبة قبل المواجهة، وإيقاظ ضمائر النّاس يحول بين المظالم وإيقاد نار الفتنة.

ولأنّها السِّياسة؛ فهي بين السياسيين الكبار بين لين وشدّة؛ ميدانها النضال السلمي والحُجّة بالحجّة، وهذا الجناح، على رأسه: مهاتما غاندي، ومارتن لوثر كينغ، ونيلسون مانديلا، وهي عند هتلر وستالين وموسوليني وفرانكو وغيرهم من الطغاة والديكتاتوريين الذين أباحوا استخدام أشنع أساليب القمع والاضطهاد من أجل غايات رسموها لأنفسهم، لا تزيد عن كونها غاية لتبرير الوسيلة كما جاءت في كتاب الأمير لميكيافيللي.

ولأنّ السِّياسة بين لين وشدّة؛ كان السّاسة منقسمين بين هذه وتلك؛ فمنهم من كان عادلا حتى قُتل في عدله كما هو حال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهناك من كان ليّنا متسامحا حتى قُتل في لينه وتسامحه كما هو حال غاندي، وهناك من كان على عهده فأوفى كما هو حال الرّئيس السوداني الأسبق عبد الرّحمن سوار الذهب الذي قاد ثورة شعبية على النميري وسلّم السلطة للحكومة المنتخبة في العام التالي.

وفي المقابل كان الكُثر أشدّاء طغاة ودكتاتوريين؛ فمات من مات منهم على ظلمه، وقُتل من قُتل بأسباب طغيانه، انتحر من انتحر، وسقط من سقط كرها.

وبين هؤلاء الليِّنين وأولئك الطّغاة جاءت حكمة إبراهام لنكولن (عندما ينتزع الرّاعي عنزة من براثن ذئب تعدّه العنزة بطلا، أمّا الذئب فيعدّه ديكتاتوريا).

ولأنّها السِّياسة؛ فمن يدخل ميادينها لابدّ له أن يقبل بأن يكون له مخالفون، وأعداء، وبطانة ظلّ، وقليل من الناصحين، وأقل بكثير من المناصرين؛ فإن قَبِل بذلك، قبِل بالاختلاف والخلاف سياسة، وأن رفض ذلك، فلا مستقبل له في ميادين السِّياسة، وهنا، يقول شارل ديغول: (أحترم من يقاوموني، لكني لا أستطيع احتمالهم).

والسِّياسة دوائر متداخلة؛ فبأسبابها تمارس الحرّية التي بها يؤسَر النّاس، وبالأسباب ذاتها حريّة النّاس تقيّد؛ فيُسجن البعيد الذي لم يقبل بانحناء ظهره، ويفرج عن القريب الذي قبل بانحنائه، كما قال مارتن لوثر كينغ: (لا يستطيع أحدٌ ركوب ظهرك إلّا إذن انحنيت). ويقول لنكولن: (انهضوا أيّها العبيد فإنّكم لا ترونهم كبارا إلّا لأنّكم ساجدون). فمن يقبل بانحناء ظهره لغير الله لن يستطيع من بعده رفع رأسه. وفي المقابل من يقبل أن يكون نظيف الجانب لا يطأطئ رأسه، ولكن إن قبِل بذلك؛ فعليه بدفع الثّمن؛ فكما يقولون: (التوب الأبيض لا يقبل التشويه؛ وكلّما كان الثوب أكثر نصاعة كانت اللطخة عليه أكثر وضوحا).

ولأنّها السِّياسة؛ فالسِّياسة أم السّلطان وربّ الحكومة التي إن تمكّن منها من تمكّن معرفة ووعيا، أصبحت دواليب السِّياسة بين يديه، أن مُكّن منها من مُكّن من طرف الحاكم؛ فلا يكون إلّا أداة طائعة لأمره؛ فلا رأى له ولا رؤية ولا خطة، ومن تمّ لا تستطيع الحكومة أن تنهض بالبلاد، وهنا يقول روزفلت: (أفضل العقول ليست في الحكومة، فلو كان الأمر كذلك لكانت الشركات قد استقطبتهم للعمل بها؛ فالحكومة لا تحلّ المشاكل، بل تدعمها).

وعليه: عندما تصبح الحكومة وإجراءاتها داعمة للمشاكل، لا شكّ أنّها ستكون أكبر مستفزٍّ وأكبر محفّزٍ للشّعب على التمرّد والثّورة والتظاهر في الميادين العامّة، ويكون السّاسة المعارضون مختبئين خلف المتظاهرين، حتى يُحسم الأمر انتصارا؛ فتُصبح أصواتهم مرتفعة من على منصّات الخطابة، وكذلك من خلال شاشات التلفزة، كما تصبح أسماؤهم بالخطّ العريض متصدّرة عناوين الصّحف.

ولكن هؤلاء المتصدّرين، إن لم يُحسم الأمر لصالحهم، فسيكونون آخذين بمقولة هاري ترومان: (إذن كنت لا تستطيع إقناع الخصم، حاول أن تسبب لهم الارتباك).

ولكن إن تمكّنوا من إدارة شؤون الدّولة، فخطابهم تارة بين صواب وخطأ، وتارة بين يسار ويمين، وتارة بين حلال وحرام، هكذا هي السِّياسة مختلفة باختلاف اتجاهات السّاسة وأساليبهم، وهكذا هم يتبدّلون، وفي هذا الشأن قال نيكيتا خروشوف: (السّاسة هم أنفسهم في كلّ مكان يَعِدون ببناء الجسور حتى لو لم يوجد نهر).

ولأنّها السِّياسة؛ فاتجاهات وأفكار السياسيين تتبدّل؛ فهم ساسة كلّما يكتمون سرّا به يبوحون، وفي المقابل، هم يغضبون ممّن يبوح بسرّ من أسرارهم، وقد يدفعونه الثّمن غاليًا، وهنا يقول سقراط: (اكتم سرّ غيرك كما تحبّ أن يكتم غيرك سرّك، وإذن ضاق صدرك بسرّك فصدر غيرك به أضيق).

ومع أنَّ مِن السّاسة مَّن تمكّن من قمّة السّلطان، ولكن القِمَمَ السلطانية متى ما رأت نفسها قمما سقطت، وعندما تعرف أنّ الشّعب يراها قمما، فعليها بالاعتزال، قبل أن يغيّر الشّعب رأيه؛ فرأي الشّعب لابدّ أن يتغيّر بتغيّر اتجاهات الحكام وحكوماتهم وسياساتهم ورؤاهم، وهكذا هي السِّياسة.

ولأنّها السِّياسة؛ فلها من الهوامش ما يمكّن من ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وتُحْمَل المسؤوليات؛ فالديمقراطية التي تسمح لك بأن تنتخب من تريد بدرجة عالية، هي الديمقراطية ذاتها التي تسمح لك بأن تختار من تكره بدرجة أقل. ومع ذلك يقول أوسكار وايلد: (الديمقراطية تعني ببساطة ضرب الشّعب بالهراوات بواسطة الشّعب لصالح الشّعب). مثل هذه السياسات القامعة للشّعوب، أوقعت أصحابها في الفخّ؛ فالقمم السّلطانية متى ما حادت عن العدالة ثارت الشّعوب عليها وكسّرت القيود والأطواق.

ومع أنَّ الدّيمقراطية كلمة حقّ، لكنّها في حاجة لمن يقولها دون لبس، وفي حاجة لمن يفهمها دون غموض. ولأنّ الديمقراطية هي كذلك، فالدساتير تصدر بشأنها وبشأنها تسنّ القوانين، ولكن أيّة قوانين؟

هناك من القوانين ما يرسّخ المظالم، ويزوّر الحقائق، وهناك من القوانين ما يرسّخ كرامة الإنسان ويمكّن من ممارسة الحرّية، وهنا يقول سبنوزا: (إنّ القوانين التي تلجم الأفواه وتحطّم الأقلام تهدم نفسها

بنفسها). ويقول مارتن لوثر كينغ: (المصيبة ليست في ظلم الأشرار، بل في صمت الأخيار).

وعليه؛ فالسِّياسة كما تقود إلى الاحتواء تقود إلى التكتّل، وهي كما تؤدّي إلى تقبّل الآخر وتفهّم ظروفه، تؤدّي إلى فتح أبواب التحاور والتفاوض معه متى ما لزم الأمر.

إذن: السِّياسة على مستوى الدوّل حسن تدبّر للأمور الدّاخلية وتفهّم للظّروف الخارجية؛ بغاية تفادي ما يؤلم ولهدف انجاز تنمية بشرية مأمولة وآمنة.

ومن ثمّ تتولّد من السِّياسة الرّؤى النّافعة تسييرا ومنافسة وتحديا بالإنتاج والاقتصاد والعلم والمعرفية المرسّخة للذات الوطنية والعابرة للحدود تعاونا وعدلا وأمنا ووفاقا؛ حتى تتّسع دوائر العلاقات وتحدث النُّقلة الممكّنة من نيل المأمول ارتقاء.

ومع أنَّ البعض يرى السِّياسة لا تدخّل في شؤون الغير، لكنَّ الغير يراها غير ذلك تدخّلا؛ ومن ثمّ فالسِّياسة ليست التنظير، بل حسن إدارة الدّولة سلما وحربا؛ ولهذا فمن السّاسة من يجمعون الشّعب على وحدة الوطن ومنهم من يمزّقهم أشتاتا وإربا.

وعليه: فمفهوم السِّياسة كما نراها: تفكير دقيق ينتج رؤية تمكّن من إدارة شؤون الأفراد والجماعات والشّعوب وفقا لصلاحيات واختصاصات تشريعية ودستورية وقانونية، ودون خصام ولا صدام، كما أنّها تجنّب الشّعب المؤلم بأيسر السبل وأفضل الأساليب، إنّها القوّة الممكّنة

من حسن الإدارة والسيطرة على الأمور من الانفلات والفساد، فيها الجيش والشرطة قوى وطنية تحمى امن الوطن من العدوان الخارجي والانفلات الداخلي، كما أنّها ترسّخ الإرادة الوطنية حقوقا تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليات تحمل.

الرِّفعة السِّياسيَّة:

الرِّفعة ارتقاء منزلة، وتبوئ مكانة، وامتلاك حُجّة، وهي الحيويّة التي تجعل من أصحابها قدوة حسنة قولًا وفعلًا وعملًا وسلوكًا، وهنا الرِّفعة تعالٍ عمّا يشين.

أمّا الرِّفعة السياسية: فهي حُسن إدارة ما يُساس، والارتقاء به عدالة مع وافر الشفافية في ممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي، وتغلّب على ما يؤدّي إلى ألم أو يعيق بلوغ المأمول ونيله.

السِّياسة رفعة: مبدأ قيمي به يُرتفع عن الأفعال الدّونية، إلى الأعمال التي بها يتبوأ الأفراد المكانة الاجتماعية والإنسانية، حتى يتّصفوا بها قدوة ورفعة وارتقاء، وبها ترتفع الدِّول سياسة حضارية؛ إذ العلم والعمل المنتج وقيمة الإنسان وتنميته ركائزها.

ومن هنا فإنَّ رفعة السِّياسة لا تأتي إلّا من الفضائل الخيّرة والرواء صانعة المستقبل ومحدثة النُّقلة، التي تستمدّ علما ومعرفة من كلّ مفيد ونافع، وبما يجسد قيمة الإنسان، ويمكّنه من نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار وغرس الثقة، ويحفّزه على بلوغ المأمول ونيله.

فالإنسان أساس خلقه الرِّفعة (في أحسن تقويم) وغايته الارتقاء خُلُقا إلى ما يجب؛ ومع أنّ الأخلاق بيد النّاس، ولكن البعض يخسرها بلا ثمن.

ولذلك فالإنسان الأوّل (آدم) قد خُلق من تراب الجنّة؛ وظل على خَلقه سلالة بشرية تمتدّ بين طينٍ لازب وماء دافق، ولا انحدار عن الخَلق المقوّم ولا تطوّر من بعده؛ فالإنسان هو الإنسان. ولكن الانحدار والتطوّر في دائرة الممكن هو بين متوقّع وغير متوقّع؛ فآدم وزوجه خُلقا في الجنّة من تراب الجنّة، ومع ذلك تعرّضا لإغواءٍ جعلهما على حالة من الانحدار عن تلك الرِّفعة التي خلقا عليها، إذ عدم التزامهما بالأمر النّاهي عن الأكل من تلك الشّجرة، {فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}[3].

ولهذا فالبقاء في الجنّة بقاء رفعة شأن، فمن لا يكون عليها لا يكون فيها، فحتى آدم عليه الصّلاة والسّلام الذي خُلق في الجنّة خَلقا، أُهبط به على الأرض الهابطة إلى الحياة الدّنيا، وذلك بأسباب معصيته وميله لوسوسة من أغواه شهوة، وهنا فالسِّياسة رفعة لا تكون كذلك إلّا إذن ارتبطت بالقيم الحميدة والمبادئ الخيرة، والرواء البناءة، وفي المقابل إذن ارتبطت بغيرها شهوة ليس لها إلّا الانحدار والدونية.

[3] البقرة 36.

ولأنّ هبوط آدم عليه السّلام كان نتاج الانفتاق العظيم بعلل الشهوة؛ فهو خروج من الجنّة، حيث ظلّت الجنّة في العلو رُقيّا ورفعة، وظلّ آدم ومن معه من المخالفين والعصاة (الإنس والجن) يحيون الحياة الدّنيا على الأرض الدّنيا.

أمّا بعد الهبوط؛ فَالفتن لم تنته، بل تكاثرت مع التزاوج والتكاثر، فالصّدامات والخصومات بين أبالسة وشياطين الإنس والجنّ استمرّت بلا انقطاع، ومع ذلك؛ فإنَّ بقاءها في الحياة الدّنيا هو بغاية الاتعاظ وأخذ العبر من ذلك الإغواء الذي كان سببا في هبوط المخالفين من الحياة الرفيعة الرّاقية إلى الحياة الهابطة.

ولأنَّ مخالفة آدم وزوجه لِمَا نهى الخالق عنه (الأكل من تلك الشّجرة قد أخرجهما من الجنّة)؛ فظلّ هذا الدّرس شاهدا على ما يمنع بني آدم من أن يدخلوا الجنّة. أي: بما أنّ تلك المخالفة قد أخرجت آدم وزوجه من الجنّة، إذن فكيف لبني آدم دخولها؟

أقول:

قال تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[4].

ولأنّ أمر الهبوط كان أمرا حاسما لمخالفة جرت في الجنّة؛ إذن: ألا يعد أمر الهابطين أمرا حاسما في عدم الدّخول إليها؟ وهل من مخرج من

[4] الأنعام 160.

هذه الأزمة، ومعظم الخَلق لهم من المخالفات ما لهم على الانحدار والدّونية؟

أقول: قال تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا}[5].

ولأنَّ الدّين مصدر الفضائل والقيم الرّفيعة؛ فلا إكراه فيه، وهذه عين الأخلاق؛ فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، ولذا وجب قول الحقّ وترك النّاس أحرارا يختارون ما يشاؤون إرادة، ولكن إن حدث الانحراف فوجب الإصلاح الذي يستوجب البدء مع المنحرفين من حيث هم (جهلا أو تعلّما)، وذلك من أجل بلوغ الإصلاح، أو بلوغ الحلّ ارتقاء.

ولأنّ السِّياسة ارتقاء هي أساس المعاملة الحسنة؛ فالأخذ بها لا شكّ يجعل الإنسان على المحبّة بدلا من أن يكون على الإكراه الذي لا يترك إلّا ألما، {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[6]. أي: فلا داعي أن يضيق صدرك يا نبي الله وأنت تعلم أنّ مشيئة الخالق هي الفاعلة، {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا}[7]. لذلك، كان محمّد داعيا إلى سبيل الحقّ بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا إكراه، وهذه عين الأخلاق رفعة وارتقاء؛ فالأخلاق تُعدّ قيمة ارتقاء في ذاتها، وهي عندما تتجسّد في سلوك السّاسة يصبح سلوكها قمّة ورفعة.

---

[5] الزمر 53.

[6] يونس 99.

[7] يونس 99.

ولهذا عندما تصبح السِّياسة رفعة حجّة ورفعة قول ورفعة سلوك ورفعة عمل وفعل يظل الاقتداء بأصحابها اتباع لِسُبل بيّنة، ذات معانٍ ودلالات تطمئن الآخذين بها إذن ما اقتدوا بما يرشد إليها وجوبا؛ ذلك لأنَّ الاقتداء ارتقاء لا يؤدّي إلّا لموجب، وفي المقابل الاقتداء انحدارا لا يؤدّي إلّا لسالبٍ، ومن هنا، يتولّد الحوار بين ما يؤدّي إلى الارتقاء، وما يؤدّي إلى الانحدار؛ فالذي يؤدّي إلى الارتقاء لا غاية من ورائه إلّا اتباع الحقّ، والاقتداء به، وبمن يتّخذه سلوكا وعملا مفعولا، أي: إنّه الاقتداء الذي لا يخضع للمساومات ووهن الشهوة، ذلك لأنَّ ما يخضع لذلك بيعا وشراء يُدخِل أصحابه في خانة التبعيّة والانقياد وفقا للثّمن المباع به أو الثّمن المشترى به؛ فالاقتداء رفعة يستوجب اتباع الحقّ الذي لا يضع مُتّبعوه في خانة الدّونية، {اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ}[8]، بمعنى: اتبعوا من جاء من أجلكم دون أن يسألكم مقابلا، أي: اقتدوا بمن يراكم قيمة في ذاتكم لا من لا يراكم إلّا بما تقدّموه بيعا أو شراء.

ولذلك فالاقتداء الحسن قوّة لا يكون إلّا من قِبل الذين لهم من العزيمة ما لهم، ولهم من الآمال الحسنة ما لهم، وفي المقابل لا يؤدّي إلى الانحدار إلّا الضّعف الذي له من القيم السّلبية ما له، كالشّهوة، والشّخصانية، والطّمع، والاتّكالية والنّفاق والجبن والخيانة، ومن ثمّ؛ فالاقتداء لا يكون اتباعا إلّا عن رغبة وإرادة.

[8] يس 21.

ولهذا؛ فالاقتداء اتباع لا يكون إلّا بتوفّر الحُجّة والسِّياسة النافعة المحقّة للحقّ والمدحضة للباطل والممكنة من المعرفة الواعية، وهو لم يكن تقليدا مورّثا بغير حُجّة.

ذلك لأنّ التقليد المورّث في بعض الأحيان لا يزيد أصحابه إلّا دونية وانحدارا، {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ}[9] ومع ذلك فالسِّياسة رفعة ترى أنَّ الذين لا حجّة لهم، هم الذين يجب حوارهم وجدالهم حتى يتحرّروا من قيود التقليد الحائل بينهم وبين الارتقاء، ولذلك؛ فاتباع العقل اتباع قدوة وحُجّة، وليس اتباع موروث وأشخاص؛ فالموروث الذي لا يُمكّن من أخذ المواعظ والعبر من التّاريخ، هو مورث مُفلس حيث لا قيمة، وهذا الأمر يجعل البعض كمن يلكّ العلكة ثم يخرجها من فمه ليتركها لمن بعده لعلّه يلكّها، وهذا ما يؤدّي إليه التقليد المفسد للقيم، وإن لم يدرك هؤلاء البعض من النّاس مخاطر ومفاسد التقليد عن غير دراية، سيجدون أنفسهم يعيشون عصرا قد تجاوزته العصور، {وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ}[10].

فالتقليد الذي ينبغي لك الأخذ به، هو الممكّن من تجاوز ما يؤلم، أو ما ينذر بألم، وهنا، وجب التمييز بين ما يمكن أن يكون تقليدا لإظهار القدوة الحسنة، وما هو أهواء بمبررات مجهولة، {وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}[11]؛ فينبغي أن يكون التقليد والاتباع للفضائل الخيّرة والقيم

---

[9] الزخرف 22.

[10] الأعراف 142.

[11] الجاثية 18.

الحميدة، والنّاس القدوة، كما كان سيدنا إبراهيم غليه السلام الذي وُصِفت قدوته بالأمّة، {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً}[12]، أي: فمن أراد أن يكون قدوة حسنة؛ فعليه أن يستوعب القيم الحميدة للأمّة كلّها، ثم يجسّدها في سلوكه كما جسّدها إبراهيم عليه السّلام، لتكون من بعده بين أيدي النّاس رفعة تجمع الشّمل على الكلمة السّواء.

فالاقتداء الذي ينبغي له أن يتّبع هو الذي أساسه الحُجّة الفاصلة بين الحقّ والباطل، وليس تقليدا للأفراد في ذواتهم؛ ذلك لأنَّ الفضائل والقيم تبقى، أمّا النّاس فزائلون، {اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مّا تَذَكَّرُونَ}[13]. أي: اتبعوا ما يبقيكم على المكانة والرِّفعة، ولا تتبعوا الزائلين، وإن أردتم أن تكونوا قدوة حسنة وخلائف في الأرض؛ فخذوا ما أمر الله به ارتقاء؛ لتجعلوه تقليدا لمن خَلفَكم، وهو التقليد الذي يمكّن مَن خلفكم مِن تنظيم حياتهم على المحبّة والوفاق، ويمكّنهم من العمل المنتج بلا مظالم.

ومع أنّ الاقتداء بالفضائل لا يكون إلّا في مرضات الله، ولكن حتى وإن أخذ الإنسان بكلّ ما قاله الله؛ فلا يمكن له أن يكون الله، بل يكون قدوة حسنة في مرضاة الله، وهو الذي خُلق الإنسان من أجله، وإلّا هل هناك من يظن أنّ الخالق قد خَلق العباد لمعصيته؟

---

[12] النحل 120.

[13] الأعراف 3.

وكذلك، إن أخذ الإنسان بكلّ ما جاءت به الرّسُل؛ فلا إمكانية لأن يصبح أحد رسولا، ولكن تقليدا بإمكانه أن يكون قدوة حسنة. {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}[14].

ولهذا؛ فالتقليد الحسن يجعل من المقلِّد قدوة حسنة، وفي المقابل التقليد السّيء لا يجعل من صاحبه إلّا سيئا. ومهما بلغ التابعون من التقليد؛ فلن يكونوا مبدعين إن اقتصر تفكيرهم على التقليد فقط، ولذا؛ فالقدوة الحسنة يمكن أن يكون من الذين قضوا نحبهم كما هو حال الأنبياء والرّسل عليهم الصّلاة والسّلام، {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ}[15]، وكما هو حال رجالات التاريخ مثل: الشيخ عمر المختار، والشيخ عبد القادر الجزائري وغيرهم كثير؛ فهؤلاء ومن كان مثلهم مع أنّهم ليسوا على قيد الحياة، ولكنّهم خير قدوة، ولكلّ رسالته التي بقيت حُجّة بين أيدي المقتدين به رفعة.

أمّا القدوة على قيد الحياة فإلى جانب كونه قدوة فضائل وقيم، ولكن ينبغي أن يضيف إلى ما جعله قدوة، ما يجعله قدوة أكثر ارتقاء، وهكذا يصبح الاقتداء من حسنٍ إلى ما هو أحسن من أجل بلوغ القمّة قيما وفضائل.

ومع أنّ التقليد لا يكون إلّا لسابق، ولكن دائما من أجل الارتقاء التقليد الحسن يتجدّد، والتقليد ارتقاء دائما للأحسن حتى وإن جاء ممّن

---

[14] الأحزاب 21.

[15] الممتحنة 4.

هو أقل مكانة، كما هو حال ابن آدم الذي كان الغراب أكثر منه معرفة بما يُمكن أن يُقلّد؛ فابن آدم الذي قَتل أخاه ولم يكن يعرف كيف يواري سوءته، وقف عاجزا في حيرة من أمره إلى أن بعث الله غرابا ليريه كيف يواري سوءة أخيه، {فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي}[16].

إذن: التقليد ارتقاء لا يكون إلّا بالمعرفة المرشدة لما هو أفضل وأنفع، وممّن تكون؛ فالأشخاص لو لم تكن لديهم المعرفة الكافية والواعية فلا إمكانية لأخذهم قدوة، وعندما يفتقر الإنسان إلى المعرفة الحسنة؛ فلا إمكانية لأن يكون قدوة، ومن هنا؛ فمن تكون له المعرفة ارتقاء يكون قدوة حسنة[17].

ومن ثمّ؛ فالأخذ بالقيم والفضائل تقليد يخلق القدوة الحسنة التي تأخذ بالاقتداء والاعتزاز الذي يجعل للإنسان قيمة؛ فالأبناء أوّل من يقتدون به قدوة هم آباؤهم إن كانوا قدوة، ومدرسوهم إن كانوا قدوة، ثمّ ينضجون بحثا عن مكانة تليق بهم وفقا لما يأملونه ارتقاء، ولذلك؛ فالقدوة الحسنة تترك أثرا طيبا لدى الأجيال، في مقابل ما تتركه القدوة السيّئة من أثر غير حميد؛ فمن يقتدي بالقول والسّلوك والفعل والعمل الطيّب يجد نفسه مقتديا بما هو مرغوب فيه قيمة وفضيلة، ومن يقتدي بغير ذلك

---

[16] المائدة 31.

[17] عقيل حسين عقيل، من معجزات الكون، ص262 . 266.

سيجد نفسه على غير قيم حميدة ولا فضائل خيّرة؛ فالقدوة الحسنة تبقى قدوة حتى وإنْ انتهى أصحابها؛ فالأنبياء كونهم قدوة حسنة هم أحياء (حجّة وعقيدة، وفعلا وعملا وسلوكا)، وهكذا رجالات التاريخ وصنّاعه قدوة.

وعليه:

فالمربّي يكون قدوة حسنة، متى ما نقل للنشء تجاربه الموجبة، وخبراته النّافعة، وقيم المهنة الرّاقية، وفضائل المجتمع الخيّرة، وفي المقابل قد يكون قدوة سالبة إذن لم يتطابق قوله وسلوكه وفعله وعمله مع أخلاق المهنة وقيم المجتمع وما ترتضيه الإنسانية والسياسات النافعة.

وهكذا المعلّم قدوة حسنة، متى ما نجح في تُحْمَل المعلومة المتجدّدة ارتقاء، وكذلك الأم قدوة حسنة موجبة، متى ما نجحت ارتقاء في غرس مشاعر الأمومة في أبنائها، وفي المقابل تكون قدوة سيئة متى ما انحرفت منهجا وخُلقا وسلوكا، وكذلك الأب يظل قدوة حسنة متى ما غرس عاطفة الأبوة في أبنائه جنبا إلى جنب مع قيم المجتمع المفضّلة، ويكون قدوة سلبية متى ما انحرف عمّا تفضّله الإنسانية من قيم.

وبما أنَّ القدوة الحسنة حلقة وصل تربط الأجداد بالأحفاد، إذن: فتواصل الأجيال يتطلّب القدوة، وتواصل الحاضر مع الماضي يتطلّب الذّاكرة، وهكذا تواصل الحاضر مع المستقبل يتطلّب الأمل الذي تحفّزه القدوة الحسنة لما يجب أن يكون عليه ارتقاء ورفعة[18].

[18] عقيل حسين عقيل، منابع الأمل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 150 – 157.

وعليه فالسِّياسة رفعة لا تكون إلّا والمأمول نافع ومفيد، وأنّ الآمل لا يسعى إلّا لما يفيد، ومن هنا يوصف المأمول بالقمّة؛ فيصبح الارتقاء رفعة عن كلّ ما يؤدّي بأصحابه إلى السُفلية والدّونية، فيؤخذ بالقيم الحميدة والفضائل الخيرة مع وافر التقدير والاحترام للأفراد والجماعات والمجتمعات والحضارات والثقافات والأديان، كما أنّه يمكّن من التوافق والاندماج الذي فيه الإنسان قيمة في ذاته؛ فلا يهان ولا يقلل من شأنه ولا يحرم من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتُحْمَل مسؤولياته. والرِّفعة هنا قد تكون بأسباب العلم والثقافة وحسن المعرفة وقد تكون نتاج التربية وتهذيب السلوك ومخافة الله.

والسِّياسة رفعة بها تُتّبع أساليب الاحترام والتقدير والاعتبار والتّفهم، وبها يتمّ الإنجاز أو الإنتاج دون أن يسود استغلال للجهد الذي به أنجز العمل أو أنتج.

ولأنّ السِّياسة رفعة هي المبدأ الذي ينبغي أن يُتّبع أو المنهج الذي يجب أن يؤخذ به، فهي المنقذ من الميل إلى الانحدار والسفلية، وهي مكمن القيم الحميدة التي تحوّل العاملين من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين ومتحدّي الصّعاب.

إذن: السِّياسة رفعة تتوجب عملا وجهدا يبذل مع خالص النيّة، أي: لا أمل ولا عمل ولا إنتاج إلّا والجهد يبذل، والجهد هنا قد يكون فكريا وقد يكون عضليّا وقد يكون فنيّا ولوجستيّا (خبرة ومهارة) وهذه من مجوّدات العمل ارتقاء؛ فلا ينبغي له الإغفال عنها وعن أهميّتها وعن

أدوار أصحابها. أي: يجب أن تقدّر تقديرا عاليا من حيث الحوافز والدّوافع وكلّ ما من شأنه أن يشجّع على المزيد أو يشجّع آخرين ليلتحقوا بخانة الآملين.

ومن ثمّ، فالسِّياسة رفعة تستوجب دراية ومعرفة واعية، أي: المعرفة بما يجب ويتّبع، وما لا يجب ليجنّب أو يبتعد عنه، مع معرفة وافية بقوانين العمل والمهنة والوظيفة وتشريعاتها وحْمَل المسؤولية حتى وإن كانت عبئا جسيما مع معرفة الآخر واحترامه وتفهّم ظروفه وأحواله.

وعليه فإنّ السِّياسة رفعة هي:

. الأمل والعمل ارتقاء لا يكونان إلّا عن وعي.

. الأمل ارتقاء لا يكون إلّا والعمل جودة لا تفارقه.

. الأمل ارتقاء يحقّق الرِّفعة الذّوقية.

. الأمل ارتقاء يُحدث النُّقلة إلى الأجود والأنفع والأفيد.

. الأمل ارتقاء احترام إنساني.

. العمل ارتقاءً يعد حُسن تدبّر ينبغي أن يقدّر.

. الأمل ارتقاء لا يكون إلّا نتاج تفكّر فيما يجب وأدائه وفقا لما يجب.

. الأمل ارتقاء تجاوز للكسل والاتكالية والطّمع.

. الأمل ارتقاء تحدّي صعاب.

ـ الأمل ارتقاء تجاوز للمألوف المكلف.

ـ الأمل ارتقاء صنع مستوى قيمي رفيع.

ـ الأمل ارتقاء انفتاح موضوعي واستيعاب للأفضل والأجود.

ولذا؛ فالأمل ارتقاء، السِّياسة فيه رفعة شأن، وتقدّم تجاه ما هو أفضل وأجود وأنفع، ولكنّه لا يكون إلّا ببذل الجهد وعن دراية مع سابق تخطيط وفقا للإمكانات الممكنة، ومن ثمّ فلا إمكانية للتقدّم ما لم تتوافر معطياته من بحث علمي وأخذ بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة مع طموح وغايات من ورائها نيل المأمولات العظيمة رفعة.

فالكلمةُ الأمل مهما عظمت إن لم تتجسّد في سلوكٍ يدفع إلى العمل المنتج تظلّ كلمة في حاجة للحياة، ولا حياة لها إلّا العمل، ولكن أيّ عمل؟ إنّه العمل رفعة وارتقاء (بناء وإصلاحا وإعمارا مع ارتقاء الأخلاق قمّة)، والعمل ارتقاء هو إنشاء الشيء من الشيء، كما أنشأ نوح عليه السّلام سفينة النّجاة من جذوع الشّجر إبداعا، والفضائل والقيم من ورائها إنقاذ.

ولأنَّ الأمم والشّعوب التي تقدّمت لم تتقدّم إلّا بالعمل؛ فَلِمَ لا يُقدِم المتأخّرون عنهم على العمل الممكّن من طي الهوة بينهم وبين المتقدِّمين الذين ارتقوا علما وتقنية وحُسن إدارة؟

ولأنّ الأمل ارتقاء لا يكون سياسة نافعة إلّا عملا؛ فينبغي على من يرغب ارتقاء أن يُقدِم على العمل النّافع، وينبغي له أن يجوِّد منتجاته

لتكون منافسة لمنتجات الغير، ذلك لأنّ المنتجات غير المنافسة لن تجد لها مكانا في أسواق المستهلكين.

وهذا يعني: إن لم تَقدِم الشّعوب وبكلّ طاقاتها على العمل المنتج والمبدع فستظل متخلّفة وتابعة لمن يمتلك القوّة المنتجة ويسيطر على السّوق، وقد تصبح مدانة بما لم تستطع تسديده، وهنا ستجد نفسها أمام خيارات قد لا تكون محمودة، ويومها لن ينفع النّادمين ندم.

فالسِّياسة رفعة تجعل المكانة لمن لم تكن لهم مكانة؛ فمن رغب مكانة ويأمل تبوئها فعليه بالعمل المنتج ويحرّض من تربطهم به علاقة على العمل لتكون المكانة فردية وجماعية؛ فالأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام جميعهم يعملون ويحرّضون النّاس على العمل، ويحبّون من يعمل من أجله وأجل من تربطه بهم علاقات، {وَقُلِ اعملوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}[19].

فهكذا هم الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام أرسلوا للنّاس من أجل الهداية والعمل ارتقاء؛ فكانت القيم الحميدة والفضائل الخيّرة جنبا إلى جنب مع الإصلاح والبناء والإعمار ارتقاء عبر التّاريخ، وكانت الآمال لا تفارق عقول النّاس؛ فالإنسان الأوّل الذي خُلق في الجنّة رأى الارتقاء بأمّ عينه، بل عاش الارتقاء حياة نعيم، ولكن بأسباب المخالفة والمعصية ارتكب خطأ فأخرج به هبوطا من الجنّة إلى الحياة الدّنيا، والتي من بعدها أصبح واضعا نصب عينيه أمل العودة إلى تلك الجنّة التي ضاعت من بين

[19] التوبة 105.

يديه وهو يتحسّر، بما أقدم عليه شهوة وإرادة، حتى وإن كان بأسباب الإغواء، ولكن بعد أن استغفر ربّه، ظل يعمل من أجل العودة إلى ذلك العيش الرّغد الذي حُرم منه بما ارتكبه من فعل منهي عنه، ومع ذلك ساد الصّراع بين النّاس إلى يومنا هذا (بين من صدّق الرّسل ومن كذّبهم)؛ فمن صدّق الرّسل يأمل كما أمِلَ الإنسان الأوّل الارتقاء إلى الجنّة التي عاشها حياة فردوس، ومن لم يصدّق؛ فلا يرى جنّة، وهنا تكمن العلّة.

وهكذا فالإنسان لم يقف عند ما يأمله، بل تجاوزه بالعمل حتى صعد إلى القمر الذي كان يعتقد أنّه الجنّة، ثم تجاوز القمر كونه لم يكن كذلك، فغزى الفضاء اكتشافا، وهو في سعيه لم ييأس ارتقاء من بلوغ ما هو أعظم، ولا غاية له من وراء ذلك إلّا تحقيق الرِّفعة وبلوغ الجنّة، إنّها رسالة الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام؛ فمن أخذ بها ارتقاء أخذ بما يجب الأخذ به، ومن لم يأخذ بها؛ فلن يبلغ التقدّم والارتقاء المحقّق لإشباع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة وبناء الحضارة التي ترتقي بصُنّاعها إلى صناعة المزيد رفعة.

ومع أنَّ الإنسان خُلق على الارتقاء خَلقا، لكنّه لم يحافظ على ارتقائه؛ فأُهبط به من علوٍ إلى دنيا، ومع ذلك عيناه لم تفارق السّماء، بل ظلّت تبصر هناك بأمل العودة، وهذا الأمر هو الذي حفّزه على العمل ودفعه إليه ارتقاء.

فالإنسان لو لم يكن مؤهلا للارتقاء، ما فكّر وتدبّر حتّى تمكّن من اقتناص الفكرة التي مكنته من غزو الفضاء وهو يأمل في المزيد ارتقاء،

ولأنّ حاجات الإنسان متنوّعة ومتطوّرة؛ فهي إن لم تواكب من قِبله بالعمل المتطوّر تصبح ضاغطة عليه ألما شديدا؛ فعليه بالعمل وتحدّي الصّعاب، ولا يخشى شيئا سوى الحقّ الذي يمكّنه من التقدّم والنّهوض وتحقيق الرّفعة والمكانة قمّة.

ولهذا فما بلغه الإنسان من ارتقاء علمي وثقافي وحضاري يؤسّس قاعدة عريضة للمزيد المعرفي الممكّن من الإصلاح والبناء وقبول التحدّي من أجل الأفضل والأفيد والأنفع والأرقى. ومن أراد أن يرتقي إلى المأمولات العظام فلا إمكانية له إلّا بذل الجهد والعمل الذي له من الأهداف ما له وله من الأغراض ما له ومن وراء كلّ ذلك غايات تُبلغ ومأمولات يتمّ نيلها أو الفوز بها، ولهذا فالرّفعة عملا تحقّق:

. الارتقاء.

. تبوء المكانة.

. القدوة الحسنة.

. الاعتماد على الذّات.

. بلوغ الغايات.

. نيل المأمولات.

وعليه: فالأمل ارتقاء لا سقف له؛ فلا تجعل من مستوى الجودة الذي بلغته مظلة لتجلس تحت ظلّها وكأنّها الغاية، بل عليك أن تعرف أنّ الجودة درجات سُلم يتمّ الصّعود عليها، ولا يتمّ الصعود إليها. ذلك

لأنّ الوسيلة ليست الغاية ولا المأمول، ولأنّ السّلم وسيلة فلا تقف عنده وكأنّه المهم الذي لا شيء مهم من بعده.

فعليك بالعمل، فالعمل الصّالح كما يرضي القائمين به جهدا مبذولا يرضي الله، ولكلّ جزاؤه، {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[20]. أي: لكلٍّ حسابه؛ فللعمل الرّاقي حسابه، وللعمل الواطي حسابه، ولا يظلم أحدا.

ولأنّ العمل ارتقاء يؤدّي إلى ما يُنقذ بني آدم من الألم، كما يؤدّي إلى ما يُغرقهم فيه؛ فهم بين هذا وذاك بين ارتقاء فيه العمل يُتقن، ودُونية بها يُهمل وينحرف به إلى ما لا يجب. ولذلك، كان الصّدق ارتقاء في مواجهة الكذب انحدارا، وكان العدل ارتقاء في مواجهة الظلم انحدارا، وهكذا كان الحقّ في مواجهة الباطل، والحرّيّة في مواجهة الاستعباد، والديمقراطية في مواجهة الدكتاتورية، والاستيعاب في مواجهة الهيمنة والإقصاء، وبين هذا وذاك يجب التحدّي بما يمكّن من الارتقاء قمّة ورفعة.

ولأنّ بني آدم بين ارتقاء ودونية؛ فهم بينهما بين ما يرسّخ قيمة الإنسان رفعة ونهضة ومكانة، وما يؤدّي إلى التخلّف والفاقة وتقليل الشأن.

ولذلك؛ فالسِّياسة رفعة لا ترى العمل الصّالح إلّا ارتقاء، وفي المقابل العمل الفاسد والرّغبة الفاسدة، لا يكونان إلّا على حساب القيم الحميدة، وعلى حساب مصالح الآخرين، ورغباتهم ومصائرهم وما يشبع

[20] الزلزلة 7، 8.

حاجاتهم المتطوّرة والمتنوّعة، ومن ثمّ؛ فالعفّة والأمانة والنّزاهة وتحمّل أعباء المسؤولية رفعة، ستظل قيما في مواجهة تلك القيم المؤدّية بأصحابها إلى السُفلية والدّونية التي تتمركز على الأنا.

فالرِّفعة لا يمكن أن يبلغها بنو آدم إلّا عدلا وعملا وعفوا وصفحا، وكذلك الانحدار لا يمكن أن يبلغوه إلّا ظلما وإهمالا وتشدّدا وتطرّفا، ولذا، في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ فمن شاء الارتقاء عمل من أجله ارتقاء، ومن شاء الانحدار عمل من أجله سُفليّة[21].

[21] عقيل حسين عقيل، الأمل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 193.

مبادئ

السِّياسة الرّفيعة

. الحقوق تمارس.

– الواجبات تؤدّى.

. المسؤوليات تُحمل.

– الصَّلاحيَّات تُمنح.

– الاختصاصات تُؤهِّل.

– الديمقراطية تُنتهج.

— العدل يقام.

– المراقبة تُحذِّر.

– المساءلة تحاجج.

– المحاسبة تُصحِّح.

أوّلا

الحقوق تُمارس

الحقوق على المستوى الإنساني ما يخصّ الفرد والجماعة والمجتمع والشعوب والأمم ويمكِّنهم من العيش دون حرمان من أيّ شيء يمكن أن يكون مشبعا لحاجاتهم المتنوّعة والمتطوّرة؛ ولذلك الحقوق تؤخذ بلا إذن من أحد، وأن سُلبت من قِبل البعض فالمطالبة بعودتها ضرورة، وأن ظهرت الممانعة أو الاعتراض على عودتها لأصحابها وجبت المواجهة.

وقاعدة الحقوق تقول:

الحقوق يطالب بها، فتعطى، وهي تؤخذ وتمارس.

ومع أنَّ الحقوق قابلة للممارسة عن إرادة، إلّا أنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بلا مبررات منطقية، ومن هذه المبررات: أنَّ المواطن لم يكن في مستوى الإدراك السياسي الذي به يتمكّن من ممارسة حريّته سياسيًّا، وهو أيضًا لم يَخبُر بعد إدارة الشؤون الاقتصادية، وبالتَّالي فإنَّ الحكومة هي المسؤولة، ممّا يستدعي سنّ القوانين التي تخوّل الحكومة لأن تحلَّ محلّه، في الوقت الذي فيه الحكومة قاصرة، فلا تستطيع أنَّ تحلّ محلّ المواطن كاملًا إلّا بعد أن تعرض كلّ شيء على قمّة السُّلطان الذي في أوطان التكميم بيده الأمر والنّهي، ولأنَّ المواطن يعرف حقيقة الأمر بأنَّ ذلك هو سلب لإرادته؛ فيرفض بداية، ويقبل وسطًا عن غير إرادة حرّة، ويثور نهاية بكلّ إرادة حتَّى يسقط قمّة السُّلطان من على قمَّة السُّلم السُّلطاني ويستردّ حقوقه أو يستشهد دونها.

فالحقّ لا يحقّه إلّا الحقّ، والباطل لا يسنده إلّا باطل، والفرق كبير بين من يتّصف بالحقّ حتَّى يسمى به ويتّصف، ومن يرتكب الباطل حتَّى يتّصف به، ولتبيان ذلك أقول:

.كلمة الحقّ الأولى في الجملة السّابقة: تدلّ على التصاق الفعل بفاعله.

. وكلمة الحقّ التالية في الجملة السّابقة، تدلّ على المصدر الذي يُستمدّ الحقّ منه.

. وكلمة التّوسط بين الحقَّين (لا يحقّه) تدلّ على أنّ الحقّ لا يستطيع إحقاقه هو كما هو إلّا الحقّ الذي استمدّ منه.

وفي المقابل جاءت الجملة التالية: (الباطل لا يسنده إلّا الباطل)، وهذه الجملة هي الأخرى حقّ، ولكنَّها ليست الحقّ الذي جاء بالحقّ؛ فكلمة الباطل التي وردت أوّلًا في جملة ما بين القوسين السّابقين، هي الباطل هو كما هو، والباطل التالي للباطل في ذات الجملة، هو: الفاعل للفعل الباطل، وهو الذي لا تسنده حُجَّة حقّ. ولهذا؛ فالحقّ كما قال جبران خليل جبران: (يحتاج إلى رجلين، رجل ينطق به، ورجل يفهمه).

ولذا؛ فالحقّ هو الحقّ، سواء أكان اسما، أم صفة، أم فعلا؛ فالحقّ كونه قيمة أخلاقية يتوحّد مع القول، ويتوحّد مع العمل، ويتوحّد مع الفعل والسّلوك، وعندما يتمّ التوحّد به يأخذ المتوحّد به صفة الحقّ الذي لا يتبدّل (هو كما هو)، ولكن الحقّ في أوطان التكميم يتعرّض

للاختطاف قبل أن يمارس، ممّا يجعله قيمة مقوّضة بالقوّة التي لا يرتضيها من قوّضت حقوقه عن الممارسة الحرّة.

ولأنّ الحقوق تؤخذ؛ فهي لا تؤخذ إلّا عن طريق الحواس؛ فعندما تكون المشاهدة حقّا؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يُحرم منها، وإذن كانت الملاحظة حقّا؛ فكذلك لا ينبغي لأحدٍ أن يُحرم منها، وهكذا عندما يكون السّمع والذّوق واللّمس والتفكير والتعليم والعمل حقوقا؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم أحدا منها، ولأنّها حقوق؛ فينبغي أن تمارس بإرادة، ومن ثمّ؛ فالحقوق تُسلّم فتُستلم عندما تكون في متناول الاثنين أو الأكثر.

والنّظام الديمقراطي هو النّظام الذي لا تقع فيه الحقوق في خانة المطالب؛ فإذن كانت في خانة المطالب فذلك يعني أنَّ هناك قيودًا تحول بين الطالب والمطلب (بين الحاجة ومشبعاتها).

ومن ثمّ، لا ينبغي للحقوق أن تكون مطالب، بل ينبغي أن تكون مشبعات وفقًا للحاجة؛ فعلى سبيل المثال، الحرّية حقّ، والسّلطة حقّ، والملكيّة حقّ؛ فلا ينبغي لأحدٍ احتكارها تحت أيّة مظلة، ولا ينبغي لها أن تكون مِنَّة من أحدٍ. ولا يمكن أن تؤخذ الحقوق أو تمارس ما لم تتوافر اشتراطاتها الرّئيسة وهي:

1 . الرَّغبة:

وهي القوّة العقلية الموجّهة لهدفٍ محدّدٍ أو موضوعٍ بعينه، وهي إحساس نفسي تجاه الآخر وشعور بالميل إليه، وهذا الأمر يجعل روح التجاذب تدفع إلى المتابعة والاقتراب ممّن تتوافر فيه اشتراطات الإشباع

المرضي؛ فالإنسان السوي دائمًا تملؤه الرّغبة وتشدّه تجاه ما ينبغي له من حقوق، وهو لا يأمل أبدًا أن يحول أحد بينه وبينها، وأن أُكره من أحدٍ على ذلك فيرفض، ثمّ يتمرّد، ثمّ يثور إلى أن يعيد حقوقه للممارسة أو يدفع حياته ثمنا دونها.

2 . الإرادة:

الإرادة وعي عقلي ومعرفي ونفسي، بها الإنسان يتمكّن من اتخاذ القرار المتعلّق بأمره رفضًا أو قبولًا، وفي ذات الوقت يمتلك صاحب الإرادة المقدرة على اتخاذ القرار والإقدام على الفعل والسّلوك؛ فمن امتلك زمام أمره إرادة تامّة تقدّم تجاه ما يرغب دون أن تكون رغبته على حساب رغبات الآخرين، ولكن الإرادة في معظم الأحيان تُكبح من الدكتاتوريين الذين يلجمون الأفواه المطالبة بها؛ فيحدث التنازل عن ممارسة الحقوق بآلام فقدان القوّة الممكّنة من سيادة الإرادة، ويسود النّفاق دوائر الحاكم والمحكوم إلى حين أنْ تتاح الفرصة الأخيرة للانقضاض على ذلك المقوّض للقيم الكريمة التي بإعادتها يعيد المواطن حقوقه للممارسة الحرّة.

ومع أنَّ للإرادة علاقة بالطبيعة الخَلقيّة التي خُلق الإنسان عليها، لكنّها في حاجة للتّدعيم بما يمكّن من امتلاك القوّة التي لا تجعل الإنسان يضعف ويحيد عمّا لا يجب الحياد عنه كما حصل مع أبينا آدم عليه السّلام عندما أغواه الشيطان فعصى ربّه عن إرادة وليس عن إكراه شيطاني، ولهذا فإنّ الإنسان الذي خُلق مسيّرا في أحسن تقويم، اختار الانحدار إرادة من قمّة الخلق (في أحسن تقويم) إلى ما قلل من شأنه

بأسباب الغفلة وضعف الإرادة حتى أصبح أقل شأنا عمّا خُلق عليه، وعندما لامس القاع سُفليّة أخلاقية أخذت الصّحوة والحيرة تملأن نفسه ندما؛ فاستغفر لذنبه عن إرادة؛ فتاب الله عليه.

فآدم عليه السّلام خُلق على الفطرة، خُلق معتدلا في أحسن تقويم، ولكن عندما حاد عن الفطرة إرادة، وجد نفسه منحدرا بأسباب مخالفته قواعد البقاء الدّائم ارتقاء، الذي من بعده أصبح الهبوط أمرا واقعا حيث لا مكان للتخيير؛ فالتخيير فرصة تمنح من أجل حُسن الاختيار عن إرادة، ولكن من يعمل على إضاعة الفرص ارتقاء؛ فالفرص ارتقاء قد لا تتكرر، وفي المقابل فرص الانحدار تتعدّد وتتنوّع وتتضاعف بكتيريا. ومن هنا؛ فالإنسان الذي خُلق على التسيير والتخيير، كان مسيّرا وفقا للطبيعة الخَلقية، وفي المقابل كان للتخيير فسحة الإرادة التي مكّنت آدم من الأكل من تلك الشّجرة المنهي الأكل منها.

وعليه؛ فالإرادة مطلقة بيد الخالق يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد، وهو على كلّ شيء قدير، أمّا الإرادة على المستوى البشري؛ فهي لا تخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ ولهذا كان الوجود عن قوّة وإرادة فعّالة، ممّا جعل مشيئة الوجود بيد الموجد بالقوّة ، والقوّة الفعّالة يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تكون نسبية ممكنة؛ فالخالق يخلق بالقوّة المطلقة، والصّانع يصنع بالقوّة النسبيّة، ومن هنا؛ فالإنسان يمتلك القوّة التي تستوجب حُسن تصرّف عن إرادة؛ فإن كان التصرّف عن إرادة حرّة، كان الإنسان مسؤولا عن تصرفاته سلبا وإيجابا، ومن ثمّ؛ فالتسيير مطلقا

بالقوّة ، والتخيير نسبيا بالإرادة حيث لا إكراه ووفقا للمقدرة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

وحتّى الدّين مصدر الفضائل والقيم، لا إكراه فيه، فكلّ شيء بين النّاس عن إرادة؛ فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، ولذا وجب قول الحقّ وترك النّاس أحرارا يختارون ما يشاؤون إرادة، ولكن إن حدث الانحراف فوجب الإصلاح الذي يستوجب البدء مع المنحرفين من حيث هم (جهلا أو تعلّما)، وذلك من أجل بلوغ الإصلاح، أو بلوغ الحلّ إرادة وارتقاء.

ولأنّ الأخلاق ارتقاء أساس المعاملة الحسنة؛ فالأخذ بها إرادة لا شكّ أنّه يجعل الإنسان على المحبّة بدلا من أن يكون على الإكراه الذي لا يترك إلّا ألما، {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}22. أي: فلا داعي أن يضيق صدرك يا نبي الله فأنت تعلم أنّ مشيئة الخالق هي الفاعلة، {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا}23. لذلك؛ كان محمّد عليه الصّلاة والسّلام داعيا إلى سبيل الحقّ بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا إكراه، وهذه عين الأخلاق ارتقاء؛ فالأخلاق تُعدّ قيمة ارتقاء في ذاتها، وعندما تتجسّد في السّلوك إرادة يصبح سلوكها قمّة. ومن أراد أن يكون قمّة؛ فعليه بالأخلاق الحميدة ارتقاء وإرادة.

---

[22] يونس 99.

[23] يونس 99.

ولو عدنا لزمن الرّسل عليهم الصّلاة والسّلام؛ فلا وجود للأنظمة الحاكمة التي أصبحت تعمل على تقييد الإرادة ما استطاعت؛ فالأمر في تلك الأزمنة كان بين السّماء والأرض إنباء ورسالات (أنبياء ورُسُل). أمّا ما بعد الرّسالات والرّسُل؛ فأصبح الأمر بين النّاس شورى، وفقا للإرادة والرّغبة والمقدرة والحاجة المتطوّرة، {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}24، والشورى هنا لم تكن خاصّة بالمسلمين، بل هي الحلّ؛ فمن شاء الحلّ فعليه بها ديمقراطية بلا مكاره. {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}25.

وهنا: توجد علاقة واضحة بين الإرادة والاختيار؛ فالاختيار لا يكون إلّا وفق الرّغبة والمعرفة وبعد تبيّن، أمّا الإرادة؛ فلا تكون إلّا بامتلاك الحرّية إذ لا قيود ولا مظالم.

ولهذا؛ فالاختيار إن أُحسن تدبّرا وعن إرادة ومقدرة أَحدث النُّقلة إلى ما هو أكثر ارتقاء، وإن لم يُحسن الاختيار؛ فسيؤدّي بأصحابه إلى السُفليّة والانحدار والدّونية، ممّا يجعل السّلوك الانحرافي في حاجة للتقويم حتى لا تسود المفاسد والمظالم (هيمنة وحرمانا).

وعندما تكون الإرادة حرّة، تفتح السُّبل أمام الإنسان في دائرة الممكن سلبا أو إيجابا، وفي المقابل إن كانت الإرادة في حالة ضيق أو

---

[24] الشورى 38.

[25] يونس 99.

منعدمة؛ فلا يجد العمل سبيلا للإنجاز، ولا يجد الإنسان سبيلا للتقدّم تجاه المأمول المراد نيله.

ولأنّ الإرادة الإنسانية لا تكون إلّا عن دراية مع حُسن تدبّر ومقدرة على التمييز والاختيار؛ فهي المحرّك والمحفّز الأساس لبناء الإنسان والنّظر إليه قيمة رفيعة، ومن ثمّ ينبغي للإنسان أن يُمكّن ممّا يُمكّنه من التقدّم والارتقاء وإحداث النُّقلة إلى ما هو مأمول علما ومعرفة وتقنية ومعتقدا، إلى جانب ترسيخ قيم الاحترام والتقدير والاعتبار والتسامح والتعاون.

ولأنَّ الإرادة مركزها ذهن العاقل فهي الميسّرة لسبل العمل أمامه بفاعلية، ومن ثمّ ليس للعاقل إلّا الارتقاء إن أحسن اختياره وتدبّره، ولكن إن لم يحسن اختياره وتدبّره؛ فلا سبيل له إلّا الانحدار الذي من بعده يكون النّدم والألم، اللذان إن ألما بالإنسان جعلاه في حاجة لمنقذ.

فالإرادة إن كبحت بأيّ علّة، ستعود إلى الذّهن لتقييم المواقف، ومن ثمّ تقويم الحالة وتوجيه السّلوك البشري إلى اتخاذ ردّات فعل تكون حساباتها في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع؛ فعلى سبيل المثال: الإنسان عندما يعطش سيتوجّه إلى مصادر المياه ليروي ظمأه رغبة وإرادة وضرورة مُلحة، وهذا هو الأمر الطبيعي الذي يتوافق مع الفطرة، ولكن إن مُنع من ذلك؛ فليس له إلّا قبول دفع الثّمن حتى النّهاية استجابة أو اقتتالا، وهكذا إن جاع؛ فليس له إلّا التوجّه إلى مصادر إشباع الحاجة (حياة أو موتا)، ولذلك؛ فعندما تتطابق الفطرة مع الإرادة تصبح الغرائز

أكثر ضغطا على أصحابها، ولا إمكانية للتخلّص منها إلّا إشباعا أو القبول بدفع الثّمن.

ومن ثمّ؛ فالتوجّه للبحث عن مصادر بقاء الحياة تقليدًا يتوافق مع الفطرة، أمّا المقاتلة من أجل الحياة تقليدا فلا يتوافق معها، ولهذا؛ فالكائن العاقل في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يتذكّر ويتدبّر ويفكّر بما يتطابق مع فطرته دون أن يقصر ذلك عليها؛ ممّا يدعوه أحيانا إلى ما هو ممكن تقليدا، أمّا بقيّة الكائنات فلا تُدبِّرُ أمرها إلّا تقليدا متماثلا مع الفطرة، ولذلك؛ فهي كمن يراوح في مكانه بلا أمل، حيث لا مستقبل تدركه سوى الفطرة التي خُلقت عليها بلا تخيير.

وعليه: فالإرادةُ امتلاك زمام الأمر بلا سُلطان خارجي، بها يتمكّن الإنسان من الاختيار الحرّ، وبدونها يُقهر، وهي الوعي بما يجب وبما لا يجب مع وافر الحرّية، حيث لا إرغام من أحدٍ، ومن هنا؛ فهي منبع الأمل للذين يأملون بلوغ غاياتهم بلا تدخّلات على حساب القيم والكرامة الإنسانية.

والإرادة عندما تمارس بحرّية تمكّن الأفراد والجماعات ممّا يشاؤون دون أن تكون مشيئاتهم على حساب حاجات الآخرين ومشبعاتها، ولهذا إن لم تُفسح المجالات أمام الإنسان اختيارا تظل الإرادة مجرّد مفهوم ليس إلّا؛ فأهمية الإرادة هي أن تجسّد في الأفعال، حتى يتمكّن النّاس من بلوغ ما يأملون عملا وسلوكا، ومن ثمّ؛ فالتمكّن من الإرادة إرادي، أمّا

التمكين منها فمسؤولية من يتولّى مسؤولية سواء أكانت أسرية أم اجتماعية أم وطنية أم إنسانية.

ولأنَّ الإرادة وعي بما يجب وبما لا يجب؛ فهي قرار يصدر للإقدام الاختياري دون إكراه على ما يجب أو ما لا يجب، مع تحمُّل ما يترتّب عليه من أعباء ومسؤوليات، والإرادة وثيقة الصّلة بالوعي بفعل يحقّقها ويخرجها من المعنوي إلى المحسوس، الذي يُظهر العلاقة القويّة عن ثقة مع الموضوع الذي به ظهرت إلى حيّز الوجود المشاهد والملاحظ.

ولأنّ الإرادة تمكينا هي منبع أمل؛ فهي نتاج قرار قابل للتنفيذ، وهي بعد التنفيذ في دائرة المتوقّع تُمكِّن الإنسان من تحمُّل أعباء المسؤولية دون تردّد، أمَّا الإقدام على الفعل بدون توافر الإرادة؛ فقد لا يحقّق للفعل إنجازا بأسباب الخوف والتردّد، وأن تمّ إنجازه إكراها فلن يكون مثالا.

والإرادة المسؤولة الواعية هي التي لا يتخلّى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام، ومن ثمّ فلا يترتّب عليها ندم، ولهذا؛ فلكلِّ شيء قاعدة إصلاحية واستثناء إفسادي. والاستثناءات هي التي يقدم على أفعالها المارقون أو المنحرفون، وبخاصّة أولئك الذين يتربّعون على قمّة السّلطان وكأنّ الأوطان لم تنجب غيرهم من بني الوطن أو وكأنّ الشّعب (كلّ الشّعب) لا يوجد فيه أحد مؤهّل لممارسة الحرّية.

ولذلك؛ في مقابل هذه القواعد المنظّمة لممارسة الحرّية تظهر الاستثناءات من قِبل الأنا (الشّخصانية)، ممّا يجعل مَنْ وضع نفسه على قمّة سلّم السّلطان مهيمنا على كلّ أمر سياسي واقتصادي واجتماعي في

خانة الاستثناءات مطاردا، حتى إن نصَّب نفسه شرطيًّا مدَّعيا سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتى إن نصَّب نفسه واعظا ومرشدا بما أنّه في دائرة الاستثناءات لن يكون إلّا مطاردا حتى النّهاية.

ولهذا؛ فكلّما اشتدّت المطاردة واشتدّت التأزّمات بين قاعدة الاعتبار وقمّة سلّم السّلطان، وهُدّد الآخرون بالموت من قِبل من هم في دائرة الاستثناءات، أصبح الموت عندهم مطلبا مع توافر الرّغبة، ولهذا؛ يفقد من هو على قمّة سلم السّلطان مكانته، ويفقد الشّرطي سلاحه، والواعظ حُجَّته التي بها يلاحقّ الآخرين، ويكون كلّ منهم ضحية مستبدلا بلا ثمن.

وعليه: فمن أجل ممارسة الحقوق يتحوّل الموت الذي هو سلب للحياة إلى قيمة مقدّرة إيجابا بها يتمّ نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار عندما يكون عن إرادة عملا يرجو الإصلاح أملا وارتقاء.

إذن: فلا حقوق تمارس إلّا عن إرادة، والإرادة لم تكن كما يظن البعض مجرد حُسن اختيار، فلو كان الأمر كذلك، لكان المسميان لمعنى واحد، والدّليل على أنّ الإرادة عندما تكون أمام أمرين فتختار أحدهما أو تستبدله دون الآخر، وكذلك فالإرادة عندما تتخذ قرارها يكون هذا القرار في اللحظة نفسها تجاه هذا الأمر، أمّا الاختيار فيكون من أمور متعدِّدة يقع الاختيار على واحد منها يتمّ دفعه للإرادة التي تتّخذ قرارها فيه.

3 . الطلب: نظرًا للإحساس بالحاجة والتعرُّف على بواعث مشبعاتها تصبح المطالبة بالمشبع حقّا لا يمكن التخلّي عنه، ولا يهدأ البال وتطمئن النّفس إلّا بأخذ ما يشبع الرّضا ويحققه، ولأنَّ الحقوق في الأوطان الحرّة تمارس؛ فلا يوجد من يطالب بها.

أمَّا في أوطان التكميم فإنَّ المطالبة بها جريمة يعاقب عليها القانون؛ ولهذا يُظهر المواطنون المحرومون من ممارسة حقوقهم الطّاعة للقانون الذي سُنَّ لحرمانهم من ممارسة حقوقهم تامّة، وفي المقابل يبطنون له ولمن سنّه ما لم يكن متوقّعا لأولئك الذين سنّوا ذلك القانون الظّالم.

ولأنّ الحقّ يمارس؛ فمن يُحرم من ممارسته بالقوّة سيكون رافضًا لتلك القوّة، وسيكون متربّص الدوائر بمن حرمه من ممارستها إلى أن يطيح به؛ فحرمان المواطن من ممارسة حقوقه في السُّلطة والثروة والسِّياسة وفي الرّغبة يدفعه بالقوّة إلى الرّفض وقبول التحدّي، ممّا يجعل المحرومون من ممارسة حقوقهم يشكّلون كتلة عظيمة لا تقهر، وتزداد عظمة عندما تثور وحدة واحدة.

ولأنّها الحقوق فينبغي لها أن تُفخّم وتُعظّم لأنّها القيمة واجبة الممارسة، ومع أنَّها حقوق قابلة للممارسة عن إرادة، إلّا أنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بمبررات لا أخلاقيّة، فالسلطة التي هي حقّ لكلّ مواطن دُسترت لها النُّظم، وسُنت لها القوانين حتى أصبحت منزوعة من أيدي أصحابها، وأعطيت للحاكم ليتصرّف فيها كما يشأ.

وهكذا كان حقّ التملّك، وحقّ التنقّل، وحتى حقّ اختيار شريك الحياة مقوّض برواء رئيس الدولة الذي عقله لا يزيد عن عقل شيخ قبيلة لا يسع عقله التفكير أكثر من حيز مرعى ماشيته، ولهذا فإنَّ شيخ القبيلة الكبير زوّج من زوّج، وطلّق ممّن طلق، وصادر ممتلكات من يمتلك وداهم محلات ومقرّات من داهم من الباعة والملّاك، وكذلك لقد غيّر وثائق السجلّ العقاري، ثمّ تلاه بالحرق بغرض تزوير الحقائق التي بها تقوّض حقوق المواطنة، من حقّ التملّك إلى حقّ الانتماء إلى الوطن. ونتيجة لهذا العسف الشديد استسلم من استسلم سنينًا، ورفض من رفض سنينًا، وتجنّب من تجنّب، واستشهد في سبيل ذلك من استشهد، وثار من ثار حتى تحرّر وحرّر، ولذلك كان الثّمن في سبيل تحرير الوطن والحاجات المشبعة للحقوق مرتفعا. ولأنّه كان مرتفعًا فلا شيء يناسب رفعته إلّا تفخيم قيمة الحقوق حتى لا تعود تلك المظالم من جديد.

ومن هنا: فإنّ قيمة الحقوق لا تفخّم إلّا بأخذها، والتمسّك بها دون أية تنازل، وحتى أولي الأمر من النّاس، لا حقّ لهم في حقوق النّاس، الذين أولوهم الأمر المولى إليهم، فهم لا يحلّون محلّهم، بل هم يمثلونهم رسميًّا أمام الآخرين، ووفقًا لدستورٍ يُسن من قبل أصحاب الحقوق جميعًا؛ وذلك من أجل أن يحفظ لكلّ ذي حقّ حقّه؛ فالحقوق لا يمكن أنْ تُعظّم إلّا بالتمكّن من ممارستها دون منّة من أحدٍ، ودون أيّ اشتراطات سوى تلك التي يحفظها الدستور حقّا.

ثانيا

الواجبات تؤدّى

الواجبات: جمع واجب، وهي تؤدّى دون انتظار إثابة من أحدٍ، وأداؤها التزام أخلاقي تحفّزه الرّغبة وتدفعه الإرادة، والوفاء به يحقّق الاعتزاز لمؤديه، ومع أنَّ الواجب يؤدّى، لكنّ أداءه لا يستوجب إثابة عليه من أحدٍ، وفي المقابل من لا يؤدّي واجباته يجد نفسه أمام المساءلة والعقاب أن لم يكن له عذر مقنع.

وقاعدة الواجب تقول:

الواجب قيمة، أداؤه مبدأ، ومن لم يؤدّيه عن إرادة فستكون الشرائع والأعراف والقوانين كفيلة بإلزامه.

والواجبات في دائرة السِّياسة تؤدّى في مقابل حقوق تؤخذ وتمارس، وأداء الواجبات هو الذي يجعل الذات الفردية أو الجماعية والمجتمعية في حالة الإيجاب، أمّا اقتصار الفرد أو الجماعة والمجتمع على أخذ الحقوق فقط؛ فإنَّ ذلك يجعل المستلم طرفًا سلبيًّا، والذي يغيّره إلى حالة الإيجاب هو أداؤه الواجبات؛ فمن الواجب أن تعمل وتفعل وتسلك في مقابل ما أخذت أو أعطي إليك، وهذا لا يعني أنَّ الحقوق والواجبات هما المرتكزان ولا شيء غيرهما في ممارسة الديمقراطية، بل هناك شيء آخر من مكوِّناتها الرّئيسة ألا وهو المسؤولية؛ التي بدونها لا يمكن أن يؤدَّى الواجب بنجاح، وكذلك المسؤوليّة هي الأخرى لا تؤدّى بنجاح إلّا والواجب يصاحبها.

ومن ثمّ؛ فالعلاقة قويّة بين ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وتُحْمَل المسؤوليّات، والعلائق في مجملها هي نتيجة وجود طرفان أو أكثر، ممّا يستوجب أن يسود الحوار بينهم حتَّى يسري أو يسود القبول والتقارب والتفاعل، أو يسود الرّفض والابتعاد والفرقة، أو يسود الانسحاب، وفي حالة القبول والتّفاعل الذّاتي تتكوّن العلاقات، وتقوى الروابط الاجتماعية والإنسانية، وعندما تتكوّن العلاقات يترتّب على ذلك بالضرورة (أخذٌ) كما هو مبيّن في الحقوق، و(عطاء) كما هو الحال في الواجبات، أي إنَّ العلاقة بين المسؤوليّات والحقوق والواجبات هي علاقة (قرار، وأخذ، وعطاء). أيّ: في اتخاذ القرار مسؤولية، وفي الأخذ حقوق، وفي العطاء واجبات.

وعليه، لا يمكن أن يتمّ الأخذ والعطاء عن وعي إلّا والمسؤولية في ذلك سابقة عليهما، فعلى سبيل المثال: لو أخذنا وليّ الأمر نجد أنّه مسؤول عن أفراد أسرته، وفي ذات الوقت لهم واجبات عليه ينبغي له أن يؤدّيها تجاههم، وما يُعدّ واجبات على وليّ الأمر تجاه أفراد الأسرة هي ذاتها تُعدّ حقوقا بالنّسبة إليهم، وهكذا في حالة التّبادل يظلُّ لوّلي الأمر حقوق ينبغي له أن يأخذها أو يطلبها، وفي ذات الوقت تعدّ واجبة الأداء على أفراد الأسرة؛ ولذلك فإنّ الحقوق والواجبات والمسؤوليات الذاتية يتمّم بعضها بعضًا كما تتمّم أضلاع المثلث المتساوي الأضلاع بعضها بعضًا.

ولأنَّ الحقوق واجبة الممارسة بإرادة؛ فكذلك الواجبات والمسؤوليّات ينبغي لها أن تؤدّى وتُحمل بإرادة، ولكن إن اعترض معترض

على أصحابها بالمنع كرهًا؛ فليس لهم بدّ إلّا الرّفض، وقبول التحدّي وإعلان المواجهة.

ولذا؛ فعندما يتحدّى السُّلطان الشّعب بأسره ويحرمه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتُحْمَل مسؤوليّاته ستكون المواجهة ثورات في الميادين العامّة والسّاحات الشّعبية.

ولأنَّ الواجب ينبغي له أن يؤدّى؛ فلا داعي لأحدٍ من أفراد الشّعب أن يتأخّر عن أدائه، وإذا تأخّر ينبغي للقوانين الشرعية المستمدّة من الدساتير التي أقرَّها الشّعب بأسره أن تلزمه دون تغييب ولا إقصاء لأحدٍ من المشاركة.

ومع أنَّ الواجبات تؤدّى، فإنّ أداءها قد لا يكون ميسّرًا بأسباب كثرة العوائق التي تقوّضها؛ فإذن كان من واجب قمّة السّلطان وحكومته المحكومة بأمره أن يجعلوا مصلحة الوطن فوق الجميع، وأمنه من أجل الجميع، وتقدّمه بالجميع، ولم يفعلوا ذلك، فقد وضعوا أنفسهم في مواجهة الغضب الذي إن ثار كان كالسيل سيلقي بكلّ العوائق خارج مجراه؛ ولذلك وجب تفخيم قيمة الواجب بالتماثل مع تفخيم قيمة الحقوق. أي: فإن لم تُفخّم الواجبات بأدائها عن رغبة ومثابرة، فإنّ المواطن قد يجد نفسه رهينة الحرمان، والتجريم، والإقصاء، والتغييب، والتسفيه، والتقييد مع وافر الرّعب، ولهذا لا خيار للمواطن في ممارسة الحرّية إلّا الأخذ بثلاثة أمور في وقتٍ واحد وهي:

. حقوق تمارس.

. واجبات تؤدّى.

. مسؤوليات تُحمل بلا تردد.

ومع أنَّ أداء الواجب تجاه الوطن واجبٌ، إلّا أنّ البعض يتخلّفون أو يتأخرون أو يتهرّبون عن أدائه، ولذا وجب تفخيم الواجبات بأدائها كونها حقّ للوطن على كلّ مواطنيه، وكلٌّ وفقا لقدراته واستعداداته ومهاراته وتخصصه، ولأنّها كذلك؛ فهي الواجب على كهولهم، ومن لم يؤدّها عن إرادة يعدّ مقصّرًا تجاه وطنه، الذي يستوجب من جميع أبنائه تفخيم قيمه الحميدة، والّود عن ترابه، مقابل استثمار خيراته وثرواته والعيش الآمن والحاجات المشبعة، ومن هنا فإنّ صون أمن الوطن، هو صون أمن المواطن، واستثمار ثروات الوطن، هو استثمار للمواطن، وعندما يؤدّي كلّ مواطن واجباته الوطنية؛ فلا شكّ أنّه قد أسهم في تفخيم قيمة الواجبات التي بأدائها ينهض الوطن، وتتحقّق النُّقلة لجميع مواطنيه إلى ما هو أجود وأعظم ومن ثم يتم بلوغ المأمول ونيله.

ثالثا

المسؤوليات تُحْمل

المسؤولية عبء يتمّ الالتزام بحملها شرعا وقانونا، ولا تناط إلّا بقادرٍ (عقلٍ ونضجٍ ومعرفة). وقاعدة المسؤولية تقول:

المسؤولية عبء يُحمل من قبل من تناط بهم وهم قادرون على حملها وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام.

والمسؤوليّة التي يجب أن تُحمل من قبل الذين يتعلّق الأمر بهم تتعرّض بين الحين والحين إلى التقويض من قبل الذين يتحكّمون في أمر الوطن والمواطنين.

ومع أنَّ تُحْمَل المسؤولية عبء؛ لكنّ حملها واجب؛ فمن يقبل بحمل هذا العبء يكون راضيًا بمشاركته في الأمر المتعلّق بحياته وشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقابل ذلك من يُحرم من المشاركة في تُحْمَل المسؤوليّة لا يستشعر الحرّية، ممّا يجعله يرفض من يحرمه من حملها، وإذن تمسّك الخصم (الحاكم المحتكر للمسؤوليّة) ستكون المواجهة معه هي السبيل إلى بلوغ الحلّ.

فالمسؤوليّة عبء تستوجب أن تُحمل، ويُحمل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ومن ثمّ؛ فالعلاقة مترابطة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلِّقة بتحقيق الشخصيّة الوطنية؛ فالحقوق تترتّب عليها مطالب، أو أخذ، والواجبات يترتّب عليها أداء، أو عطاء، وهذه تستوجب مسؤوليّة تحميها وتحرسها من المخاطر، وإن لم يتوافر ذلك تصبح الحقوق والواجبات كما يقولون في مهبّ الرّيح، ممَّا جعل المسؤولية هي الضرورة التي تحقّق الحماية أو الحراسة اللازمة؛ فعلى سبيل المثال: الحارس أو الجندي الذي يحرس مقرًّا عامًّا من مقار الدولة فإنْ لم يكن واعيًا بأعباء المسؤولية الملقاة عليه، لا يمكن أن يؤتمن جانبه، وكذلك الطبيب إنْ لم يكن مسؤولًا، لا يمكن أن يؤدّي واجبه بأمانة؛ فالواجب بلا مسؤولية لا يمكن أن يؤدّى بأمانة، وهكذا حال الحقوق، إذن لم تؤخذ بمسؤوليّة لا يمكن أن تمارس بأمانة وموضوعيّة.

فالمسؤولية تكمن في تحمُّل المخاطر والأعباء المترتّبة على أداء الفعل أو السلوك سواء أكان حقّا أم واجبًا، ولهذا؛ فهي عبء يستوجب التحمُّل، ولأنَّها كذلك؛ فهي عمليّة عقليّة تُبنى على معطيات أو مسلّمات تستوجب التحليل وإجراء الحسابات الذهنية، وتستوجب التمييز بين الخطأ والصّواب، وبين الحلال والحرام، وبين القوّة والإرادة، ثم أخذ القرار، وتحمّل الأعباء المترتّبة على ذلك.

تُحْمَل المسؤوليّة التزام ووفاء بعهود؛ فمن يوفِّي بما تعهّد به كان مسؤولًا، ومن لم يوفِّ بذلك لن يكون مسؤولًا، سواء أكان مُكلّفًا بما كُلِّف به من مهام ووظائف، أم أنّه ممّن يتولّون مهام تجارة وبيع وشراء، أم كان ممّن يتولون رعاية لأسرةٍ أو قُصَّر، قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إذن كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كلّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا كلّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا}[26].

ولأنَّ تُحْمَل المسؤوليّة عبء؛ فتُحْمَلها ليس هيِّنًا، ومن يقبل بحمله فعليه بالأمانة والوفاء بالعهد وإلّا سيجد نفسه ظلومًا جهولًا، ولأنَّ المسؤوليّة عبء جسيم؛ فإنّ حملها يتطلّب مبرّرات لممارستها بإرادة، ومن هذه المبرّرات (الوعي والقدرة)؛ فالوعي: هو الاستنارة المترتّبة على النّضج

[26] الإسراء 34 . 38.

العقلي الذي به تؤدّى وظيفة الجهاز العصبي للإنسان، وهو نشاط ذهني أو فكري للعقل؛ فبالوعي يتمكّن الإنسان من التبيُّن والمعرفة، كما أنّه يتمكّن من التّمييز بين الأفعال الموجبة والأفعال السالبة، والتّمييز بين كلّ مفضّل ومرغوب، وبين ما هو غير ذلك ومرفوض، فالوعي على صلة مباشرة بالمدركات العقلية التي تمكّن الإنسان من الفهم والتفهّم والاستيعاب، كما أنّها تمكّنه من الاختيار والتنفيذ والتقويم بمسؤوليّة، ممّا يجعل الشخصيّة المسؤولة وطنيًا هي مركز الاعتدال والمعرفة الواعية مع وافر التوازن الانفعالي والسلوكي.

أمّا القدرة؛ فهي تُمكِّن الإنسان من التحمّل لما يجب أنْ يتمَّ تحمُّله باعتبارها طاقة تستوجب الاستعداد والتهيؤ والتأهّب للقيام بالمسؤولية، سواء على المستوى الفردي، أم الجماعي، أم على مستوى الدّولة.

ولكن في كثيرٍ من الأحيان، وبخاصّة عندما لا تتعادل القوّة ، ولا يتوازن مصدر القرار في اتخاذه بمبررات غير موضوعية، تشتعل نيران الفتن، وقد تكون الصّدامات والنّزاعات الدّامية بين قبائل الوطن وطوائفه وأحزابه وطبقاته من أجل تحقيق أفعال المغالبة والإقصاء الداخلي، وقد يكون الصراع والاقتتال بين الأنا والآخر بأسباب عدم توازن القوّة ، ممّا يجعل الطمع سائدًا في نفوس الأقوياء، والضّعف يركن في نفوس الضعفاء المطموع فيهم، أو في خيراتهم وثروات أوطانهم؛ فلا حلّ لأيّةِ مشكلة على المستوى الدّاخلي والخارجي إلّا بالعمل الذي يُمكِّن من امتلاك القوّة عُدَّة وعتادًا واستعدادًا وتأهبًا من أجل الإقدام على الفعل وأدائه.

ولذا؛ فمن يستشعر الحرّية يرفض كلّ شيء من أجل بلوغها، ويقبل بدفع الثّمن حتَّى يبلغها، ومن يعتقد أنَّه بتقويضه للقيم ينجو من المخاطر، نقول له: لا شيء يوقع بك في المخاطر أكثر من تقويضك للقيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي يرتضيها النّاس.

وعليه؛ فالمسؤولية تستوجب وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب، وتستوجب تأسيس إدارة متميّزة علما ومعرفة وخبرة وتجربة، ولكن هذه من قيم المجتمعات المتقدمة، أمّا الشعوب التي لم تتقدّم بعد؛ فالمسؤولية فيها تمنح لمن لم يكن مسؤولا، ممّا يجعل مؤسّساتها تدار بالمعارف والأقارب وبطانة حكومة الظل التي تُقدِّم مصالحها على مصلحة الوطن والمواطنين؛ فتكون سياساتها سائدة بالإكراه تحت تأثير الخائف والمخيف؛ فيتم تفضيل الجاهل على المتعلّم، وفاقد الخبرة على الخبير، والذي لا تجربة له على صاحب التجربة الواسعة، فتصبح حركة العجلة وإدارتها إلى الخلف بدلا من أن تدور إلى الأمام.

وفي المقابل عندما يُمكّن أو يكلّف المتخصّص والخبير وصاحب التجربة بمسؤولية يكون مسؤولًا، فيستعين بالمناسبين للمناصب التي يجب أن يتولّاها أُناس من أصحاب الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم للقيام بواجبهم على أكمل وجه، شريطة أن يكون تمكينهم من الوظائف مشرّع.

فالمسؤوليّة الحقّة لا تقبل بمبرِّرات تدفع إلى الأخذ بما هو في دائرة الاستثناءات، والاستثناءات ما هي إلّا خروج عن القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين الشعوب والدّول، ولهذا؛ ففي الدّول الديمقراطية

لا تسود قوانين الطوارئ، ولا التعصّب لطائفة ولا لعرقٍ، ولا لحزبٍ، بل كفّتي الميزان العادل بين المواطنين معتدلة.

وعليه؛ فإنْ مُنِعَ الإنسان من ممارسة حقوقه وتمّت مصادرتها؛ فلابدّ له أنْ يُطالب بها، وإذن تمّت المطالبة بها فيجب أن تُعطى، فإنْ لم تعطَ فلابدّ أن تُنتزع انتزاعًا والزّمن كفيل بذلك، ولا عيب بعد ذلك من قبول الصّفات أيّا كانت في حالة ما تمّ النّعت بها من قِبل الآخرين المتفرّجين حتَّى إن خرجت تلك الصّفات عن دائرة المتوقّع، المهم أنْ يكون الموقف المتخذ موقفًا شريفًا من أجل الوطن وحريّة المواطن وكرامته التي تستوجب التقدير والاعتبار.

ولذا؛ فمن يصادر حقوق الآخرين أو يغتصبها اغتصابًا، لابدّ أن يأتي اليوم الذي ينتزعونها منه انتزاعًا، ومن بعدها لا بدّ لمن كان مغتصبًا لها أن يُرحّل عن إرادة أو أن يُرحّل بغيرها.

وكذلك الواجبات بما أنَّها تؤدّى؛ فهي واجبة الأداء على من يتعلّق الأمر بهم، ولكن إذن حُرم الإنسان من أداء الواجبات؛ فقد حُرم حقّ من حقوقه أن كانت من الواجبات، ومن هنا؛ فمن يُحرم من ممارسة حقوقه ويطلب منه أن يؤدّي واجباته؛ فلا يمكن له أن يؤدّيها، ولكن عندما يُمكّن المواطن من ممارسة حقوقه؛ فعليه بأداء واجباته، وإذن لم يؤدّيها يُفرض عليه أداؤها فرضًا (شريعةً أو عرفًا أو دستورًا وقانونًا يُسنُّ من قبل الذين يتعلّق أمر أداء الواجبات بهم).

إذن: لا يحقّ للمواطن أن يرفض أداء واجباته طالما أنَّه يمارس حقوقه بكلّ حرّية.

والمسؤولية أيضًا عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من تُحْمَل مسؤوليّاته فلابدّ له أن يندفع غاضبًا ورافضًا من حيث يدري أو لا يدري؛ فيتولّد الصّراع والصّدام والخصام مع من حرمه من تُحْمَلها بوافر الشدّة والتشدُّد؛ فتنتشر الفتنة أو تحدث الاستجابة التي تؤدّي إلى إقرار السكينة والطمأنينة.

وعليه: توجد علاقة سالبة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وتُحْمَل المسؤوليات، والحرمان من هذه المعطيات؛ ممّا ينتج الصِّدام والصِّراع والاقتتال في المدن والقرى على حدٍّ سواء، وهذه الصّراعات والصّدامات لن تُطفأ نارها إلّا بالثّورة على المظالم والظّالمين والمفاسد والفاسدين.

ولأنّ تُحْمَل المسؤولية قيمة مقدّرة؛ فلم لا تُفخّم أكثر وأكثر حتى يتحفّز الجميع على حملها، وتصبح حملًا مفرّقًا على الجميع، وتصبح الأعباء الثقيلة التي كانت على كاهل القلّة مفرّقة خفيفة بها يقطعون المسافات الطوال وينجزون الأهداف ويحققون الأغراض ويبلغون الغايات وينالون المأمول بالجميع من أجل الجميع بدون خسائر.

ولذا تكمن المسؤولية في تحمُّل المخاطر والأعباء المترتّبة على أداء الفعل، أو السلوك سواء أكان حقًّا أم واجبًا، ولهذا فهي عبء يستوجب التحمُّل، ولأنَّها كذلك؛ فهي عمليّة عقليّة تُبنى على معطيات أو

مسلّمات تستوجب التحليل وإجراء الحسابات الذهنية، وتستوجب التمييز بين الخطأ والصواب، وبين الحلال والحرام، وبين القوّة والإرادة، ثم أخذ القرار، وتحمّل الأعباء المترتّبة على ذلك.

رابعًا

الصَّلاحيَّات تُمنح

الصَّلاحيَّات تخويل مُقرّ أو مجاز عرفا أو دستورا وقانونا، ولا تناط إلّا بقادر (معرفة وخبرة وولاية أمر)، ووفق حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليات تُحمل، أي: تفويض للعب دور أو القيام بمهمّة أو إنجاز هدف أو بلوغ غاية، أو نيل مأمول والصَّلاحيَّات لا تكون إلّا نسبية ومقيدة إذ لا إطلاق في دائرة الممكن.

ولأنّها الصَّلاحيَّات، فلا تكون إلا مقيدة نصّا وزمنا مع توفّر شروط المقدرة والدراية والإرادة مما يجعل فقدانها انتهاء صلاحية وفقدان معطية أو مبرر.

والصَّلاحيَّات تقرّها الدساتير، وتسنُّ لها القوانين التي من خلالها يتمكّن المسؤول من تُحْمَل أعباء المسؤوليّة، وإن لم تُمنح صلاحيّات دستورية وقانونية للمسؤول، فلن يجد المسؤول مسؤولية يحملها، ولن يكون فعّالا في أداء مهامه ومسؤولياته؛ ممّا يجعل الفساد يتفشّى في دوائر الدّولة ودواليبها من خلال مسؤوليها.

والصَّلاحيَّات هي مجال الامتداد المسموح به للمسؤول الذي عندما يعمل ويفعل يكون مسؤولًا، ومن يريد أن يكون مسؤولا يجب أن يكون عارفا وملما واعيّا بصلاحياته شرعة ومنهاجا قبل أن يقدِمَ على أفعال المسؤوليّة، وإن أقدمَ قبل ذلك سيجد نفسه في قفص الاتهامِ مذنبا ومدانا.

ولذا؛ فإنْ انفرد أحد بمهام المسؤولية في أيّة دولة دون أن تكون له صلاحيّات دستورية وقانونية، فإنّ ما يقدم عليه بغيرها سيكون باطلا، ومن ثمّ، سيعرّض نفسه للمساءلة والمعاقبة، فالذين انقلبوا بالقوّة واستولوا على السّلطة في بلدانهم فهم يحكمون بغير صلاحيّات شرعية، وإن اعتقدوا أنَّهم قد شرّعوا لأنفسهم ما شرّعوا، أقول لهم: إنَّ الشرائع لا تكون إلّا من مصادر ثابتة من دين أو عرفٍ شريطة أن تستمدّ الدساتير منها عن إرادة، أمَّا الاغتصاب فهو المحرّم والمجرّم.

خامسًا

الاختصاصات تأهُّل

الاختصاصات جاءت من مجموع اختصاص وليس تخصّص، فالاختصاص يتعلّق بالأفراد ذوي العلاقة بما هم مختصون به تربية أو رعاية وعناية وحمل مسؤولية شرعية أم قانونية أو ولاية أمر. أمّا التخصص فيتعلّق بالعلم والتأهّل والتدريب الذي يمكن المتخصصين من أداء مهام وأدوار متخصصة بأسباب المعرفة الخاصّة التي لا تكون في متناول الجميع.

ولهذا؛ دائما الاختصاصات ذات علاقة مباشرة بأهل الاختصاص، وفي المقابل التخصصات ذات علاقة بالمتخصصين وفي أيِّ علم من العلوم

أو في أيٍّ ميدان من ميادين المعرفية المصنّفة. أي: إنّ الاختصاص تفرّد بالمهمّة أو السلطة أو الدور، وهنا يصبح الاختصاص حقّ يستوجب الممارسة أو واجب يتطلب الأداء أو مسؤولية تُحمل.

وتعد الاختصاصات مجال الامتداد في دائرة المسموح به؛ فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد المسموح به (دون أن يكون الامتداد على حساب الغير) تُعدّ ذاته متّزنة ومعتدلة في الحركة الموجبة، وعندما تخرج عن ذلك تقع في دائرة المساءلة والمحاسبة والعقاب، فمثل هذه الأفعال تعدّ أفعالًا سالبة أو منحرفة، ولأجل أن تؤدّى المسؤولية بإرادة في دائرة الإيجابية ينبغي للصلاحيات أن تتماثل مع الاختصاصات، ومن يعمل بغير اختصاص لا يستغرب إن واجهه قصاص شديد في الوقت غير المتوقّع.

وعليه فالاختصاصات لا تكون إلّا تأهّلا وليس تأهيلا، فالتأهيل يجنح إلى التخصصات، أمّا التأهّل أن يصبح الإنسان محل حمل المسؤولية نضجا وخبرة ودراية ومقدرة وعلى أيّ مستوى من المستويات القيمة سواء أكانت أبوة وأمومة، أم سلطة إدارية عليا على مستوى الدولة أو على مستوى من مستوياتها الدنيا إدارة خاصّة أو عامّة.

سادسا

الديموقراطية تُنتهج

الديمقراطية كلمة فكرية، تصف حالة من السلوك العام عبر التاريخ السياسي للشعوب، وقد ارتبط مفهومها بممارسة الحرّية، فبدون

الديمقراطية تكون الحرّية مفهوما مجردا لا مكانة له على ميادين الممارسة. والديمقراطية كمفهوم هي وحدة واحدة لا تتجزأ، وليست لها أنواع كما يدعي البعض، بل ما يتعدد من تسميتها هو نسبة التطبيق منها بأساليب مختلفة، فالانتساب إلى الديمقراطية ليس هينا فلا يتم إلا بثمن، وثمنها قبول الآخر كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه من وجهة نظر الأنا الذي ينبغي أن يقبل بالجلوس على كفة الميزان التي تماثل الكفة التي يجلس عليها الأنت، وعندما يزيد الأنت عنك وزنا على الكفة فعليك بالاعتراف، وعليه إذن قلّ عنك وزنا أن يعترف هو الآخر بأن ثمت فروق فردية في القدرات والاستعدادات والمشاعر والأحاسيس والمهارات والخبرات والتخصصات تستوجب التقدير والاحترام. وللديمقراطية معايير لتقييم مفهومها الذي تعددت له التعاريف وتباينت من عصر لعصر ومن مفكر لآخر وهذه المعايير هي:

1 . القدرة على اتخاذ القرار.

2 . القدرة على التنفيذ.

3 . القدرة على المتابعة والمراقبة.

4 . القدرة على المساءلة.

5 . القدرة على التقييم والتقويم.

6 . القدرة على الإصلاح.

7. القدرة على إيجاد الحلّ.

8 . القدرة على إحداث النُّقلة وبلوغ المأمول.

وبناء على هذه المعايير يمكن تقييم المحاولات التاريخية التي حاولت المساس بمفهوم الديمقراطية وتفسيرها تنظيرا وممارسة.

لقد حاول الأثينيون إيجاد تحديد لمفهوم الديمقراطية بأنّها حكم الشّعب، وحاولوا إيجاد صورة عملية لتطبقها في مدينة أثينا إذ إنّهم رأوا بأن تمارس الديمقراطية من أجل شيئين أساسيين هما الحرّية، والمساواة أمام القانون، فأنشؤوا الجمعية التي تضم المواطنين الأثينيين الذكور أنشئوا المجلس التنفيذي الممثل للقبائل الأثينية في ممارسة الحكم. ولكن إذن كنا نعني بكلمة الشّعب هي كل المواطنين، فإن ذلك يعني ديمقراطيا عدم حرمان كل المواطنين من ممارسة حقوقهم، وأداءهم لواجباتهم، وتُحْمَل مسؤولياتهم، وإذن حاولنا أن نطبّق هذا المفهوم على التجربة الأثينية نلاحظ أنّ نصف سكان المدينة من المواطنين قد حُرموا من ممارسة الديمقراطية، وذلك لقصرها على الذكور البالغين وحرمان الأنثى من ممارستها، إلى جانب ذلك حرمان المعاقين وكبار السن وكذلك المشوهين، وحرمان العبيد الذين في بعض الأحيان يساوي عددهم عدد الأحرار في المدينة، والعبيد هنا هم اليونانيون القابلون للبيع والشراء، والذين لا يستطيعون تسديد ديونهم ولا أعني بذلك العبيد الأجانب وأسرى الحروب.

وبناء على ذلك أتساءل:

هل هذه ديمقراطية تُمكِّن الجميع من ممارسة الحرّية؟

في اعتقادنا إنّها لا تزيد عن كونها محاولة إصلاحية ضد الانفراد السابق بالحكم؛ ولهذا وصف هيرودوت الديمقراطية بأنّها: حكم الكثرة من أجل أن تكون السيطرة للأغلبية. ولكن أين هي الكثرة في التجربة اليونانية؟

أقول: مع أنّها محاولة جادّة ونُقلةُ تاريخية إلا أنّها لم تُمكِّن الكل من ممارسة الديمقراطية؛ وذلك نتيجة إقصائها وحرمانها للكثرة.

في الغرب كانت المجتمعات تنتظم وفقا للحقّ الإلهي لمدة طويلة من الزّمن، وبالتدرج الثقافي بدأ الصدام بين طبقات المجتمع، واستمر إلى أن أصبح بين رجال الكنائس والمطالبين بالانعتاق من قيودها، فكان الصراع بين الملك والنبلاء والإقطاعيين، وبدأت المطالبة بالقانون والدستور في بريطانيا لأجل المساواة، وظهر العقد الاجتماعي الذي يستوجب التنازل عن الحقوق لممثلين ينوبون عن ممثليهم في رسم السِّياسة وتنفيذ توجهاتها، وجاءت الثورة الفرنسية وبدأ أيضا التطلُّع إلى مواثيق تضمن للإنسان حقوقه في التعبير وحرية الانتخاب وحرية القضاء وسيادة القانون. وأصبح البرلمان هو مرتكز الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في أوروبا، وظهرت الأحزاب السياسية التي تربطها المصلحة الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة، وبدأ معها الصراع على السلطة ينحو إلى تآلف بعض الأحزاب ضد حزب معينٍ أو ضد أحزاب هي الأخرى متحالفة.

وكان الصراع على السّلطة يتخذ أشكالا مختلفة، وكان هذا الصراع يمارس باسم الديمقراطية أو من أجلها حتى وصل الحال إلى حكم الطبقة الواحدة والحزب الواحد في بعض دول أوروبا والاتحاد السوفييتي سابقا، والذي أزيل بإزالة النظام الماركسي.

أمّا ممارسة الديمقراطية في الفكر الإسلامي فكانت تمارس وفقا لفلسفة الشورى في الدين الإسلامي، التي تعني فيما تعني: أخذ الرأي بعد تبيان الأمر واستيضاحه مصداقا لقوله تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[27] ويقول حمد بن عمر الاصبهاني: "شاورهم تعني استخرج آراءهم" وهناك من يقول: "هي تلقيح الرأي بآراء متعددة"[28]. وهذا يدل على أن الشورى في الفكر الإسلامي تماثل الديمقراطية عندما تكون ممارستها حقّا للجميع الذكور والإناث، ولذلك يستوجب ممارسة الشورى في الأمر. والأمر هو: كل ما يتعلق بالإنسان من حقوق وواجبات ومسؤوليات، سواء أكان الأمر سياسة داخلية أم خارجية، أم كان هذا الأمر حالة سلم أم حالة حرب، وسواء أكان اقتصادا أم علاقات اجتماعية، ولذلك في الآية السّابقة يخاطب الله عزّ وجلّ رسوله الكريم ويلزمه بالمشاورة في الأمر، أي وكأنّه يقول، في وجودك يا رسول الله لا ينبغي أن تقرر أيّ شيء يتعلّق بالنّاس نيابة عنهم، بل ما يتعلق بهم من أمرٍ يجب أن تكون فيه في حالة شورى معهم، ولذلك كانت الآية

---

[27] آل عمران 159.

[28] حمد بن عمر الاصبهاني، المجموع المقيت في غريبي القرآن والحديث، المجلد 2، جامعة أم القرى، ص 226،

(وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) موجهة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبيّن له أهمية المشاورة في الأمر مع الذين يتعلّق الأمر بهم.

وفي حالة ما لم يكن الرسول عليه الصّلاة والسّلام معهم يصبح الأمر بينهم شورى مصداقا لقوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[29].

إذن بكل وضوح إنّ الأمر الذي يتعلق بالنّاس في فترة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام كان في حالة شورى بين الرسول والآخرين الذين يتعلق الأمر بهم. أمّا من بعده فيترك الأمر بين الذين يتعلق بهم شورى يقرّرون ما يشاءون فيه، وينفذونه كما يشاءون، ولهذا لا ينبغي أن يتقدم أحد لينوب عن النّاس فيما يتعلق بهم من أمر إلّا انتخابا وعن إرادة حرّة. وكلمة (أمرُهُم)، تتكون من جزأين هما: (أمْرُ، وهُم)، فالأمر هو ما سبق تبيانه، أمّا هم فجاءت مطلقة أي :كلّ من هم على علاقة ارتباط مع الأمر، وهذا يعني لا وجود في الممارسة الديمقراطية بالمفهوم الفكري الإسلامي لأقلية وأغلبية، بل الوجود فقط للكل دون استثناء، وكلمة بينهم الظرفية تعني: أن تقتصر الشورى في الأمر على الذين يعنيهم الأمر فقط، ولا مكان لغير ذلك في المشاركة الديمقراطية، ولتأكيد هذا الاقتصار قال عزّ وجل بينهم، ولم يقل بين الحاكم والمحكومين، أو بين السادة والعبيد، أو بين المسؤول وغير المسؤول.

وعبر التاريخ كانت هناك محاولات فكرية لممارسة الديمقراطية من النّاحية النظرية، وهناك من النّاحية العملية والتطبيقية ما يخالف ذلك

[29] الشورى 38.

بالتمام، حتى أصبح المعنى السّائد للديمقراطية هو حكم الأغلبية، مع العلم أنّ هذا التفسير ليس له علاقة بمعني الديمقراطية ودلائلها اللفظية، ولذا أصبح التهرب عن دلائلها بتعويضات منقوصة، فالديمقراطية كما سبق التوضيح هي وحدة لا تتجزأ.

إذن: من أين جاءت دلائل الديمقراطية السياسية التي تعني أنّ كل شيء بالشّعب؟ وكذلك من أين جاءت دلائل الديمقراطية الاجتماعية التي تعني أن كل شيء للشعب؟

جاءت في اعتقادنا لغياب رقابة الشّعب على نفسه. وقد يتساءل البعض: عمّا هو الشيء الذي غيب هذه الرقابة؟ الذي غيّبها هو رقابة الشّعب على الحكومة.

وبناء على ما تقدّم عرفنا أنّ الديمقراطية وحدة واحدة لا تتجزأ ولا تتنوع، وأنَّ كل المسميات التي حاول البعض إلصاقها بها ليست هي المعبر عنها أو الدال عليها، بل هي مسميات لبعض الأساليب التي تظهر بين الحين والآخر في أماكن مختلفة من العالم، وهذه الأساليب المتنوعة هي التي يُطلق عليها مسمى الديمقراطية في الوقت الذي لم تكن فيه كذلك. الأساليب شيء والديمقراطية شيء آخر، ولذا الديمقراطية وحدة واحدة لا تتطور، وأساليبها هي التي في حاجة لأن تتطوّر؛ ولهذا فالديمقراطية غير قابلة للتعدد، والأساليب كثيرة وهي في حاجة لأن تتطور؛ كي تتمكّن الشعوب من ممارسة الديمقراطية.

في أيام الحرب الباردة كانت الديمقراطية، اتفاق يَعتمد في كثير من الأحيان على اختيار حاكم أو قبوله سواء بإرادة أو بغيرها، فقادة دول جنوب شرق آسيا كما قال توماس ل. فريد مان على لسان لاري دياموند الباحث الأكاديمي في مجال الديمقراطية، كان الحكّام يقولون لشعوبهم: "تخلّوا لنا عن حرياتكم واقفلوا أفواهكم فإنّنا سنمنحكم الفرصة لتصبحوا أغنياء"، وهذا يعني: إنها المطالبة بالتنازل التام عن ممارسة الحرّية في مقابل أن يصبح الشّعب غنيا، ولكن هل يمكن أن يكون الشّعب غنيا وهو محروم من ممارسة الديمقراطية؟ ألا يُعد الحرمان من ممارسة الديمقراطية فقر في ذاته؟

في اعتقادنا كلمة الفقر والغنى لا تقتصران كما يعتقد البعض على الحالة المادية، بل يتعدياها إلى الحالة الكيفية، فالمواطن بلا حرية فقير معوّز، والذي يمتلك الثروة ويحرم من ممارسة الحرّية قرارا وتنفيذا ورقابة، هو فقير ويحتاج إلى صدقة من الذي يمتلك اتخاذ القرار في أيّ وقت وفي أيّ أمر، وهكذا حال من يمتلك الثروة ويحرم من التعليم أو من الزواج أو من تأدية شعائره الدينية، إنّه فقير ويحتاج لمن يمكّنه من ممارسة الحرّية.

ولذا فالفقر والغنى نسبيان عندما يتعلق الأمر بالحرّية أو الشريعة، أي: كيف يمكن للإنسان أن يكون غنيا وهو غير حر؟ فمن الأسباب الأساسية التي تنمّي رؤوس الأموال وتنقل الفرد من حالة الفقر إلى حالة الغنى، أن يمارس الفرد حريته كاملة، وفي مقابل ذلك يصبح الغني فقيرا إذن لم يتمكن هو الآخر من ممارسة هذا الحقّ.

وقد يتساءل البعض: عمَّ هي الإجابة التي أجابت بها شعوب دول جنوب شرق آسيا؟

أقول: الإجابة أدت إلى انقسام الشعوب إلى طرفين؛ طرف لم يحالفه الحظ فقال: هذا الأمر يتعلّق بالسِّياسة، ونحن غير سياسيين، ولذلك لم يقبلوا بغلق أفواههم. والطرف الثاني طبقوا أفواههم عن انتقاد الحكومات وقادتها، إذ إنّهم يرون الفساد ولا يتكلّمون عنه، ويرون التزوير وتهريب أموال المجتمع إلى خارج البلدان ولا يتكلّمون على الإطلاق، فهؤلاء هم الذين منحت لهم الفرص في أن يكونوا أغنياء، ومرت السنين والوعد لم يتحقّق (إنّهم لم يصبحوا أغنياء كما وعدتهم الحكومات) بعدها عرف الجميع أنّ الصمت على الفساد هو الذي نشر الفساد في بلدانهم، وعرف الجميع أنّ احتكار السِّياسة والاقتصاد هو المسبب في انهيار بلدانهم. وحينها أدرك الجميع أنّهم في حاجة لممارسة الديمقراطية بدون تنازلات، فكانت الكلمة، لا للفساد، وتسقط الحكومة، ونعم لممارسة الديمقراطية.

فبدأ التمرّد وأصبحت المظاهرات تجوب شوارع المدن، والمواجهات شديدة بين البوليس والمتظاهرين، هراوات، وماء ساخن، وغازات مسيلة للدموع، والبنادق مملوءة بالرّصاص القاتل، كل ذلك في مقابلة لا للفساد، ونعم من أجل ممارسة الديمقراطية.

وبناء على ما تقدم أتسأل:

* هل الديمقراطية حُجة للأقوياء، أم أنّها حُجة للضعفاء أم أنّها حجّة بينهم؟

* هل الديمقراطية حل لمشكل الإنسان، أم أنّها في حالة تماثل مع الطُعم الذي تُصطاد به الأسماك؟

* هل الديمقراطية حقّ ينبغي أن يؤخذ، أم واجب ينبغي أن يؤدى، أم مسؤولية ينبغي أن يتم تحمّلها، أم أنّها مشجب تُعلَّق عليه الاختلافات بين الأنا والآخر؟

من خلال العرض السّابق مع أنّ الديمقراطية وحدة واحدة إلا أنّه يلاحظ أنّها في حالة لا ثوابت، فهناك من يرى ضرورة التنازل النسبي، وهناك من يري ضرورة التنازل الكلي، وهناك آخر يرى عدم وجوبية أي تنازل عنها. ويلاحظ أنّ الشعوب دائما تُطالب بممارستها كاملة في الوقت الذي يحتار فيه الحكام بين الاعتراض الكامل أو الاعتراض النسبي على ممارستها من قبل الآخر وهو (الشّعب). ومع أنَّ الشعوب قوّة لا تقهر عندما تقرر ما تشاء بإرادة، إلا إنّها وللأسف بطيئة في اتخاذ مثل هذه القرارات، ولهذا عندما تكون في حالة وهن وضعف فلا سلاح لها إلا المطالبة بممارسة قدر من الديمقراطية، وكلّما استمدت قوّتها طالبت بالمزيد، ولهذا تُعد الديمقراطية في أغلب الأحيان حُجّة الضعفاء. أمّا الحكّام الذين ينفردون بمقاليد الأمور فتعد الديمقراطية خطرا عليهم وعلى أنظمتهم، ولذا يتوجّهون إلى مقاومتها بالقوّة وسحق كل الذين يحاولون المجاهرة بها، ومتابعة من هم على علاقة بهم ومساءلتهم بعد وضع القيد (الزوجة والأبناء والأقارب والأصدقاء وحتى الذين قد يتصلون بهم خطأ عن طريق الهاتف، وهكذا القانون لا يحمي المغفلين).

إذن عندما تكون الديمقراطية مطلبا لابدّ أن يكون هناك من يطالب بها، وفي ذات الوقت لابدّ أن يكون هناك من يحتكر أمرها، وإذن أجزنا وجود ذلك فهذا يعني: وجود طرفين مختلفين في الاتجاهات والأهداف، ضعيف يطالب بحقّه، وقوي يمتلك زمام الأمر، ولهذا تُعد الديمقراطية بالنسبة لمن يمتلك مقاليد القوّة هي حقّ وليست مطلب؛ فالذي يمتلك حقّه لا يمكن أن يطالب به، أمّا الذي يفتقده فلابدّ أن يطالب به كلّما سنحت الفرصة وسمحت له الظروف بذلك، ولهذا تُعد الديمقراطية بالنسبة للأقوياء حقّ وليست مطلب. أمّا الضعفاء فهم في حاجة للمطالبة بحقوقهم، وفي حاجة لمن يعترف لهم بها، وفي حاجة ماسّة للمساندة.

ولهذا؛ فالديمقراطية حقّ ينبغي له أن يؤخذ عندما يكون للمساواة معنى، وواجب ينبغي أن يؤدّى، ومسؤولية ينبغي وإن يتم تحمّلها، أن فقدان أيّ عنصر من هذه الأساسيات الثلاثة يفقد الديمقراطية معناها وأهميتها.

وعليه أتسأل:

1 . ما هو المسمّى الذي سيطلق على الديمقراطية عندما تصبح في حالة ناقص تُحْمَل مسؤوليات؟

2 . وما هو المسمى الذي سيطلق على الديمقراطية عندما تصبح في حالة ناقص أداء واجبات؟

3 . وما هو المسمى الذي ينبغي لك أن تطلقه على الديمقراطية ناقص ممارسة حقوق؟

في اعتقادنا الإجابة عن الأسئلة السّابقة هي التوازي، أي: إنّ الديمقراطية في السؤال الأوّل في حالة توازٍ مع الحقوق والواجبات، وكذلك هي في حالة توازٍ مع الحقوق والمسؤوليات في السؤال الثاني، وأيضا هي في حالة توازٍ مع الواجبات والمسؤوليات في السؤال الثالث. ولأنّها في حالة توازٍ، إذن: لا يمكن أن تلتقي مهما امتدت مع النسق القيمي للمساواة. وهكذا حال المواطنة: مواطن بلا حمل مسؤوليات يكون مواطنا في حالة ناقص، ومواطن بلا أداء واجبات يكون هو الآخر مواطنا في حالة ناقص، وأيضا عندما يكون بلا ممارسة حقوق يصبح مواطنا في حالة ناقص.

وعليه: النظام الديمقراطي هو النظام الذي لا تقع فيه ممارسة الحقوق في خانة المطالب، فإذن كانت في خانة المطالب فذلك يعني: هناك قيود تحول بين الطالب والمطلب (بين الحاجة والمحتاج). فالحقوق ينبغي لها ألّا تكون مطالبا. بل ينبغي لها أن تكون إشباعات تؤخذ بإرادة وفقا للحاجة، ولهذا فالسلطة حقّ والثروة حقّ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحتكرهما من أحد، ولا ينبغي أن يكونا منَّة من أحد.

وبما أنّ الحقوق تؤخذ وتُستلم فإنّ الواجبات تؤدّى في مقابل الاستلام والأخذ، وأداء الواجبات هو الذي يجعل الفرد أو الجماعة والمجتمع في حالة الإيجاب، أمّا اقتصار الفرد أو الجماعة والمجتمع على الأخذ فقط فإنّ ذلك قد يجعل الآخذ أو المستلم طرفا سالبا، والذي يغيره إلى حالة الإيجاب هو أداؤه الواجبات، ولهذا من الواجب على المواطن أن يعمل ويفعل ويسلك في مقابل ما يأخذ، وهذا لا يعني أنّ الحقوق

والواجبات هما كفتا الميزان في مكوّن ممارسة الديمقراطية، بل هناك شيء آخر من مكوناتها كما سبق تبيانه ألا وهو المسؤولية التي تعدّ عبء يستوجب التحمل، وعليه:

*. المسؤولية: في المواقف المعتادة كل من يُحرم من ممارستها لابدّ أن يكون سالبا، وكل من يُشارك في تحمّلها يصيرُ موجبا.

*. الواجبات: في المواقف المعتادة، كلّ من يُحرم من أدائها لابدّ أن يصير سالبًا وعندما يُشارك في أدائها يصبح موجبا.

*. الحقوق: في المواقف المعتادة، كلّ من يُحرم من أخذها لابدّ أن يصبح سالبا، وإذن أستلم حقوقه لابدّ يصبح موجبا.

وعليه فإنَّ أيّ اختفاء لضلع من أضلاع مثلث ممارسة الديمقراطية (ممارسة الحقوق – أداء الواجبات – تُحْمَل المسؤوليات)، تحت أيّ مبررٍ، يجعل الديمقراطية في حالة اختفاء والمطالبين بها في حالة ظهور، ويمسى الرفض والتمرد والثورة ضرورة، ويصبح من لا يحكم عضوا فعّالا في المعارضة.

أبعاد ممارسة الديمقراطية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية ومتكاملة لممارسة الديمقراطية، هي:

1 . البعد السياسي:

إنّه البعد الذي يعتمد على ممارسة الحكم قرارا وتنفيذا ورقابة، وهذه حقوق لممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي، وعندما يُحرم المواطن من ممارسة

أيٍّ من هذه الحقوق يتحوّل بالضرورة إلى مُنتَقد لكل شيء، ومعارض لأيّ إجراء حتى وإن كان العائد منه مفيدا. وبطبيعة الأمر من لم يمارس الحكم لابدّ أن يكون معارضا، ومن يشارك في الحكم لابدّ أن يكون مؤيدا.

وإذن لم توزَّع السلطة بالتساوي على من يتعلق الأمر بهم، فالصراع لن ينته إلا إذن تم تعميم السلطة دون استثناء لكل بالغ قادر على تحمّل المسؤولية عن وعي. وإذن تمّ الاستثناء أو الإقصاء لبعض دون بعض، فستظهر على السطح صراعات وانقسامات صغرى عرقية أو دينية، أو طائفية، أو قبلية أو حزبية، وهذه الصراعات الصغرى عندما تشب في بلد من البلدان، ستكون سريعة الانتشار حتى تعم المنطقة أو الأقاليم، ومن بعدها تكون سلعة جيدة للتصدير وإعادة التصدير عبر الحدود وعبر شبكات الاتصال المتطورة. ولهذا فاحتكار السلطة يهدد الأمن العالمي، ويسهم في تصدير الإرهاب الدولي، وعلى ذلك يترتب أمران هما: الشِّدَّة والخطورة.

أ ـ الشِّدَّة في مواجهة الإرهاب ومكافحته: في معظم الأحيان مكافحة الإرهاب تمارس من قبل موظفين يتقاضون أجرا (جند، استخبارات، بوليس، ومتعاونين). وهؤلاء مهما يكونوا أشداء لا يمكن أن يكونون فاعلين في مواجهة الإرهابيين ومقاومة الإرهاب، مع أنّهم قد يكونوا فاعلين أشداء في الحفاظ على وظائفهم. وعندما يفكّرون في الحفاظ على وظائفهم بشدّة، فلن يقدموا على فعل أو سلوك فيه مخاطرة بحياتهم. وإذن تعرّض البعض بحسن النيّة إلى دفع الثمن، فإنّ البعض

الذي لم يتعرّض لدفع الثّمن سيصف أولئك البعض بأنّهم ضحايا، ويصفهم البعض الآخر بأنّهم المغفّلون. ومثل هذه الصّفات تشجّع البقية الباقية على الانسحاب من تأدية المهام الواجبة لحفظ الأمن وتحيق السلام؛ ذلك لأنّ الموظف المكافح للإرهاب، لا يتحرّك إلّا بأمر ملزم يصدر من هرمٍ وظيفي، وهذا يعني أنّه لا يتحرّك بإرادة، بل يتحرّك بالشدّة، الشدّة التي تلزمه بالإقدام على تأدية الفعل أو السلوك الواجب، وإلا. وحتى لا تحدث إلا، يقاتل، ولكن بلا فاعلية.

ب ـ الخطورة: إنّ ممارسة الإرهاب الناتج عن قمع السلطة يعدّ أكثر فاعلية، ذلك لأنّ الممارس للإرهاب يضحّي من أجل قناعته ثم من أجل نفسه كمطلوب للعدالة، وإذن كان مسلما ليفوز بالشهادة وهذا ما يبدو له. ولهذا عند الإرهابي تتساوى الموازين على كفتي الحياة والموت. أمّا مع المقاوم للإرهاب فتتساوى الوظيفة مع حبّ الحياة.

الخطورة على لسان حال الإرهابيين: (نحن على أعدائنا حتى تنجز المهام) فهذه تعد مطلبا من مطالب العمل المشترك بينهم وأن اختلفت أهدافهم، أي: إنّ معطيات الالتقاء والتعاون والمشاركة ممكنة بين الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة، فالأعداء نحن أيها الإخوة الأسوياء الأفاضل.

وعليه: فإنّ المظالم التي تجري أو تتم في بلدان التكميم من قبل محتكري السلطة بالضرورة ستؤدّي إلى انحرافات وتمردات وثورات رافضة وقادرة على المواجهة. ولأجل الاستقرار والسلام يجب تداول السلطة،

وإلّا فمن حق من يُحرم من ممارستها، أن يرفع صوته، وإن لم يستجب له فمن حقّه أن يرفع عصاه. وهكذا ستظل المعادلة من يَرفض آخر يُرفض، ومن يَقبل يُقبل.

إذن: المنظور السابق الذي جعل من أبناء الوطن الواحد بين مؤيدٍ ومعارض يستوجب إعادة النظر في هذه التركة لكي تُقسّم بين الورثة كل وفق نصيبه منها، فالتركة السياسية التي لا تقبل بالآخر يجب أن تُلغى لتصبح القسمة وفقا للتشريعات وقوانين المحاسبة الديمقراطية، التي تُقصي كل من يحاول الانفراد بالإرث السياسي.

ولأنَّ السِّياسة حقّ عام فلابدّ أن يكون حقّ تملّكها هو الآخر حقا عاما، وعلى جميع الراغبين في التقدم إلى المواقع الرئاسية والقيادية في الدولة استيعاب الآخر وأن يعرفوا أنّ زمام الأمر ليس بحكر عليهم، وأنَّ فترة مهمتهم مؤقتة ومحددة وأحكامهم غير مطلقة، أنهم معرّضون للمساءلة والمحاسبة القانونية في أيّ وقت، وليس لهم أيّ حصانة أمام المخالفات الدستورية والتشريعية.

وبرغم أنّ ممارسة الديمقراطية مطلب فردي لمن يُحرم من ممارستها، فإنّه من منظور المواطنة يستوجب المؤازرة؛ ولذلك كانت ممارسة الديمقراطية الشرط الأوّل للمستثمرين الأجانب في الدّول المستهلكة التي تتوفر فيها ثروات ومواد خام متنوّعة وأيدي عاملة رخيصة وحكومات دكتاتورية. وهذا الشرط عدّه المواطنون المغلوبون على أمرهم بسياط الجلادين وعذاب السجون سندا قويا لهم، وعدوه كسرا للقيد الذي كُبلت

به أياديهم، ولذا سيكون الصمت على تدخلات هؤلاء المستثمرين إلى أن تحين الفرصة بعد كسر القيد أو فكه بإرادة.

وعليه: يَعرِف المواطنون أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة الحدود الآتية إلى أوطانهم هي في حقيقة الأمر ليست مؤازرة لهم ولقضاياهم، إنّهم يعرفون أيضا أنّ اشتراطاتها هي قيد على الحكومات الظالمة، وهذا القيد هو الذي سيكسر قيد الظّلم عنهم. ويعرفون كذلك أنّ اشتراطات العولمة بتمكين المستثمرين الأجانب من أوطان المستهلكين هي قيد على الحكومة الظالمة بهدف ضبطها ومحاسبتها أمام مواطنيها والتشهير بها ومعاقبتها على كل اختلاس.

وبما أنّ حرية المستثمرين الأجانب بلا حدود، فإنّها ستكون في دول المستهلكين أكثر اتساعا من القيد الحديدي (قيد الحكومة الظالمة) الذي كُسِر بقيد من ذهب (قيد المستثمرين الأجانب)، ولهذا القيد الذهبي بعد التخلص من الحكومات الظالمة لابدّ أن تقيد به كل الأيادي حتى لا تحاول المساس بالمستثمرين ورؤوس أموالهم الحرة.

ولأنّ العولمة تودُّ ممارسة الديمقراطية للجميع وبدون حدود تفصلهم عن بعضهم البعض، فإنّها تراعي من الناحية الديمقراطية أن يكون القيد الذهبي أكثر اتساعا لأجل أن تمُكن المقيدين به من حك ظهورهم بأظافرهم عندما يرتدون القميص الخاص بالقيد الذهبي.

الأمن السياسي:

يُعد الأمن السياسي من أهم المرتكزات الأساسية لممارسة الديمقراطية، ولكن كيف يتحقّق هذا الأمن؟

أقول: عندما يُمارس الفرد حقوقه، ويؤدّي واجباته، ويتحمَّل مسؤولياته بإرادة، عندها يستقر الأمن الذي يُمكِّن الشّعب بمختلف فئاته من الإنتاج والابداع، فالمشاركة في الأمر الذي يتعلق بمصير الشّعب تُعد اللبنة الأولى في بناء الثقة بينهم، وتعد السِّياسة الداخلية والخارجية أمر يتعلق بمصير الأفراد والجماعات داخل الدولة، فلا ينبغي لأحد أن ينوب عن الآخر في إقرار هذا الأمر الذي له صلة مباشرة به، فالاعتراف بالإنابة في الأمر بأسباب التغيب القهري وعلله يؤدّي بالضرورة إلى التخلي عن تحمل المسؤولية، وعندما يحدث هذا الخلل في ممارسة الديمقراطية تصبح العلاقة بين النّاس فاقدة الثقة.

وهذا لا يعني أن يقتصر الأمر على المشاركة في اتخاذ القرار، بل يجب أن يتعداه إلى تحمل المسؤولية في عملية التنفيذ، فإذن شارك المواطن في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالأمر الذي له علاقة مباشرة به، ولم يشارك في عملية التنفيذ من خلال فتح أبواب الفرص المتساوية أمام المواطنين فإن هذا الأمر هو الآخر سيؤدّي إلى فقدان الثقة بين المواطن والذي ينوب عنه في التنفيذ وهو أقل خبرة، ولا تخصّص له، غير مؤهّل سوى مؤهّل الوساطة، فتبدأ عملية انعدام الثقة بالانتقادات الهدامة وتنتهي

بالرفض التام لكل سلوك أو فعل تنفيذي، ولذا ولأجل بناء الثقة واستمرارها بين النّاس يجب أن يشترك الجميع في تحمُّل المسؤولية ديمقراطيا.

إذن: عندما تسقط نظرية الأمن العسكري، ويتمكّن النّاس من المشاركة في إقرار كل أمر يتعلق بالسِّياسة الداخلية والسِّياسة الخارجية تصبح الثقة هي المتغير المستقل في التعامل وتكوين العلاقات بين النّاس، وتصبح كذلك الرقابة على حُسن الأداء وحُسن الأمن مسؤولية يتحملها الجميع، وحينها تنتهي ثقافة الصراع وتسود ثقافة استيعاب وتقبل الآخر الذي يشكل عنصرا مهما في العملية الإنتاجية للدولة.

2 . البعد الاقتصادي:

هو البعد الذي يعتمد على حقّ التملُّك وحقّ التصرُّف، وفقا لنظم المحاسبة القانونية، التي تبني الثقة فيمن يمتلك هذا الحقّ، وتهدها فيمن لا يمتلكه، ولأنّ الديمقراطية واحدة فلابدّ أن تكون أبعادها مكمِّلة لبعضها البعض؛ ولذلك امتلاك الفرد لحقّه السياسي يستوجب بطبيعة الأمر حقّه في التملك الاقتصادي، وإذن حُرمَ الفرد من هذا الحقّ فإنّ الممارسة الديمقراطية بالنسبة إليه ستكون ناقصة إلى أن يمتلكه. وعندما ينقسم الشّعب إلى مالكين وغير مالكين تصبح المساواة في خبر كان وتمسى الحقوق تحت الطلب بإرادة أو بغيرها.

توزيع الثروة بين النّاس يؤدّي إلى التمركز القيمي ويحقّق التوافق الاجتماعي، واحتكارها يؤدّي إلى التشتت، ويحقّق الصدام، وهكذا أينما تحتكر السلطة تحتكر الثروة، فعندما تحتكر الثروة من قبل الحكومة المحتكرة

للسلطة، لا يمكن أن تنال الرضاء الذي يمكّنها من الحصول على الإجماع، وعليه: إذن ما شبت النّار في ملابس الحكومة الفاسدة، فلا تنتظر طافيا لها، ولا تستغرب أن يسكب الغاز عليها.

إنّ تغييب الأسلوب الديمقراطي لممارسة الحرّية كقيمة، يؤدّي بالضرورة إلى اتساع دوائر الفساد، خاصة في البلدان والأقاليم المكتظة بالسكّان.

ولأنّ الديمقراطية وحدة واحدة ذات أبعاد قيمية متداخلة ومتكاملة، فلا يحقّ أن تمارس السِّياسة بأسلوب ديمقراطي، ويمارس الاقتصاد بغيره، فالديمقراطية التي كانت في الماضي مطلبا للسياسيين فقط، أصبحت اليوم من أهم مطالب الاقتصاديين، وأيّ دولة لا تمارس الديمقراطية لا يمكن أن تكون مكانا أمنا لأصحاب رؤوس الأموال حتى ولو كانوا من مواطنيها، ولا يمكن أن تكون عامل جذب لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة الحدود، وهكذا يصبح الأمر الاقتصادي كالأمر السياسي لابدّ أن يكون مؤسسا على ضمانات ممارسة الديمقراطية.

ولكي تمارس الديمقراطية الاقتصادية في عصر العولمة بشفافية، يجب أن تعطي الفرصة لمن هم في الوضع الحالي من الحكام لأن يجيبوا على السؤال:

من أين لك هذا؟

وذلك لكي تكون البراءة أو الإدانة القانونية. وفي حالة البراءة تعطي الفرصة، وفي حالة الإدانة يتم استرجاع كل شيء مختلس من ثروة الشّعب وحقوقه. فمرحبا بالعولمة إذن جاءت لتمكن المواطنين من ممارسة الديمقراطية بإرادة، ومرحبا بها إذن جاءت لتكسر قيد الحكومات الظالمة، وألفُ (لا) إذا جاءت بمبررات الهيمنة.

الأمن الاقتصادي:

كما سبق أن اتضحت أهمية ممارسة الديمقراطية في تحقيق الأمن السياسي، تكون أكثر وضوحا عندما يصبح أمر الثروة بين النّاس، ولذا فالملكية حقّ للجميع فلا يحقّ لأحد أن يُحرم منها، ولا يحقّ لأحد أن يحتكرها ويُسوِّقُها كما يتراءى له، وإذن ما حدث مثل هذا الأمر فلابدّ أن يؤدّي إلى انعدام الثقة بين المحروم منها والمحتكر لها. وعندما تنعدم الثقة بين النّاس، فهل يمكن أن يكتُبَ النجاح لنظرية الأمن العسكري؟

أقول: إذا حاولنا أن نستنبط الإجابة من عامّة الشّعب عندما يخاطبهم الحاكم بقوله: إنّني جئت من أجلكم؛ ولذلك أوليت اهتماما كبيرا بتحقيق الأمن في البلاد، فماذا ستكون الإجابة؟

في اعتقادنا ستكون الإجابة مبنية على سؤال آخر وهو:

- إذن كان تحقيق الأمن نتيجة لما يُخيف، فمن هو مصدر الخوف أيّها الحكّام؟
- إذن كان الخوف من الشّعب، فلمن سيكون الأمن في هذه الحالة؟

أقول: ينبغي للأمن أن يكون مزيلا لأسباب الخوف لا أن يكون لزيادة قمع المخيف للخائف. فمن منظور علم النفس، كلّما اشتد العقاب اقتربت ساعة الانفجار، وكما يقولون: عندما تحدث تأكل الأخضر واليابس.

إنّ زيادة عدد أفراد الشرطة وأفراد الجيش من أجل تحقيق الأمن هو في حقيقة الأمر زيادة لعدد المستهلكين الذين هم عالة على جهود الآخرين كما هو حال الأطفال وحال العجزة والمعاقين غير القادرين على الإنتاج.

ومن ثمّ فإنَّ ثقافة الأمن العسكري هي ثقافة صراع مع الداخل ومع الخارج، وهذه السِّياسة زمنها قد ولّى، ولن يجد متأسفين عليه، فمن المهم لعصر اليوم، هو: تحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن بضمان حقوقه، وأدائه لواجباته، وتحمله لمسؤولياته، فالمواطن في دول المجتمعات النامية في حاجة لرأس مال يُمكِّنه من ممارسة مهنةٍ أو حرفةٍ تُمكّنه هي الأخرى من الحياة المنتجة لا الحياة المستهلكة، فينبغي للمصارف أن تُقرِضَ المواطنين قروضا استثمارية بضمانات قانونية حتى لا يضيع الاقتصاد الوطني هباء منثور. ويجب أن تتحوّل مئات الآلاف من رجال البوليس ورجال الجيش المجندين للأمن العسكري، أن يتحولوا من المعسكرات والثكنات إلى مواقع الإنتاج بعد أن يتم تأهيلهم بعلوم التقنية الحديثة، وذلك لأجل الانعتاق من قيود العسكرية الرهيبة، ولأجل التنمية وزيادة الإنتاج الذي يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الدخل العام لكل مواطن، ويحقق له الأمن الاقتصادي.

3 . البعد الاجتماعي:

إنّ امتلاك أفراد المجتمع لحقوقهم السياسية والاقتصادية يذيب الفوارق بينهم، ويقوّي وحدتهم الاجتماعية، أمّا حرمان البعض من هذه الحقوق تحت أيّ مبررات لابدّ أن يؤدّي إلى الفرقة واختلال التوازن الاجتماعي، ويصبح التنظيم الاجتماعي مقسم إلى:

- فقراء.
- مشبعو الحاجة.
- أغنياء.
- وهذه بالضرورة تؤدّي إلى اختلال في القيم الاجتماعية واختلاف في تقديرها.

ولكن كيف يتم استيعاب الآخر وهو ذو منظور ورؤية تختلف عمّا يرى الأنا؟

في اعتقادنا سيحدث الاختلاف والصدام بين الأنا والآخر على المتوقّع وغير المتوقّع. وإذن أردنا للعالم أن يمارس الحرّية بأسلوب ديمقراطي فعلى الساسة وأصحاب رؤوس الأموال أن يقبلوا بدفع الثمن، وينسوا لغة التخويف والتلويح بالعصي الطويلة، وينسوا التعهدات بقضاء بعض المطالب وتسيب بعضها الآخر، وعليهم أن يعرفوا أنّ الزّمن كفيل بترويض الطغاة، وكفيل بأن يزيل الألم بالألم. فعلى كل من يعاقب أحدا بألم أن يعرف ليس بالأمر الهين قبول الألم أو نسيانه والسكوت عليه، وعليه أن يستعد لتحمل الألم الآتي إليه. وعند نزول الألم بالظالم يسعد المظلوم إلى درجة تنسيه آلامه الماضية.

وإذن أردنا للمجتمعات أن تكوّن علائق قيمية شرعية فيما بينها، فعليها بقانون دولي، تؤمّن به سلامة حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها. أي: عليها أن تنشئ مؤسّسات فاعلة، غير تابعة، ولا خاضعة لمؤثرات وضغوط دولة بعينها، وأن تصبح مصادر التشريع الخاصة بكل خصوصية موضع اختيار وليس موضع إجبار.

المجتمع تكوين طبيعي يعتمد على العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات ولا يمكن أن تكون هذه العلاقات والتفاعلات صادقة إلا إذن كانت الثقة متبادلة بينهم، فعندما يتربى النشء على قيم حميدة تُرسِّخ حب الأسرة وأهميتها وحب الوطن وأهميته وحب الأخر تصبح المسؤولية حِملا بين النّاس وليست ثقلا على كاهلهم.

أن التنظيمات الحزبية والتنظيمات الطبقية والطائفية تنظيمات ذات منشأ صراعي لأنّها تقصُر الثقة على أعضائها وتحجبها عن الآخرين، ونحن في عصر العولمة لا ينبغي لنا أن نقبل بالتنظيمات المنغلقة التي لا تُقدِّر الآخَر أو لا تَقبله، سواء أكانت هذه التنظيمات طبيعية كالأسرة والعشيرة والقبيلة والأمة، أم كانت تنظيمات تجميعية تلتقي على مصلحة واحدة أو رؤية واحدة أو ثقافة واحدة وهدف واحد كما هو حال الأحزاب العقائدية والطوائف الدينية والطبقية والفئوية وغيرها من التنظيمات المستحدثة.

فالوطن الذي كانت مسؤولية الدفاع عنه واجبا وطنيّا، قد تكون غدا واجبا مصلحيا تشترك فيه أكثر من هوية، ولا أعني بالدفاع كمُكّون

صراعي أو صدامي ولكن أعني به كَمُكوِّن ديمقراطي تحاوري، ولهذا ستكون للوطن أو البلد مهمة توفير الفرص المنتجة للمواطنين القادرين على الإنتاج، ومهمة التنقل بلا حدود وفقا لقواعد ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات.

وعليه: لا يمكن أن تمارس الحرّية بأسلوب ديمقراطي إلا إذن نُظمت العلاقات الاجتماعية دستوريا، وألغيت كافة قوانين الطوارئ التي تُستخدم بين الحين والآخر وكأنّها حقّ النقض (Veto) الذي تحتكره الدول الخمس الكبرى. والذي هو الآخر يُعد قيدا على إرادة الشعوب، فإن لم يُفك بإرادة لابدّ أن يأتي الزّمن الذي يُكسر فيه بالقوّة.

تحت راية الديمقراطية كل شيء على البلاطة:

لا يمكن أن تكون المسائلة والمحاسبة قانونية إلا إذن قبلنا بأن يكون كل شيء على البلاطة، ولا شيء مخفي، إنّه إعلان جديد لحقوق المواطنة فلا وجود لخائف ومخيف. حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليات يتم حملها بلا خوف وبكل شفافية. هذا من الجانب النظري أمّا من الجانب العملي فذات مرة طلب القطيع اللإلكتروني من أحد البلدان أن تضع كل شيء على البلاطة، فخلعت سترتها بكل سرعة ووضعتها على البلاطة كما فهمت لكي يُقال عنها إنّها الأسرع ولها السّبق في دخول هذا المضمار العالمي، فبتسم القطيع الإلكتروني وقال: لماذا لم تضع كل شيء على البلاطة كما سبق أن اتفقنا؟

فنظرت إلى جسدها وقالت: لم أترك شيء سوى سترتي الداخلية.

فقال القطيع الإلكتروني: ولأجل أن تزداد الثقة بيننا اخلعيها. واجلسي على البلاطة، ولا تخشي أحدا نحن معك، وعليك أن تعرف لا فرق اليوم بين أن تخلعي ملابسك وتضعيها على البلاطة عندما تجري كشفا عند الطبيب، وبين أن تضعيها على بلاطة أخرى عندما تجبركِ أجهزة الأمن السري على خلعها بلا إرادة، فلا فرق بين كل هذه، أن تخلعي ملابسك وتضعيها على البلاطة أمام القطيع الإلكتروني، فلا تخافي، كل ذلك من أجل الثقة، فأنتِ الآن على درجة من الثقة، ولكن الذي نقصده من أن يكون كل شيء على البلاطة هو: حساباتك في الداخل والخارج، وكم درهم تصرفين في اليوم؟ وما هي أشرطة الفيديو التي اشتريتها؟ وكم ثمنها؟ وعليك أن تضعي كل تذكرة سفر سافرتي بها من مكان إلى آخر، وأن تحددي الأماكن التي تحبينها والتي لا تحبيها، ولماذا؟ وعليك أن تبيني لنا المكالمات الهاتفية التي أجريتها، والهدايا التي اشتريتها، ولمن أعطيتها؟ وعليك أن تكتبي لنا كل ما تمتلكين وما تنوين أن تمتلكين، فكل ما ذكر وما لم يُذكر هو الذي نُريده أن يكون على البلاطة.

هذا درس من الدروس التي ألقاها القطيع الإلكتروني في بعض البلدان. فوزارة المالية في كوريا الجنوبية ترسل رسائل إلكترونية للمستثمرين العالميين تحتوي على بيانات مفصّلة عن احتياطيها من العملات الأجنبية في نهاية كل يوم عمل، بما في ذلك، وبقدر ما تستطيع من تدفقات رأس المال الخاص. ويقول توماس ل. فريد مان: "قال لي مدير الصندوق في وول ستريت: لقد تحوّل الكوريون إلى الاعتقاد بأنّ الشفافية هي كل

شيء. فهُمْ على استعداد حتى لإرسال تقرير عن الأرصاد الجوية إذن طلبنا منهم ذلك)"[30].

ولأجل المزيد، قال السيد ريتشارد جونستون رئيس إدارة الاستثمار لأمريكا اللاتينية في بنك أوفيتبانك، وهو بنك خاص في نيويورك: "عندما أذهب إلى البرازيل أقول لهم أريد أن أعرف كل شيء، وأقول لهم: ليس ذلك من أجلي بل لإقناع المتشككين، الذين يقولون: لن نمنحكم أيّ أموال إلّا إذن نزعتم كل ما تغطون به أنفسكم (سترتكم) وسمحتم لنا بالنظر في كل مكان، وذلك لأنّ تاريخكم معنا بلا شفافية، فدعوني أرى ما لديكم من احتياطي، وأقلِّب دفاتر حساباتكم رأسا على عقب في ضوء الشمس، ثم في ضوء القمر. فاستجابت البرازيل، وأصبحتُ أتحصل كل يوم على بيانات إحصائية عن جميع جوانب الاقتصاد البرازيلي، وأحصل على برقية فاكس في آخر النهار تحتوي على كل المتدفقات النقدية للبرازيل في ذلك اليوم. وأعرف ماذا جرى في حسابهم التجاري، وماذا جرى في حسابهم المالي، وما الذي تم في المعدل الرسمي للبنك المركزي، وما الذي تم في السوق الموازية بالنسبة إلى معاملات السائحين". إنّ أساليب العولمة كما يبدو لي أكثر قدرة على الإقناع وتوصيل المعلومة للآخر إلى أن يفهم بإرادة أو بغيرها[31].

---

[30] عقيل حسين عقيل، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد) دار الجأ، مالطا، 2001، ص 136.

[31] المرجع السابق، ص 137.

وعليه فإن كل شيء على البلاطة عندما يكون بالقوّة وبلا إرادة، فهو لا يمت بصلة إلى الديمقراطية. الديمقراطية تستوجب أن يكون كل شيء على البلاطة، ولكن لن يتحقّق هذا الحلم إلا إذن تمكن الشّعب من ممارسة الديمقراطية بإرادة.

الديمقراطية في الطريق الثالث:

يسعى أصحاب الطريق الثالث التقليدية إلى توسيع دائرة المشاركة في ممارسة السلطة بين الحكومة والمجتمع المدني، ويعدون في ذلك طرحا جديدا بما يتضمنه من تحديث على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا الطريق يحاول منظره أنطوني جيدنز توسيع دائرة المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني، ويعد في المحاولة التي قامت بها السويد خلال عشرين سنة الماضية هي محاولة مثلى ديمقراطيا "عملت الحكومة السويدية والاتحادات والأحزاب والمؤسسات التعليمية على ترتيب محاضرات ودروس يومية حول الطاقة. وكل مواطن تمكن من هذه الدروس يستطيع أن يُقدِّم توصيات رسمية إلى الحكومة وبذلك شارك 70.000 مواطن في صياغة سياسة الطاقة "[32].

وهنا ديمقراطيا ينبغي لنا أن يكون التركيز على بلوغ الحلّ، وليس التوقّف عند حالتي:

1 - الإصلاح.

[32] المرجع السابق 183.

2 - تقديم المساعدة.

إنّ التوقّف عند حدود الإصلاح لا يمكن أن يؤدّي إلى إحداث النّقلة وصناعة المستقبل المأمول. وكذلك التوقف والرضاء بقبول المساعدة، يجعل المتلقي دائما في حالة انتظار وتبعية ولن يتأهل إلى ما يمكّنه من الاعتماد على نفسه وتنمية إمكاناته؛ لأنّ المساعدة تفيد فقط لإنقاذ الموقف أو الحالة من الهلاك، أمّا الحالات التي يمتلك أصحابها القدرة، فينبغي تأهيلهم وإحالتهم إلى الإنتاج، ولا ينبغي لنا تقديم المساعدة التي تجعلهم في حالة اتكال على الغير. وهكذا حال الذين قبلوا التوقّف عند حدود الإصلاح فلا أمل لهم إلّا الأخذ بالقديم الذي سيظل دائما في حاجة للإصلاح، مما يجعل جهود أصحابه منهكة ووقتهم ضائع صيانة وترميما، ولا أمل لهم في بلوغ الحلّ المحدث للنُقلة رفعة وارتقاء.

سابعا

العدل يُقام

العدل: قيمة بينيَّة تحكيمية تتوسط طرفين أو أكثر، مركزها الاتزان وأطرافها الاعتدال توازنا. تؤسس قيمة العدل على إعطاء كل ذي حقّ حقّه، مصداقا لقوله تعالى: {وَإذن حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}[33] قال: إذن حكمتم بين النّاس ولم يقل: إذا حكمتم النّاس. فالذين يريدون أن يحكموا الشعوب باسم الدين، الدين لا ينص على حكم النّاس، بل ينصّ على أن يكون الحكم بينهم قال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ

[33] النساء 58.

شُورَى بَيْنَهُمْ}[34] جاء الأمر هنا مطلقا، والأمر هو كل ما يتعلق بالنّاس ومصائرهم، (السلم والحرب، والسِّياسة الداخلية والخارجية، الزواج والطلاق وكل ما يتعلق بالإنتاج ووسائله). هذه هي قيم الديمقراطية بلا إنابة.

أمّا العدل إقامة فهو: مبدأ ترسيخ العدالة، والإقرار بها وانتهاجها سلوكا يمكّن الجميع من ممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي، أي: إنّ المبدأ لا يكون إلّا عملا وفعلا بعد تجربة أثبتت نتائجها إيجابيا؛ ولهذا يصبح الأخذ بقيمة العدل مبدأ ورغبة؛ فيقام العدل حكما بين النّاس.

وعليه: فالعدل إقامة يعني لا ينبغي التوقّف عند حدود تمجيد قيمة العدل، بل وجب تجاوزها تطبيقا حياتيا من خلال حكم يقام ويؤسس تشريعات ونظم وقوانين تنظم حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب والأمم، أي: لا يليق أن ننظر للعدل ولا نقدم على الأخذ به وإقامته حكما بينا.

ولهذا فالحُكم وفقًا لِما يجب هو قضاء لا يُمكّن منه إلّا عادل، فالحكم به تنتظم وتصلح الأحوال والعلاقات السكّانية أو تفسد؛ فإن صلحت كان العمار والبناء والرّخاء علامات دالّة على وجوه النّاس التي تملؤها السكينة والطمأنينة، وإن فسدت كان الشقاء والضلال والألم علامات دالة على وجوه النّاس الذين يملؤهم القلق والمتاعب، وفي كلتا

[34] الشورى 38.

الحالتين كلّ حُكمٍ زائل سواء أكان في مرضاة الله، أم أنَّه كان في غير مرضاته، ولكن الفرق الكبير أنّ لكلٍّ حِسابه ثوابًا طيّباً، أو عقابًا شديدًا.

ولذا؛ فإنَّ للحكم وظيفة تؤدّى بمسؤولية عندما تكون المسؤولية مناطة من قبل الذين يتعلّق أمر الحكم بهم، والحكم المرضي هو الذي يسود بالحُجَّة التي تعيد الحقّ لأصحابه عدلا كلَّما ظُلموا، والحكم إنْ فقد حُجَّته فقد شرعيّته، وإن فقد شرعيَّته وجب التغيير.

فالحكم العدل وإقامته عدلا مبدأ ينبغي أن يُفخّم ويعظّم، وذلك بتأسيسه على إرادة وإدارة واعية بأمور النّاس، ووفقًا لما يجب، ثمّ الإقدام عليه كونه ما يجب، وأمّا ما لا يجب فينبغي الانتهاء عنه وتجنّبه، ومن ثمّ فالإتقان في إدارة الحكم يُظهر الجودة ذات المعايير القابلة للقياس والتقييم والتقويم والتمييز الممكّن من الاختيار الحر وعيا وإرادة.

ولأنَّ العدل إقامة يستوجب إرادة وإتقانًا معرفيا وسلوكيا بمسؤولية؛ فهو يتطلّب علمًا ودراية وخوفًا من الانزلاق في ارتكاب المظالم. ذلك لأنَّ الحكم في أساسه هو المنع من الظلم، ولذا فالحكم ضبط وفقًا للمخافة حتَّى لا تسود المفاسد والمظالم والأوجاع والآلام بين النّاس.

وعليه:

يُفخّم العدل ويُعظّم عندما يكون أمره بين النّاس عدلاً نافذًا، وعن رغبة وإرادة مشتركة، من أجل تسيير أحوال الشّعب، وتنظيم علاقاتهم بالتربية والتعليم والعمل والإنتاج، وكلّ الخدمات التي تنمّي معارفهم وتُحسّن

علاقاتهم مع الآخرين، وتقوّيها مع الدين والعرف اللذين تستمدّ منهما الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة.

وهنا عندما يكون الحكم مطلبًا من النّاس لا خوفا منه، ولكن عندما يكون مطلبًا من الذي يريد أن يحكم النّاس فالخوف والحذر يجب أن يكونا مع وافر الفطنة والانتباه، وإلّا سيحدث النّدم ويصبح الثّمن المدفوع غاليًا.

ولذا فالحكم العدل عندما يقام بين النّاس يصبح مبدأ مغريا ومحفّزا على التمسّك بممارسة الحرية والحكم الرشيد، أمّا الحكم من غير عدل يقام لا يكون إلّا مفسدة.

ومن ثمّ فالذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي: لا طاعة لهم في غير ذلك.

ولأنَّ الحكم العدل أمرًا شرعيًّا؛ فَلِمَ لا يكون قائما بين النّاس؟

نقول:

في البلدان المتقدّمة علمًا ومعرفة وسياسة واقتصادًا وتنظيمًا حكوميّا وأهليّا واجتماعيّا وشعبيّا لا تعرف إلّا إقامة العدل؛ فلا احتكار للسّلطة ولا للثروة ولا للإدارة، التداول على السّلطة يكفله الدستور، وتوزيع الثروة وكيفية التصرّف فيها يحميها القانون، وتولّي المناصب الإداريّة لا تقتصر على الأقارب وبطانة الظلِّ، أمَّا في بلدان التخلّف فالأمر غير ذلك، الدستور فيها يمكّن من الحكم، ثمّ يتمّ التخلّي عنه بالتعديل والتغيير

والتحكُّم فيه بقوانين الطوارئ، والثروة في البلد اغتنام فرصة وتهرّب من الضرائب، ومن هنا فما يمكن أن يمتلكه الحاكم لا يمكن أن يطمع غيره في امتلاكه، بل ولا حقّ له أن يسأل ولا يُسئل، وإن حاول أحد أن يسأل عن حسن نيّة سيسأل: من أنت؟

هل أنت زوجة الحاكم؟

هل أنت أحد أبنائه؟

هل أنت أحد أفراد عشيرته أو قبيلته؟ ولذا فأنت من تكون حتى تسأل؟

ولأنَّ إقامة العدل في الحكم مبدأ إنساني وأخلاقي، فإن ساد على الأرض انتهت المظالم بسيادته؛ فهو الحكم الذي عندما يُفخّم يصبح لا ميل فيه ولا تحيُّز، به يُحقّ الحقّ، وبه يُزهق الباطل، وبه يتمّ الحكم بين النّاس فيما هم فيه مختلفون.

ثامنا

المراقبة تُحذِّر

المراقبة مسؤولية من يتعلّق الأمر به؛ فالوطن على سبيل المثال مسؤوليّته على عاتق شعبه، وبالتّالي من يكلّف بحمل مسؤولية فيه فلا ينبغي أن يترك أمره هكذا، بل ينبغي أن يكون خاضعًا للرّقابة والملاحظة التي تمكّن المواطنين من معرفة مدى تقيّد أدائه بمعايير الجودة، ومدى التزامه بالأمانة وحرصه على الوطن وسلامة أمنه وأمن مواطنيه.

والرّقابة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب، ليكون التأييد والمناصرة والإثابة على ما يجب، والمحاسبة والمساءلة والعقاب على ما لا يجب؛ فالرِّقابة قيمة حميدة لا ينبغي الإغفال عنها عند ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وتُحْمَل المسؤوليات، وذلك لِما تحقّقه من طمأنة وأمن للفرد والجماعة والمجتمع على مستوى الوطن وعلى المستوى الإنساني بشكلٍ عامٍّ، ومن أنواع المراقبة الوطنية:

- الرّقابة الدستورية.
- الرّقابة القانونية.
- الرِّقابة الأخلاقيّة.
- رقابة القول.
- رقابة الفعل.
- رقابة العمل.
- رقابة السلوك.
- رقابة الأداء.

والمراقب الوطني هو المراقب بمعيارية، والمتمكّن من المعرفة، والقادر على المتابعة والتقصي الموضوعي، دون أن يصدر أحكامًا مسبقة على المراقب فيما يقول أو يفعل أو يعمل ويسلك.

ولأنَّ الأمر الوطني مسؤولية عظيمة وجسيمة؛ فهو في حاجة للمراقبة التي تجعل السياسات تنتهج السبيل الحقّ إذ لا مجال للغشِّ والتزوير والتحقير والتغييب والإقصاء، ولكنَّ الأوطان التي لا توجد فيها رقابة ولا حكومة وطنية، يوجد فيها الفساد، وتكثر فيها الانحرافات القانونية والأخلاقية والشرعية، ولذا؛ فهي في حاجة للتقويم من الدّاخل، ولكن عندما يتوجّه أحد المواطنين المكلّفين بالمراقبة من خلال الإدارة أو الوزارة، أو الجهاز المخصّص لذلك بمتابعة ما لاحظه من مخالفات على أحد أعضاء الحكومة، فقد يكون الضحية بأسباب المراقبة والمتابعة التي يؤدّيها واجبًا ومسؤوليّة، فما بالك لو كانت المراقبة والمتابعة لقمّة السّلطان، فبدون شكّ ستكون الأزمة أشدُّ على من قام بعملية المراقبة التي هي من مسؤوليّته المكلّف بها؛ فقمّة سلّم السُّلطان في أوطان التكميم سُلطان لا سُلطان عليه، ولأنَّ هذه تعكس حقيقة أمر السُّلطان؛ فهو بدون شكّ سيكون حريصًا على تقويض كلّ القيم التي تقوّض سلطاته وتجعل للإنسان هويّة وطنية ومسؤولية ذاتية وضمير أخلاقي يجعل منه مواطنًا مخلصًا وأمينًا.

وعليه، فهناك علاقة بين المراقبة والتقوى من حيث إنَّ كّلا منهما يستوجب فعلا يؤدّى، وهو فعل المحاسبة؛ فالرّقابة والتقوى لا تكونان إلّا بأفعال المحاسبة الموضوعيّة؛ فبالتقوى يشعر الإنسان أنَّ الله سيحاسبه، وطالما أنَّه سيحاسبه فإنَّه بدون شكّ يراقبه، وبما أنَّه يراقبه؛ فلابدّ للإنسان أنْ يكون حذرا ويلتزم بنواهيه ويتجنّب معصيته، وعليه أن يصدق القول كما قال شكسبير: (إذا كنت صادقا فلماذا الحلف).

فالرَّقابة قيمة حميدة واجبة الأداء أمام كلّ مسؤوليّة يترتّب عليها محاسبة، وكذلك التقوى التي تدلُّ على الإيمان التّام بالرَّقيب؛ فالإنسان الذي يعلم أنَّ من ورائه رقيبا مطلقا ويراقب نفسه قبل أن يراقبه الآخرون؛ فهو لا يحتاج لرقيب عليه حتى إن وضع عليه رقيب محذّرا.

قال تعالى: {أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ}[35] أي: إنَّ الإنسان الذي لا يريد أن يُصلح في الأرض معتقدًا أنَّه بعيد عن الرّقابة يذكّره الرَّقيب المطلق أنَّه يراه وسيحاسبه؛ فعليه بمراجعة النّفس وأخذ الحذر، وأخذ الأمر على محمل الجد؛ فالله لم يخلقنا عبثًا، ولم يتركنا في الأرض عبثًا، ولكن خلقنا لحكمة وهدفٍ مُحكم وهو الإصلاح {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا}. (أَفَحَسِبْتُمْ) أيّها الخلق (أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) أي: سدى وباطلًا تأكلون وتشربون وتمرحون، وتتمتَّعون بملذَّات الدّنيا، ونترككم لا نأمركم، ولا نراقبكم، ولا ننهاكم ولا نحذّركم ولا نثيبكم، ولا نعاقبكم؟ ولهذا قال: (أنكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) لا يخطر هذا ببالكم، ولأنَّ كلّ شيء من الله؛ فالرّجوع إليه ضرورة وهداية واعترافا وطاعة.

إنّه الرَّقيب هو الذي لا يغفل ولا يغيب ولا يتأخّر عن مهمّة الرّقابة أو المراقبة، والرقيب تعني: الاستمرارية المتّصلة دون انقطاع، وتدلّ على الدّقة المتناهية والوعي الكامل بأمورِ من وُضع تحت المراقبة التي من أهدافها سلامة الأداء، وجودته، ومعرفة مدى درجة الإخلاص للعمل والمهام التي يكلّف المواطن بها.

[35] البلد 7.

فالمراقبة حذرا توقّع قبل وقوع الفعل؛ فهو يستوجب اتقاء ما سيقع، وقد يُحدث أمرا غير مُرضٍ، أو أنَّه يُحقّق ألما.

والمراقبة تحذير قبل الوقوع في الفخ واستشعار للمستقبل واستطلاع لِما قد يَحلّ به وقد يؤثّر تأثيرا سالبا على الفرد أو الجماعة أو المجتمع وما يمتلكون، وحتّى لا يحدث تُبْذل الجهود من قِبل مستشعريه وقاية منه أو استبدالا له، أو استغناء عنه في دائرة الممكن.

ومن هنا يكون للخوف علاقة مباشرة باليقظة والفطنة والمراقبة الحذرة؛ فهو ناقوس يدقّ في عقل الإنسان كلّما كان هناك استقراء للمستقبل؛ وبذلك فهو استطلاع مستقبلي للمخاطر التي ينبّه عليها العقل قبل أن تأتي، ممّا يجعل الإنسان يفكّر في إيجاد موانع وحواجز تدفع المخاطر المستقبلية وتمنع وقوعها، وبهذا تكون عاطفة الخوف قد دفعت العقل إلى البحث عن الأسباب التي يمكن أن تحقِّق ما يُمكّنه من الأمان والتطلّع إلى الأفضل.

إنّ عاطفة الخوف مثل بقيّة العواطف تبقى قائمة في النفس إلى حين استحضار ما يهدّؤها ويعيدها إلى مكمنها عن طرق العقل، ولذا يكون اضطراب النّفس مصاحبا لمجاراة العواطف والانفعالات الإنسانية التي لا مناص منها في الأزمات، ومهما جاشت لن تدوم، بل ستخفت وتهدأ بعودتها إلى مكمنها، والذي يبقى هو الحقائق التي تنكشف للعقل عن طريق تنبيه الخوف له مراقبة حذريّة؛ فيستلم العقل هذه الحقائق ويعيد على أساسها البناء النفسي في عملية تهيؤ واستعداد لمواجهة الحدث

والتعامل معه، ولكون الخوف نقطة صفرية في النفس الإنسانية، فهو لا ينبّه على المكروهات والمخاطر فقط، وإنّما ينبّه على المحبوبات والموجبات، وبهذا ينبّه الخوفُ الإنسانَ على ما يمكن أن يدركه من مخاطر فيلحق به الأذى، وينبّه على ما يمكن أن يفوته ممّا يحمل له فائدة ومنفعة؛ فالخوف لا يقتصر تحذيره على المساوئ وهكذا هو حال المراقبة الحذرة، ولهذا فالخوف والمراقبة يتعدّيان ذلك إلى المحامد والمحاسن خوف فواتها، ولهذا يثير الخوف العواطف التي تتعلّق بالمكروهات والمحبوبات من المخاطر والمطمئنات، وكلّ عاطفة عبارة عن مجموعة انفعالات.

فعندما يستشعر الخوف المطمئنات بعد مراقبة حذرة، يستثير مجموعة انفعالات سارة نحو الحدث خوف فواتها ورغبة في الاستحواذ أو الإعجاب أو الشّهوة، أو السّرور أو الرّاحة أو الامتنان، فيجيّش عاطفة المحبّة رغبة في ذلك.

وعندما يستشعر المساوئ، يؤجج مجموعة انفعالات غير سارّة تجاه الحدث كالخطر أو الضّيق، أو الاشمئزاز أو البغض أو الحقد؛ فيدفع بعاطفة الكراهية تجاه هذه الأشياء.

فالخوف تهيؤ وجداني واستعداد فطري يجعل صاحبه قابلا للانفعال، ولاتخاذ موقف معين في السّلوك تجاه الموضوع أو الحدث الخارجي الذي نبّه عليه الخوف ضمانا وأمنا للمستقبل المرتقب من خلال مراقبة ما يجري في الزّمن الآن.

إنّ الخوف المؤسّس على استقراء المستقبل في اللحظة الآنيّة هو نتاج مراقبة لما يجري من تغيّرات، تستوجب مترتّبات دفع المخاطر التي نبّه عليها الخوف، لأنّ الخوف في الزّمن الآني هو استشعار ما يأتي من الخطر في المستقبل، وهو في زمنه (اللحظة الآنيّة) يكون شعورا سالبا، لأنّه يؤدّي إلى نوع من الاضطراب مصحوبا بالقلق على الرّغم من محاولات البحث الجارية التي تؤمّن الاطمئنان المستقبلي.

وهذا الاطمئنان الذي يجدّ العقل في البحث عن مستلزماته، يكون ناتجا عن تلقي المعلومات الواقية التي يستنبطها العقل إمّا من تجربة يمتلكها سابقا، وإمّا أنّه يستنتجها من تداخل العمليات العقلية في معالجة تجارب متعدّدة ويدفعها للإرادة التي تعود بالنفس إلى حالة التوازن والاستقرار، ممّا يسمح باستنهاض بقية الملكات العقلية من الذاكرة عن طريق التذكّر في الموازنة واستنتاج جديد كلّما جاءت معلومة جديدة، وكذلك الملكات النفسية القائمة على التهيؤ والاستعداد والإعداد والتأهّب، وبهذا يكون الخوف قد دفع قوى الإنسان العقلية والنفسية والرّوحية في الاتجاه الموجب الذي يحقّق التوازن مع العامل الخارجي الذي نبّه الخوف على مخاطره.

إنّ الخوف جزء من العاطفة عند البشر، وهو شعور متحقّق لدى الإنسان لا نقول إنّه ينتابه عند استشعار المخاطر، وإنّما عند استشعار المخاطر يخرج من مكمنه في النفس الإنسانية كجزء من العاطفة، ويترتّب على الخوف بالنسبة إلى العقلاء أخذ الحيطة والحذر إلا من غفل عن ذلك، وهنا ليس الذّنب ذنب الخوف كما يظن البعض، وإنّما مردّ ذلك إلى أمور منها:

أوّلا: ضعف الشّعور الذي لم يصل بصاحبه إلى مرحلة الاستفزاز.

ثانيا: قلّة خبرة العقل وضعف تجربته التي لم تسعفه تلك التجربة أو الخبرة التي يحتفظ بها في الذاكرة لأنْ يرتقي إلى مستوى الحدث الذي يشكّل الخطر.

ثالثا: الغفلة عن مراقبة ما يجري وأخذ الحيطة والحذر مما يجري أو مما يشير إليه أو يترتب عليه.

ولذا؛ فهناك من الخوف ما يؤدّي بأصحابه إلى الإسهام في صناعة التّاريخ وبلوغ الجنّة عندما يكون أصحابه مجاهدين في سبيل الحقّ، وهناك من الخوف ما يدفع بأصحابه إلى ارتكاب الجرائم التي تلقي بأصحابها في قمامة التّاريخ ومن ثمّ تؤدّي بهم إلى جهنّم.

ذلك أنّ الخوف الذي يكمن في العاطفة والتجربة التي يحملها العقل هما المسؤولان عن تحديد حجم المخاطر التي يثيرها الخوف داخليا بما حفّزه العقل بداية بمثيرات خارجية من معلومات استنهضت الخوف من النّفس، ومن ثمّ تنعكس على النّفس وما تحمل من عواطف بحيث تكون هذه العواطف منبّهات للعقل في اتخاذ الإجراء المناسب بما يحمل من معلومات تتمثّل في الخبرة والتّجربة التي يضعها في تصرّف الإرادة وإن كانت الإرادة أحد ملكاته، إلا أنّه جانب تخصّصي من مهام الإرادة.

إنّ تجربة العقل وخبرته هي صاحبة القول الفصل في اتخاذ القرارات للتغلّب على المخاطر أو إيجاد أسباب تلافيها بعد مراقبة حذرة، وهذا لا يعني عدم الخوف بحال من الأحوال، وإنّما تعاظم التجارب المخيفة وكثرتها

أدّى إلى زيادة الخبرة العقلية، ومن ثمّ الاحتفاظ بهذه الخبرات في الذّاكرة، بحيث يستدعيها من الحافظة عن طريق التذكّر واستحضارها لاختيار ما يناسب منها في مواجهة المخاطر المطروحة من قبل الخوف، وإن استنتج العقل أنّ أيّ تجربة من التجارب التي يحتفظ بها لا تقوم في مواجهة الأخطار المتوقّعة؛ فإنّه يلجأ إلى استنتاج آخر يكون نتيجة تجربتين أو أكثر يقدّر أنّها قادرة على مواجهة الخطر المتوقّع.

ومن بواعث الخوف الموجبة المقدّرة للمخاطر، عندما نادى الله تعالى موسى صلى الله عليه وسلّم بقوله تعالى: {وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ}[36].

إنَّ طلب موسى من ربّه أن يزودّه بما يكون له عونا على أداء رسالته إلى فرعون وملئه، كان بدافع الخوف المشروع الموجب من أجل تحقيق الغاية مستقبلا، إذ إنّ خوف موسى صلى الله عليه وسلّم أبدى له المخاطر المحتملة من خلال ما يراقبه من مشهد فرعوني وبخاصّة عندما قارن إمكاناته مع المهمّة التي أمره الله بها، وهذا الخوف نبّهه على أشياء ضرورية للوصول إلى الهدف وتحقيق الغاية؛ فطلب من ربّه أن يشرح له صدره، وييسّر له أمره، ويحلل عقدة من لسانه، وأن يجعل له وزيرا من أهله، وهو هارون عليه الصّلاة والسّلام، ولا يمكن لقائل أن يقول: إنّ

[36] - الشعراء 10- 14.

الخوف يقدح في تمام التوكّل عند موسى، لأنّ الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكّل، ولا يكون قادحا فيه بحال، كما أنّ الخوف من المخاطر لا يعني عدم مواجهتها، وإنّما يعني التهيؤ والاستعداد للمواجهة، والخوف ممّا تحمله المخاطر لا يقدح في شجاعة المرء، أو أنّه يُعدّ نقيصة في حقّه، بل هو فطنة وإدراك وأخذ بالأسباب الموجبة التي توصل إلى الغاية المرادة، وبهذا الخوف يكون قد استكمل عدّة المواجهة في تأدية الموجب، وهذا يدلّ على أنّ الخوف يستلزم الفعل الموجب.

وعليه: يحمل مبدأ (الرّقابة تحذّر) في أحشائه واجبا ومسؤولية تتطلّب أمانة، ومخافة الله في النفس والعباد، ولذا فهي التي يجب أن تُفخّم بحمل الأمانة، ومخافة الله تعالى.

ولأنّ الرّقابة المسؤولة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب، لذا فإنّ تفخيم قيمة الرقابة لا ينبغي أن يكون إلّا من أجل مصلحة الوطن والمواطنين، وهكذا تكون المحاسبة والمساءلة والعقاب ضرورة من أجل ما يجب أن يكون على مستوى الوطن؛ فالرّقابة في أوطان ممارسة الحرّية هي قيمة حميدة لا يُغفل عن أهميتها عند ممارسة الحقوق، وأداء الوجبات، وتُحْمَل المسؤوليات، وذلك بما تحقّقه من أمن للفرد والجماعة والمجتمع، ومن أنواع المراقبة الحميدة:

- الرّقابة الشرعيّة.

- الرّقابة الاقتصاديّة.

- الرّقابة الماليّة.

. الرّقابة المائية.

. الرّقابة الغذائية.

. الرّقابة البيئية.

. الرِّقابة الاجتماعيّة.

. الرِّقابة الأخلاقيّة.

. الرقابة العلمية.

. الرِّقابة المهنيّة.

. الرِّقابة الحرفيّة.

. الرِّقابة الشخصيّة.

. الرِّقابة الأبويّة.

. الرِّقابة الأموميّة.

. الرِّقابة الأخويّة.

. رقابة القول.

. رقابة الفعل.

. رقابة العمل.

. رقابة المسؤولية وفقًا للصلاحيات والاختصاصات.

. رقابة الجودة المعياريّة.

- الرّقابة الوطنيّة.

- الرّقابة الإنسانيّة.

ومن هنا فإنَّ الرَّقيب هو المتمكِّن من المعرفة والقادر على المتابعة والتقصّي الموضوعي، دون أن يصدر أحكامًا مسبقة على المرَاقب فيما يقول، أو يفعل، أو يعمل ويسلك.

تاسعا

المساءلة تَحَاجُج

المساءلة تحاجج مبدأ لا يكون إلّا في مقابل صلاحيّات واختصاصات مشرّع بها قانونًا، في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء، وبما أنَّه لا مسؤول إلّا بمسؤولية مكلّف بها عن إرادة من قِبل الذين أولوه أمرها، إذن: فمن حقّهم مساءلته عن كلّ تقصير وإدانته إن ارتكب جناية في حقّ تلك المسؤولية التي قَبِل عن إرادة حملها وهو يعرف مسبقًا أنَّه سيسأل عن أدائه للمهمّة المناطة به، مما يجعل التقصير من قِبله دليل إدانة له.

والمساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفي دقيق من أجل تحقيق هدف إصلاحي، ولا أحكام مسبقة في أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حُجّة بحُجّة.

ولأنَّ لكلّ مساءلة مترتّب؛ فلا استغراب أنْ يكون ذلك المترتّب سلبيا أو إيجابيا، ولهذا فإنَّ وراء كلِّ مترتّب على المساءلة مترتِّب عقابي أو ثوابي.

وعليه؛ فالمساءلة تحقّق قبل إصدار القرار، وقبل تنفيذ القرار سواء أكان قرارا عقابيا أم ثوابيا، ولأنَّ المساءلة استفساريّة من أجل التبيّن الحقّ، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن الاتّصال بأهل المعرفة والدراية بالأمر قبل إصدار أيِّ حكم مصداقًا لقوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي حقّ من حيث كونها متعلِّقة بمن أولى أمره إلى من ارتضى أن يكون وليّاً عليه، وهي واجب على من قبل إرادة أن يكون وليًّا على الأمر الذي هو من قِبل من يتعلّق بهم أمر، وهي مسؤولية أيضًا على كلِّ صاحب أمر وعلى كلِّ من وُلي عليه كي يكون كلّ منهم على بيِّنة بما له وما عليه ربحًا أو خسارة (حسنات أم سيئات) ولكلٍّ نصيب منها.

فالإنسان إنْ اختير وليًّا على الأمر من قِبل أفراد الشّعب على أيِّ مستوى إداري من مستويات تُحْمَل المسؤولية، يجب أن يسأل عن كلِّ كبيرة وصغيرة متعلِّقة بأمرهم الذي رضي أن يكون وليّا عليه وفقا للصلاحيّات والاختصاصات المقرّة قانونًا، أمّا ما يتعلّق بعلاقته بربِّه فلم يكن أفراد المجتمع هم المسؤولون، بل هم المسؤولون عن اختيارهم له وليًّا للأمر في الوقت الذي لم يَعُدْ صالحًا لذلك؛ فيصبح لهم الحقّ التَّام في

تغييره كونه قد فقد الأهليّة كما أنّه فقد السّلوك القدوة، {وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ}[37].

ولأنّ المساءلة قيمة حميدة؛ فهي حقّ لأصحاب الحقّ؛ فينبغي للمسألة الحق أنّ تكون بموضوعية إذ لا تَحَنٍّ؛ ممَّا يجعل الحقائق هي الدلائل المثبتة بمسوّغات معتمدة وإجراءات شاهدة ودالّة على الفعل المخالف قانونا، ولا أحكام مُسبقة في أيّة مساءلة عادلة، {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ}[38].

المساءلة المعياريّة لا تقتصر على مساءلة أولي الأمر في أيّ مستوى من مستويات تحمُّل المسؤولية، بل المساءلة تحتوي أيضًا الرّعيّة (الجُند) الذين قبلوا أنْ يولّوا أمرهم لمن يصون أمنهم والبلاد وحدودها شريطة أن يكون هؤلاء الجُند هم من ضمن الذين قبلوه وليّا لإدارة أمرهم سياسةً واقتصادًا وسلمًا وحربًا، وهؤلاء لن يكونوا جندًا فاعلين إلّا إذن كانوا هم من صُلب تُراب الوطن.

ولذا؛ فمن لا يلتزم بأداء الواجبات من حقّ المسؤول أن يسأله عدلا، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إذن قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

---

[37] الصافات 24.

[38] القلم 36 . 42.

اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}[39].

ومع ذلك فإنَّ مراعاة الظروف واجبة؛ فالمستضعفون من الرِّجال والولدان والنّساء والمرضى لهم من المبررات التي لا تجعل المساواة بين المواطنين في تنفيذ الأوامر أمرا ممكنا.

وهنا؛ فالمساءلة لم تكن معاقبة، بل المساءلة تحذّرا هي لتنظيف الأقوال والأفعال والأعمال والسلوكيات ممّا يعلق بها من شوائب، ومن هذه الرّؤية هي مساءلة موجبة، أمّا إذن كانت عن سوء نيّة فتكون مطاردة وكيدا ومكرا، وهذه لا علاقة لها بالمساءلة القانونية والشرعية.

وعليه؛ فالمساءلة قيمة حميدة، ولكن عندما تعمّ وفقا لحقّ يمارس، وواجب يؤدّى، ومسؤوليّة تُحمل، أي: إنْ لم تعمّ؛ فتصبح مظلمة؛ فالحاكم الذي يسأل النّاس عن الصغيرة وما هو أصغر منها أولى بأن يسأل عمّا يرتكبه من أخطاء ومظالم كبيرة وأكبر منها.

المساءلة قد تؤدّي إلى التجادل الذي لا يكون إلّا عن عزيمة وإصرار، لكونه لا يكون إلّا عن قناعة بالموضوع أو القضية المتجادل بشأنها، وهو لا يكون إلّا بامتلاك الحُجج ذات المصداقية؛ ممّا يجعل وراء كلّ حُجّة حُجج أعظم.

والتّجادل حُجّة الفكر المستوعب للغير بهدف أخذه إلى ما يجب أن يكون عليه وعيا ودراية ومعرفة ومكانة. ومع أنَّ الإنسان خُلق من

[39] التوبة 38.

طين، لكنّه خُلق معدّا للتفكير؛ فكانت الفكرة نتاج عقله ومن إعماله، وأوّل فكرة كانت هي من عقل أوّل من خُلق في أحسن تقويم، (آدم) ثمّ تعدّدت الفِكَر بتعدّد البشرية وبتعدّد ما تفكّر فيه، ولهذا أصبحت فِكَرا بعد أن كانت فكرة. أي: في هذا المسار الأمر يتعلّق بالفكرة التي أصبحت بتكاثرها فكَرا، ولكن هذا لا يعني أنّ الأمر لا يتعلّق بالفِكْرِ الذي هو مكمن التفكير؛ فالفِكْرُ من معطيات العقل، وفي المقابل الفكرة لا تكون إلّا من التفكير وإنتاج العقل، وفيما يُفكَّر فيه. ولذلك، تؤسّس المساءلة على قاعدتين:

الأولى: تطوير الفِكْرِ بما يمكّن الإنسان من التفكير، وهو يُفكّر فيما يُفكّر فيه قبل أن يتّخذ القرار تجاه ما فكّر فيه بداية حتى يُحسم الأمر تطوّرا.

الثانية: تطوير الفكرة بفكرة أكثر ارتقاء، حتى تتولّد الرّؤى المتجاوزة للمألوف والمعتاد التفكير فيه.

وعلى هاتين القاعدتين تطوّرت رؤى البشريّة وهي على التخيير بين اختلاف وخلاف، ولا حاسم للأمر إلّا المحاجّة والمجادلة، أي: لا حاسم للأمر إلّا الالتقاء الذي فيه تُدحض الحُجّة بالحُجّة، وحتى إن امتلأت الحجج والجدل شدّة، لكنّ الشدّة الجدلية ضرورة؛ فهي لا تكون إلّا من أجل الحرص، وهي كذلك، لا تكون إلّا بغرض التسوية لما سلف من انحدار وسُفلية، وهي بغاية الارتقاء عن كلّ ما يؤدّي للفرقة والخصام. ولهذا؛ فمن أجل التطوّر والارتقاء لا يجادلك إلّا من هو حريص عليك،

ويأمل ألّا تظل تائها عن ممارسة وتأدية ما يجب أن يكون من أجلك وأجل من تربطك به علاقات، وفي المقابل عليك أن تقبل بالمساءلة التي تخرجك من التهم عندما تكون واثقا من سلامة القول والفعل.

فأصحاب الحُجج تطوّرا يسعون إلى إحداث النُّقلة، والارتقاء بالنّاس إلى ما يجعلهم قمّة، وفي المقابل من يخالفهم بغير حُجّة يشذّ إلى الخلف إعاقة، وبين هذا وذاك؛ فلا استقرار، ولا أمن، ولا ارتقاء ولا تطوّر لأحد ما لم يؤخذ بالحُجّة ارتقاء واستيعابا، ولا استثناء لأحد بأيّة علّة، إلّا إذن كان علّة في ذاته، ولا استغراب من هذا الأمر، إذ لكلّ قاعدة شواذ، ومع ذلك، الحجّة الجدباء لا تصمد أمام الحجّة الحلّ التي تعلو بأصحابها تطوّرا وارتقاء إلى ما يمكّن من المعرفة الحجّة، التي بها سترتق الأرض والسّماوات كما كانت أوّل مرّة.

ولأنّها المحاجّة تطوّرا وارتقاء فيها من المجادلة ما فيها، وفيها من المساءلة ما فيها، وهي لا تكون إلّا بالتي هي أحسن مصداقا لقوله تعلى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[40]؛ أي: لا ينبغي أن تكون المجادلة والمساءلة بالتي هي أسوء؛ فالأسوء لا يقود إلّا للخلاف والصّدام والاقتتال، ومن هنا: يلد الألم ألما.

وحتى لا يسود الألم بين النّاس، ينبغي لنا الأخذ بمبدأ المحاجّة والمجادلة حرصا وتطوّرا وارتقاء، ويجب أن تبدأ المحاجّة مع المختلفين والمساءلين من حيث هم عليه اختلافا، لا من حيث ما يجب أن يكونوا

[40] العنكبوت 46.

عليه اتفاقا؛ فما ينبغي لهم أن يكونوا عليه اتفاقا هو المأمول الذي من أجله تجري المحاجّة بالتي هي أحسن، أمّا المجادلة غِلظة؛ فلا تكون إلّا مع من يستغلظ على الحقّ بغير حقّ، وهنا، يصبح المستثنى من جنس المستثنى منه (غلظة بغلظة) ومع ذلك؛ فللعفو والصّفح مكانة لا يبلغها إلّا من تدبّر أمره حكمة.

ولأنّ الجدل والمساءلة بالتي هي أحسن وسيلة للارتقاء؛ فينبغي للأساليب أن تكون على الترغيب والتشويق والنّهي والرّهبة والتحذير والإنذار مع مراعاة الفروق الفردية بين المساءلين ارتقاء؛ ففي الجدل الرسائل تُرسل بين المجادلين لكلٍّ حسب ما هو عليه من معرفةٍ، وثقافةٍ، ومعتقدٍ، ومنّطق، مع عدم الإغفال عن أهمية الحكمة في إدارة الجدل؛ فالإنسان مع أنّه خُلق من نطفة، ولكنّه خصيم، ولهذا؛ فهو مجادل، ولأنّه كذلك؛ فمن حقّه أن يجادل فيما يسأل عنه، ولكن حرصا وتطوّرا وارتقاء ينبغي أن يجادل بالتي هي أحسن؛ فهو كلّما جادل بالتي هي أحسن، كسب قلوب النّاس، وفي المقابل متى ما استغلظ عليهم استغلظت قلوبهم عليه.

ولذلك؛ فالجدل تطوّرا وارتقاء لا ينفصل عن الحُجّة، مع أنّ الحُجّة أساسا هي معلومة مستقلّة بذاتها، وستظل إلى أن تُستخدم أو تُوظّف جدلا، بما يقرّ حقّا أو يؤدّي واجبا، أو يُمكّن من تُحْمَل مسؤولية، ومن ثمّ، فالحُجّة تُفحِم أو تُلزِم من كان على غير حُجّة حتى يُغيّر ما بنفسه، ومن هنا، تولد الموعظة والعبرة ارتقاء. وفي المقابل الجدل غِلظة يدخل المجادلين في حلقة الصّدام الذي كلّما انتهى بدأ.

ولأنّ الجدل بالتي هي أحسن جدل حُجّة؛ فينبغي له أن يكون على اللين مع تبيان الدّليل والبرهان شاهدا بين أيدي المتخالفين، ولنا في سيدنا إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام القدوة الحسنة حينما جادل أباه آزر وهو يخاطبه بقوله، {إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا}[41]؛ فقوله وهو يجادله رأفة وودّا: (يَا أَبَتِ) وهو يكررها مرات (يَا أَبَتِ)، هي: بهدف صحوة أبيه آزر من الغفلة التي ألمت به، والجهل الذي استحوذ على عقله، وبخاصّة أنّ إبراهيم لم يخفِ علمه وحرصه ومحبّته له، ولذلك؛ كان ارتقاء إبراهيم مؤسّسا على عدم الإكراه؛ فالإكراه هو: حجّة من ليس له حُجّة، {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[42].

ولأنّه الجدل ارتقاء؛ فهو لا يكون إلّا عن صبر، وسعة صدر، بهدف استيعاب المختلفين، وأخذ الحجر من أيديهم التي به امتلأت، ولذا، ينبغي للمجادل والمتسائل أن يمتلك المقدرة على استجلاب الدلائل والبراهين لإثبات قضيّته، وفكّ القيد عنها، مع فكّ اللبس والغموض عمّا يستخدمه من مفاهيم؛ وفي هذا الشأن أتذكّر تلك المجادلة التي جرت بين النبي إبراهيم عليه السلام ومن حاجّه في ربّه، {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ

[41] مريم 42 . 45.

[42] يونس 99.

إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ}[43]؛ فاللبس في ذهن من جادل إبراهيم في ربّه كان متعلّقا بمفهوم الإحياء والإماتة؛ فإبراهيم قال: (رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) وفي المقابل كان قول المجادل له: (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ). واللبس هو: أنّ إبراهيم يجادل بحجّة من يحيي ويميت، وفي المقابل فهم المجادل، أن الإماتة هي القتل، ولهذا، أجابه بقوله: (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) أي: وكأنّه يقول: إذن أردت أن أقتل أحدا، قتلته، وإذن أردت عدم قتله تركته حيّا. ولكنّ الفرق كبير بين القتل الذي يكون على أيدي المتقاتلين أو القتلة، وبين الموت الذي لا يكون إلّا بيد الله.

ومن ثمّ؛ فالحُجّة يمكن أن تكون مُعجزة تفحم المجادل بغير حُجّة، {قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ}[44]، وفي المقابل يمكن أن تكون حلّا، ويمكن أن تكون موعظة، ويمكن أن تكون عبرة، ويمكن أن تكون دليلا ملاحظا أو مشاهدا (قولا وعملا وفعلا وسلوكا) {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا}[45].

وعليه:

فالجدل تطوّرا هو ما ليس بتفاوض؛ بل هو: التوجُّه للنّاس بالحُجّة تطوّرا وارتقاء، وهي الحُجّة التي لا تقبل التنازلات، ذلك لأنَّ الحُجّة ينبغي

---

[43] البقرة 258.

[44] البقرة 158.

[45] يوسف 26.

لنا أن نأخذ بها، أمّا التفاوض؛ فلا ينتهي إلّا بتقديم التنازل الذي من ورائه تنازلات.

ولذلك؛ فالمجادلة تطوّرا وارتقاء فيها مكابدة وعُسرة، وهي في معظم الأحيان تستدعي تقديم المزيد من الحُجج الدّامغة التي لا تستفزّ أحدا، وبتقديم المزيد من الحجج ينبغي أن ينبهر الخصم بما يجذبه إلى الحقّ حُجّة بعد حُجّة.

ومن ثمّ؛ فالصّبر حُجّة المتجادلين والمساءلين؛ فعليهم به دون استرخاء؛ ولا داعي للقلق حتى وإن كانت الاستفزازات من ورائه، بل كلّما طال زمن التجادل والصّبر لم يفارق المتجادلين حُجّة بحُجّة كلّما اختنقت أنفاس من لا حُجة له.

ففي المجادلة إصرار، وعدم إعطاء الفرصة لمن يريد أن ينهي الجدل قبل الوصول إلى نتائج مقنعة، أمَّا الحوار فقد لا تكون فيه مكابدة، والمتجادلون عندما يفقدون قواعد الرّكون إلى المحاجّة المنطقية، قد يضطرون إلى الخصام الذي لا طائل من ورائه إلّا الخلاف والفرقة؛ فيصبح كلّ شيء ممكن سواء أكان متوقّعا أم غير متوقّع.

وعندما تغيّب الحُجّة بين المتجادلين ارتقاء، يصبح المجال بينهم مفسوحا للخصام والاقتتال؛ فالجدل وما فيه من شدّة يعدّ هو منطق السّلام، الذي إن لم يؤخذ به، قد تصبح مصارف الدّم بين النّاس في حاجة للمزيد.

فالمحاجّة تطوّرا وارتقاء ليست نقاشا بلا دراية، ولا مفاوضات بلا خبرة أو مهارة، بل المحاجّة تحاور يتكئ على حُجج بيّنة بغرض تنقية الشوائب التي نُسجت بين المتخالفين أو المختلفين، الذين يميلون عن صائبة المطّلب والقول بعلل فيها علّة.

ومع أنّ الإنسان ارتقاء قد خُلق في أحسن تقويم، لكنّه خُلق ليجد نفسه بين قيم حميدة وفضائل خيّرة، وبين استفزاز الحاجات المتطوّرة في مقابل قصور مشبعاتها؛ ممّا يدعوه إلى قبول التكيّف بتنازلات، أو أن ينتظر زمن التوافق الذي قد يطول ويجعله على غير أملٍ.

ومع أنّ الإنسان خُلق على الارتقاء مقوّما، لكنّه لم يُخلق نسخة واحدة وكأنّه أوراق سحب، بل لكلّ خصوصيته التي بها يتميّز عن غيره كما يتميّز غيره عنه؛ فالنّاس مختلفون، ولكلّ بصمته الخاصّة التي لا تتكرّر قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[46] ؛ فما أعظم هذه الآية (وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)، أي: مع أنّهم من نفس واحدة ولكنّهم لا يتطابقون، وإن تماثلوا صفة؛ فهم مختلفون بصمة ومقدرة وتذكّرا وتدبّرا وتفكّرا، ولهذا؛ فهم يختلفون، وسيظلون مختلفين (وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)، أي: إنّهم خُلقوا على الاختلاف الذي جعلهم في حاجة لحشد الطّاقات حيث لا إمكانية للتطوّر والبقاء بغير الاختلاف.

[46] هود 118، 119.

ولأنّهم خلقوا على الاختلاف؛ فهم في حاجة لِما يجمع شملهم متى ما اختلفوا، أو تخالفوا؛ فالمحاجّة والجدل جهود تُبذل لإظهار الحقيقة التي لا تكون إلّا بامتلاك السّند الذي يَحتكم به ويُحتكم إليه، ومع ذلك تختلف المجادلة عن المحاجة من حيث كون المجادلة تتمركز على التمسّك بالحُجّة دون تفريط ولا يأس ولا قنوط، أمّا المحاجّة فالأمر يقتصر على تقديم الحُجّة؛ لتكون شاهدة على القضية، ولمن شاء أن يحكم بها عدلا؛ فليحكم.

ومع أنَّ الجدال حُجّة تسنده الحقائق، ولكن عبر العصور لم تكن الحجّة هي الحجّة؛ فهناك من يعتقد أنّ تفسيره للمعلومة هي الحقيقة في الوقت الذي لا يميّز فيه صاحبها بين الحقيقة كونها معلومة أو نتيجة، وما يتراءى له تفسيرا ليس إلّا؛ ففي تلك الأزمنة الأسطوريّة كانت الثّقافة شفويّة، فيها من الخيال والخرافة ما فيها، وفيها من البطولات الكلامية بغير بطولات ما فيها، وفيها الحقائق تزوّر، والأكاذيب تسوّق، والأنا شاهد على كلّ الشواهد، أمّا كفّة ميزان الغير؛ فهي على الدّونية، في الوقت الذي فيه الغير قد لا يكون كذلك.

إنّه العصر الذي سادت فيه الحكاية والسّرد الخيالي، واللجوء إلى مظاهر الطبيعة الكونية، وكأنّها كما يراها اليوم العالم الفيزيائي ستيفن هوكنيغ خالقة لا مخلوقة، وبالتوقّف عند هذه العلّة تفحُّصا نلاحظ وكأنّ زمن الأسطورة ليس ببعيد عن زمننا، إذ انعدام وجود الحجّة دليل شاهد بين أيدي النّاس.

ففي ذلك الزّمان كانت المبالغة الكلاميّة هي سيّدة المواقف، إذ وصل الحال بمن يجهل الحقيقة إذن حكى عنها وأُخذ بحكيه كان حكيه وكأنّه الدّليل والحجّة. ومن هنا، قد يأخذ البعض بتفسير العالم الفيزيائي ستيفن هوكنيغ مع أنّه بلا دليل، ولا شاهد علمي، سوى الاستنتاج تفسيرا.

وفي المقابل تفسير العقل والمبدأ تصحبه الدقّة في التعبير مع الأخذ بالمفاهيم الفاصلة بين المتشابهات والمتقاربات في الصّفات والخصائص.

ولأنّ التفسير العقلي نقدي؛ فهو يعتمد على البرهان المنطقي (مقدمات ونتائج صادقة)؛ وهو لا يقبل بتفسير المعلومات المشكوك في أمرها، ومن يقدم على تفسير المعلومات قبل أن تحلّل متغيراتها وتبلغ نتائجها؛ فهو كمن يفسّر الماء بالماء، ومن ثمّ؛ فلا يكون التفسير إلّا عاكسا لوجهة نظر المفسّر. ولهذا؛ فالمعلومات غير قابلة للتفسير، أمّا النتائج فتفسّر. ولذا؛ فمن يفسّر المعلومات قبل أن تُخضع للتحليل فمهما بلغ من نتائج؛ فنتائجه غير موثوقة.

ولذلك؛ فتفسير المعلومات قبل أن تحلّل متغيراتها يكون أقرب إلى التفسير الأسطوري الذي يعتمد على القصّ (الحكي) الشفوي الإغرائي مع سيطرة الخيال على الموضوع قيد الحوار أو المحاجّة، وفي المقابل التفسير العلمي يعتمد على الدّقة الموضوعيّة مع تقديم الحجج وإجراء التجارب في الميادين الاجتماعية أو في المعامل والمختبرات، ولهذا؛ فالعلاقة بين التفكير الأسطوري والعلمي والفلسفي علاقة تضاد وتنافر وتعارض، ومن

هنا، فالحجج قابلة للقياس الذي يزيل الشكّ عنها، وكذلك المساءلة لا يمكن أن تصل مداها إلّا بالحجّة التي من بعدها حجّة.

إذن: المساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفي دقيق من أجل تحقيق هدف إصلاحي؛ ولذا لا أحكام مسبقة في أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حجّة بحجّة.

وعليه: فإنّ تفخيم قيمة المساءلة هو بتعميمها موضوعيا ومنطقيا، ووفقاً لحقّ يمارس، وواجب يؤدّى، ومسؤوليّة تُحمل، ولكن إن لم تُعِمّ المساءلة جميع المعنيين بها؛ فتصبح مظلمة؛ فالحاكم الذي يسأل النّاس عن الصغيرة وما هو أصغر منها أولى بأن يسأل عمّا يرتكبه من أخطاء ومظالم كبيرة وما هو أكبر منها.

ومن هنا يجب تعظيم قيمة تُحْمَل المسؤولية وتفخيم شأنها لتكون حقّ وواجب في وقت واحد لجميع النّاس، كلّ وفق الدّور الذي يلعبه، والوظيفة التي يتولاها، والعمل الذي يقوم به، والفعل الذي يرتكبه، والسلوك الذي يقدم عليه أو يسلكه.

ولذا؛ فإنّ تفخيم قيمة تُحْمَل المسؤولية تحاجج لا يكون إلّا بمشاركة المعنيين بالأمر في حملها، فعندما يتمّ حملها جماعيًّا واجتماعيًّا لم يبق بين النّاس من هو متفرّج، ولا مغيب، ولا مقصيّ، ولهذا فالكلّ يعمل ولا أحد ينتقد شيئا إلّا من أجل البناء الفعّال المؤدّي إلى زيادة دفع عجلة التقدّم وصناعة المستقبل من أجل الجميع.

عاشرا

المحاسبة تُصحِّح

المحاسبة تصححا هي المبدأ الاستدلالي الممكّن من المعرفة الواعية المنطلقة من معلومة بين الأيدي إلى معلومة كانت مجهولة، أو الانطلاق من مقدمات معلومة إلى نتيجة أصبحت بيّنة وقابلة للتفسير بعد أن كانت مجهولة.

ولهذا؛ فالمحاسبة قيمة ضبطية حميدة ومُرضية وفقًا للتشريعات والصَّلاحيَّات والاختصاصات والأدوار، وهي تتطلّب أجهزة رقابية قادرة ومختارة أو منتخبة؛ لتمارس رقابة على الفعل والسّلوك الذين يستوجبان إدانة وعقابًا أو براءة وتقديرًا، ومن هنا تصبح المحاسبة تصحح مبدأ تعتمد عليه الأجهزة في أنْ تطّلع وتتابع عن كثب لتعرف العلاقة بين ما يُقَرّر وما يُنفَّذ، ومع ذلك الأجهزة لا تعدُّ سلطاناً مطلقًا؛ بل هي الأخرى تحت المراقبة والمساءلة والمحاكمة كلَّما أخلَّت بمهامِّها الشرعيّة والقانونية، وفقا للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها من قِبل الشّعب الذي من أجله كلّ شيء لا من أجل الحكومة، ولا من أجل قمّة سُلّم السُّلطان كما يعتقد الذين حرّفوا كلّ شيء عن مواضعه حتَّى أنّهم سادوا العباد والبلاد فسادًا.

المحاسبة تصحح مبدأ عدل؛ فلا ظلم، ولا كيد، ولا مكر، وهذه من سُنن الخلق مصداقا لقوله تعالى: {فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ}[47].

المحاسبة لا تكون إلّا وفق اشتراطات، وعهود، ومواثيق، والتزامات، ومعطيات، وقبول كي لا يظلم أحد أحدا قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النّاس شَيْئًا وَلَكِنَّ النّاس أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}، فالمؤمن المرتضي إقامة العدل لا يقبل أن يسود الظّلم بين النّاس، ذلك لأنَّه متَّقٍ الله ربّه، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَكَيْفَ إذن جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا}[48].

ولأنَّ المحاسبة قيمة حميدة؛ فهي لا تكون عدلا إلّا في مرضاة الله جلَّ جلاله الذي يحاسب كلّ من خلق على ما فعل مصداقا لقوله تعالى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[49].

إذن: المحاسبة تصحح سُنَّة من سُنن الحياة من أجل علاقات طيبة بين النّاس ومن أجل إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل؛ فالمحاسبة العادلة هي الزاهقة للباطل مصداقا لقوله تعالى: {بَلْ نَقْذِفُ بِالحقّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإذن هُوَ زَاهِقٌ}[50].

---

[47] المؤمنون 102 . 104.

[48] النساء 40، 41.

[49] البقرة 284.

[50] الأنبياء 18.

ولأنَّ من المسؤولين من يظلم ويضعف أمام طمع في مركز، أو وظيفة أو شهوة ومال؛ فالمحاسبة حقّ لمن كان على حكمهم مسؤولا دون أحكام مسبقة بالإدانة، بل ينبغي أن تكون الغاية التصحيح، أي إنّ المحاسبة حقّ كي لا تسري المظالم وتعمُّ المفاسد؛ فقد شُرّع لها في بلدان العالم المتقدّم الذي لا يحكمه أحد عن غير رغبة الشعب وإرادة؛ فأصبحت المساءلة مبدأ تصحيحيا بغاية الحفاظ على العدالة وسلامة الشعب وحفظ ثرواته من تعشش الفساد. أمَّا العالم الذي تعمّه المظالم والمفاسد؛ فلا حدود ولا قيود لحكّامه حتى وإن وُضعت القيود القانونية على حكوماته التنفيذية من قِبل قمّة السلطان الذي يخاف أوّل ما يخاف من الحكومة المكلّفة من قِبله، فمثل هذه القيود لم يضعها الشّعب، بل وضعها المنفرد بقمّة السّلم السَّلطاني إذ لا ثقة له في أيّ مواطن وأيّ إنسان؛ فما بالك بمن مكّنهم في الحكومة (على قرب منه)، ولهذا عندما يبلغ الحال به إلى مستوى هذه النّظرة؛ فهو بدون شكّ يرى نفسه فوق كلِّ قانون، وأيّ دستور، وأيّة محاسبة؛ فهو الذي يسأل ولا يسأل، وهو الذي يحاسِب ولا يُحاسَب. ولكن في دائرة غير المتوقّع سيكون غير المتوقّع مكمن الحلّ.

ولذا؛ فالمحاسب سبحانه وتعالى لم يخلقنا عبثا، ولم يخلق هذا الكون بدون أي تقدير أو حساب، {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[51].

[51] المؤمنون 115.

جاءت هذه الآية الكريمة حاملة لمعنى استغرابي؛ أي: هل أنتم تعتقدون أنّنا خلقناكم عبثا هكذا، ولن تعودوا إلينا ثانية لنحاسبكم على ما فعلتم؟ لا شكّ إنّكم ستعودون وستحاسبون وحينها تعرفون: إنّنا لمحاسبون، ويومها لا ينفعكم النّدم، ولهذا؛ فالحياة الدنيا فرصة ومدرسة فعليكم بالتصحيح والاستغفار والتوبة:

فرصة: أعطيت لا ينبغي لكم أن تضيعوها، وعليكم بتصحيح أفعالكم وأعمالكم المنحرفة؛ فهي الفرصة لأن تكونوا الخلفاء في الأرض؛ ولترثوا من بعدها الدّار الآخرة، والفوز في الدنيا سبب في الفوز بالآخرة، ومن يخسر الدنيا يخسر الآخرة، وها هي الفرصة أمامكم أيها المساءلون.

ومدرسة: نتعلَّم فيها الكلم الحقّ، والقول الصدق، والنيّة الصافية، والعمل الطيب؛ فنؤمن ونعمل صالحا، ولا نُفسد ولا نسفك الدّماء في الأرض بغير حقّ، ولا نظلم أحدا، وإذن حكمنا بين النّاس أن نحكم بالعدل ونقيمه شرعة ومنهاجا، ونتّقي الله في أنفسنا وأهلينا، وذوي الحقوق علينا، هذه تعاليم المدرسة التي من نجح فيها دخل الجنّة.

ولأنّها المحاسبة؛ فعلى المسؤول أن يحاسب من هم تحت إمرته في العمل بما أنَّه المسؤول عنهم، وعليه أن يأمرهم وينهاهم عن مسؤولية، وأن يجعلهم مستشعرين بأهميّة مشاركتهم في حمل المسؤولية حيث الكلّ مسؤول وفقا لِما يكلّف به من عمل ومسؤوليّة قال رسول الله عليه الصّلاة والسّلام: "كلكم راع وكلكم مَسؤُول عَن رَعِيَّتِهِ فَالأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النّاس رَاعٍ، وهُو مَسؤُول عَن رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وهُو مَسؤُول عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ

رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مسؤُولة والمملوك راع على مال سيده، وهُو مَسؤُول عنه فكلكم راع وكلكم مسؤُول"[52].

وعليه؛ فالمحاسبة حقّ لا تكون إلّا من أجل حقّ يصحح باطلا، وهي لا تفارق أيَّ أحد في حياته وبعد مماته؛ فهي على المستوى المطلق لا تكون إلّا بعد:

. ارتكاب المظالم.

. عدم تجنُّب ما يجب تجنُّبه.

. عدم الانتهاء عمّا يجب الانتهاء عنه.

. الإقبال والإقدام على المحرّم والمجرّم.

. الإفساد في الأرض.

. حرمان من ممارسة الحقوق.

. المنع من أداء الواجبات.

. الإبعاد عن تُحْمَل المسؤوليّة.

إذن: المحاسبة تصحح مبدأ عادل وهو الحقّ الذي لا ينبغي لنا الإغفال عن الأخذ به قيما وفضائلا؛ فمن لا يعترف بها ويقوّضها فقد أنكر حقّا من الحقوق التي إن رُفضت أو أُنكرت حدث الرّفض، وعقبته المواجهة التي تبدأ بالّتي هي أحسن، ثمَّ إن لم يتمّ الاتّفاق وحلّ المعضلة

[52] مسند البزار، الجزء 12، ص 126.

تتأزّم الأمور إلى ما هو أبعد وأعظم، وهو تفجُّر الثّورة التي تمكّن الشعوب من بلوغ الحلّ، ولهذا؛ فمن يعترف بأنَّ المحاسبة تعلوه ولا يعلو عليها يكون قابلا لأن يحمل المسؤولية وبشفافية لا تفارقه، ومن ينكر ذلك ويتعالى بغير حقّ سيكون معرّضا للمواجهة والإسقاط بالقوّة حتَّى ولو كان الثّمن الحياة برمّتها[53] .

وعليه: المساءلة تصحح متنوّعة المعاني والمفاهيم، ولها من الدلائل ما لها، وهي التي تؤسّس للمعرفة وقاية وتجنّبا، وهي دائما في حاجة للتقصي والاختبار، ولا تعدّ مسلّمة إلّا بعد التبيّن، ولهذا فكثير من المعلومات تحتاج إلى معلومات تصحّحها.

وتصحيح المعلومة الخاطئة يستوجب توفّر معلومة صائبة، والمعلومة الصّائبة تتطلّب لسان حقّ لقولها، ومستمعا منصتا لها بكلّ اهتمام، وحَكما بها يفصل بين النّاس. ولذلك فالقاعدة المنطقية والعلمية تنصُّ على أنّ:

. المعلومة متأرجحة بين صائبة وخاطئة.

. المعلومة تصحّح بالمعلومة.

. المعلومة السّالبة انحرافية.

. المعلومة الموجبة بنائية.

[53] عقيل حسين عقيل، تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات) ، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ص 45 . 75.

. التصحيح وجوبي.

ولأنّ الانحراف نتاج معلومات خاطئة.

إذن: الإصلاح في حاجة لمعلومات صائبة.

ولهذا؛ وجب العلاج بتصحيح المعلومات التي جعلت من المنحرف منحرفا؛ وإذن لم تُصّحح المعلومات الخاطئة، يصبح المجتمع مهددا بتفشي الانحرافات فيه، وحينها لا تُجدي المساءلة من حيث من سيساءل من؟

ولهذا فالمساءلة تصحيحا في حاجة لمعلومات صائبة، ولذلك، ينبغي للمعلومات الصائبة أن تَحِلّ محلّ المعلومات الخاطئة، ثم تُدعم المعلومات الصّائبة بأخرى أكثر صوابا حتى يتمّ تثبيت القول الصّائب، والفعل الصّائب، والسّلوك السليم الذي ينال التقبّل والتقدير من الغير، لكونه لم يكن مخالفا للفضائل الخيّرة والقيم الحميدة التي تُمجّد من قِبل النّاس.

وعليه؛ فالمعلومة الصّائبة بنائية: حيث احتواؤها للقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع الإنساني. ولذلك؛ فالذات الإنسانية تُبنى بقيم وفضائل المجتمع التي تترسَّخ في العقول والقلوب، وتتجسّد في السّلوك والفعل، وعلى ضوئها تُبنى الشّخصية المتطلّعة لِما هو أفضل وأجود وأحسن، حيث الاستيعاب لكلِّ مفيد ونافع.

ولأنّ المعلومة الصّائبة تحمل في مضمونها قيما إنسانية؛ فهي التي تُمكّن الإنسان من بلوغ المستوى القيمي الموضوعي، الذي ببلوغه تصبح شخصية الأفراد خالية من قيم التعصُّب والانحياز بغير حقّ.

وفي المقابل المعلومة الخاطئة، لا تنشئ الشخصية البنائية ولا تسند المساءلة تصحيحا، بل تؤدّي إلى ظهور الشّخصية الانسحابية التي لا تصمد؛ فالشخصية الانسحابية هي التي تتخلّى عن بعض القيم التي يريد لها المجتمع أن تسود بين أفراده وجماعاته، وباستمرار الشخصية الانسحابية تصل في انسحابها من قيم المجتمع وفضائله التي يرتضيها إلى المستوى الأناني، الذي فيه لا يفكّر الفرد إلا في نفسه، وهنا تولد الانحرافات، ومن هنا وجبت المساءلة تصحيحا.

وعليه؛ فالفرق كبير بين من تشرَّب معلومات صائبة، وبين من تشرَّب معلومات خاطئة، ولأنّ المعلومة الصّائبة ذات حُجّة (مصادق)؛ فهي الأقوى، ولأنّ المعلومة الخاطئة تفتقد للحجّة؛ فهي الأضعف، ولذا؛ فهي لا تصمد في أثناء المواجهة مع المعلومة الأصوب (الأقوى)، ولأنّ المعلومة الصّائبة بنائية؛ فهي التي تصمد بقوّة حجّتها حتى تهزم المعلومة الخاطئة وتحلَّ محلّها في أيّة مساءلة تصحيحية.

وعليه؛ فالقاعدة العلمية تقول:

. الانحراف عن الانحراف السّالب يُعدّ عودة إلى القاعدة، ولذا؛ فهو الموجب.

– الانحراف عن الانحراف الموجب يُعدُّ خروجا عن القاعدة، ولذا؛ فهو السّالب.

. الانحراف السّالب يُعد موجبا بالنّسبة إلى لمنحرفين (الخارجين عن قيم المجتمع وفضائله).

. الانحراف السّالب يُعد سالبا بالنّسبة إلى لمتمسّكين بقيم المجتمع وفضائله الخيّرة.

ومن هنا؛ فالقاعدة المنطقية والعلمية تعدّ تأسيسية لكلِّ بناء، ومنطلقا لكلّ هدف، ومرجعية قيمية لكلّ مجتمع، ولهذا، تعدّ التربية على قيمها واجبة، ويعدّ إصلاح حال الأفراد وعلاجهم على قيمها الحميدة، ضرورة اجتماعية وإنسانية، ولهذا؛ فالمساءلة تصحيح وكذلك الإصلاح والعلاج واجب على المسؤولين والأخصائيين الاجتماعيين والنّفسيين وعلى التربويين وعلى الأطباء، وضرورة للمريض والمنحرف عن القيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية، وكما هو ضرورة لهم؛ فهو ضرورة لذويهم وللمجتمع الإنساني عامّة.

ووفقا لدائرة الممكن؛ فإنَّ الخروج عن القيم التي يرتضيها المجتمع متوقّع، ولا ينبغي لنا الاستغراب بما أنّنا نتوقّعه قبل حدوثه في أيّ مجتمع من المجتمعات البشرية.

المعلومة تؤثّر في المعتقد والفعل:

ولأنّ المعلومة تؤثّر في المعتقد والفعل، إذن: فالتأثير السّالب نتاج المعلومات الخاطئة، والتأثير الموجب نتاج المعلومات الصّائبة.

فنحن بني الإنسان نتعلّم بالمعلومة التي تشغل المساحة بين مُرسل ومستقبل، وبين منتج لها ومستخدميها، وبها يبلغ المختلفون الاتفاق، أو الخلاف، وبها تنتج المساءلة تصحح حلًّا؛ وهي العابرة للعقول والعابرة للحدود، ومن ثمّ؛ فهي لا تسجن، وإن سُجن أصحابها المصدِّرون أو الموردون لها.

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا وتنتج مساءلاتنا تصحيحا؛ وذلك بما تحمله من حُجج وبراهين؛ فهي التي تشكّل معتقداتنا أيضا، ولذلك ستظل المعلومة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع سواء أكانت سالبة أم موجبة.

ولأنَّ كلّ شيء ممكن ولا استغراب ولا يأس. إذن، وجب على النّاس التبيّن قبل إصدار الأحكام، وعليهم بعدم المكابرة عن التصحيح إن اكتشفوا أنّهم كانوا من المخطئين، أو أنّ خصمهم كان من المخطئين وقد تبيّن. وعليهم دائما بالمعرفة الواعية حتى لا تجرّهم العاطفة وينقادون وراءها إلى ما لا يجب. وعليهم أن يميّزوا بين المعلومات الصّائبة والمعلومة الخاطئة وذلك لأنّ:

– المعلومة الصّائبة في دائرة المتوقّع، تُظهر القوّة البنائية والأخلاقية والإنسانية والإصلاحية والوقائية والعلاجية والاستثمارية، وتُقدّم الحقائق

هي كما هي، ويترتّب عليها الفعل المرضي الممكّن من التسامح والتصحيح.

. المعلومة الخاطئة في دائرة المتوقّع، تُظهر القوّة الهدّامة، والمؤذية، والمؤلمة، ولا تُقدّم الحقائق هي كما هي عليه، فيترتّب عليها فعل النّدم. ولهذا، ينبغي للإنسان:

– أن يُميّز بين ما هو ظاهر، وما هو كامن.

– ألا يغفل عن الكبيرة ولا الصّغيرة في دائرة الممكن.

– ألا يستغرب الأقوال والأفعال والسلوكيات حيث كلّ شيء ممكن.

– أن يُدحض الحُجَّة بالحُجَّة.

– أن يحافظ على اتزانه وتوازنه أمام المعلومة الخاطئة وأمام الأفراد.

. ألا يستعجل بأيّة تصريحات في حالتي الفرح والألم؛ ففي حالة الفرحة قد يلتزم بأشياء وهو لا يستطيع الوفاء بها، وفي حالة الألم قد يصرّح بما لا يجب؛ ممّا يرتّب على تصريحه ألما لاحقًا.

ولهذا ينبغي التصحيح أن يكون للفكر المعوج الذي تشرّبه من تشرّبه من النّاس وأثّر في سلوكهم، فإذن صححت المعلومات والأفكار الخاطئة أو المنحرفة بمعلومات وأفكار سوية صائبة، يتغيّر أصحاب الاتجاهات السلبية إلى الاتجاهات الموجبة، ومع أنّ أساس المعلومة الصّواب، ولكن النّاس هم الذين حادوا بها عن مقاصدها ومراميها، ومن

ثمّ، أصبحت المعلومة المشوّهة من بعدهم هي السبب في المظالم والمكائد بين النّاس، ممّا يجعل المعلومات الخاطئة التي تشرّبوها هي المسبب في ذلك، فلو تعلمنا فكرا معوجا ونحن لم نتبيّن نقاط اعوجاجه؛ فإنّنا سنسلك سلوكا معوجا، وإذن تعلمنا معلومات صائبة بقوّة الحُجّة التي تحملها، تصبح معارفنا وسلوكياتنا صحيحة صائبة. ولذا؛ فمن أراد الإصلاح بين النّاس؛ فعليه بإصلاح المعلومات الخاطئة بمعلومات صحيحة صائبة[54].

وعليه: (المحاسبة تصحح) مبدأ قيمي كونه دليل اعتراف بسيادة المفاسد، وهو مبدأ نظام تقويمي للسّلوك وللنّظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتقويم الأعمال العلمية والتقنية والإدارية في كلّ مكان من العالم؛ ففي أيّام الحرب الباردة كان نظام المحاسبة السائد في البلدان يخضع لرؤية الحاكم، ولرؤية المصلحة المحليّة على مستوى الدّولة، ويخضع لرؤية المالك على مستوى الخصوصية الفردية أو الجماعية أكثر من خضوعه لمعايير ومقاييس عالمية تبرز درجة الجودة كمّا وكيفا. ولأنَّ العالم كان في حالة كفتي ميزان تتأرجح بين اليمين واليسار؛ فلم تتوازن حركة الكفّتين لجنوح بعض نحو بعض، ولذا كان من الصّعب اتخاذ إجراءات حازمة.

ففي إيطاليا عام 1997م بعد أن أساءت الحكومات السّابقة إدارة عملتها وحوّلتها إلى احتكار نقدي أصبح الشّعب متلهّفا إلى أن يدير الاتحاد الأوروبي بلادهم، ولذلك قال المحامي الإيطالي في مجال الشركات ماريو أباتي: "إنَّ أحد الآثار السريعة للانضمام إلى اليورو ما أطلق عليه عملية تنظيف البيت من الداخل"[55]. وذلك لأجل فرض

---

[54] عقيل حسين عقيل، العفو العام والمصالحة الوطنية، ص 162 . 176.

[55] المصدر السابق. ص 245.

معايير موحّدة على جميع الأعضاء في ظل بنك مركزي واحد بدأ العمل به عام 1999م.

إنَّ النَّظام المحاسبي العالمي لا يعدّ تدخّلا في الشؤون المحلية، ولكنَّه ضابط لها من انفلات السياسيين ورجال الأعمال الذين يحاولون التهرّب من دفع الضّرائب والالتزام بالمواصفات الدولية التي تحافظ على الجودة، وهكذا هو الحال في بعض بلدان الدّول النّامية التي تباع الأمور فيها ليلا ويصبح الباعة كما يقولون بخير، إذ الحصانة على الرّئيس والوزير ورئيس الجهاز والحرس الخاص والسيّد المبجّل والسيدة المبجّلة والأبناء الواقفين على سلالم التبجيل، وغيرهم من ذوي الصّفات والامتيازات الخاصّة، ولكن هؤلاء جميعهم لا مكان لهم في عصر ثورات الشفافيّة التي لا تقبل بمن لم يقبل أن يكون مستعدّا للكشف عن حساباته أمام المحاسبة القانونية؛ فلم يعد هناك مكان للإخفاء، ولا للتّسويات المالية المزوّرة بفواتير مزوّرة، الكلّ يخضع لقانون المحاسبة العالمية؛ فلا خشية بعد اليوم وكلّ شيء على البلاطة، وما على الدّول والشّركات التي تُريد الالتحاق بالحضارة العالمية إلّا أن تكشف للسّوق عن أشياء كانت في الماضي تستطيع إخفاءها، وكما أنَّ الدّول والشّركات لا تجد مكانا لتختبئ فيه؛ فكذلك يتزايد عدم وجود مكان لكي يختبئ فيه الأفراد سواء كانوا رؤساء شركات أم رؤساء حكومات ووزارات أم أنّهم مجموعة من أقلام هؤلاء، أم كانوا أعلام من أولئك المشاهير في تبييض الأموال غير المشروعة، أم كان قمّة من القمم السّلطانية؛ فكلّ الحسابات مكشوفة حتَّى إن زوّرت الأسماء.

ولذا فإن أردت أن تكون مشاركا في الحضارة العالمية فعليك بمعرفة أنَّ كلّ اتصال هاتفي تجريه، وكلّ فاتورة تدفعها، وكلّ دواء تشتريه، وكل شريط (فيديو) تستأجره، وكلّ رحلة جوية تقوم بها، وكلّ آلة نقود تتعامل معها، كلّ ذلك يُسجل هناك في مكانا ما في جهاز حفظ المعلومات

الآلي للقطيع الإلكتروني، وليست لديك أدنى فكرة عن الوقت الذي يُبرزها فيه لكي يطاردك"[56]؛ فهل فهمتم أيّها السّادة الكرام؟ أم أنّكم لن تفهموا إلى أن يتمّ القبض عليكم فرادى وجماعات؟

وأقول: قبل أن تقرّروا عليكم أن تعرفوا ما أُخذ بغير حقّ سيعود، ولكن في الزمن غير المتوقع، والمكان غير المتوقّع فهل فهمتم أيها السادة الكرام؟

ولهذا إذن كانت الضرائب مصدر دخل وطني، فلماذا لا تُدفع؟ ولماذا يتهرّب البعض من دفعها في أوطان التكميم؟ ولماذا في مقابل ذلك في بعض الدّول الأخرى يُعدّ دفعها واجبا وطنيّا لا ينبغي لأحد التخلّي عنه؟ كل ذلك يعود إلى درجة الالتزام بثقافة أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات؛ فالشّعوب في أوطان التكميم لا ترى عيبا أن يتهرّب المواطن من دفع الضّرائب أو تسديد أيٍّ التزامات أخرى، وذلك للأسباب الآتية:

أ ـ انتشار ثقافة الإعفاءات: فإذن كنت من زعامات النّظام أو المنتمين إليهم أو من معارفهم؛ فالإعفاء حقّ لهم من وجهة سيادة النّظام وحكومته الرّاعية للإدارة، وواجب على المجتبي أن يُميز بين الحلال والحرام، وإلّا سَيحُل محلّه آخر أكثر تفهّما وفطنة منه.

ب ـ الابتعاد عن ممارسة الديمقراطية: فالمجتمعات أو الدّول التي تميّز بين مواطنيها في أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات، تجعل الهوة بين الأفراد والجماعات تزداد اتّساعا يوما بعد يوم، وهذا بدوره يؤدّي إلى أن يتهرّب بعض أفراد الشّعب من أداء الواجبات، ويتهرّب من تحمُّل المسؤوليّات، ممّا يولّد عنده مجموعة من المطالب التي إن لم تف الحكومة بتحقيقها قد تحدث المواجهة، وهذا يؤدّي بدوره أيضا إلى اهتزاز

[56] المصدر السابق. ص 527.

الديمقراطية الاقتصادية، وذلك نتيجة غضّ النّظر عن بعض أفراد الشّعب من دفع الضرائب وإلزام الآخرين عنوة بدفعها.

بناء على ما تقدّم: يحدث بالضرورة الخلل السايكواجتماعي للشخصية الوطنية التي من جهة تعرف أنَّ دفع الضرائب واجب عام لا ينبغي الاستثناء منه، ومن جهة أخرى تعرف أنّ الاستثناء هو القاعدة في ظلّ النّظام الفاسد.

ولهذا يصبح التهرّب من دفعها وكأنَّه حقّ من حقوق المواطنة؛ بما أنَّ البعض تحفظه الحصانة من دفعها، والبعض الآخر تحفظه الوساطة من دفعها، والبعض الثالث: ليس له بدّ إلّا أن يدفعها أو على الأقل أن يدفع رشوة لتخفيضها.

ولذا؛ عندما تحاول الحكومة إلزام البعض بدفعها وتتغاضى عن البعض، يلتجئ بعض النّاس إلى ارتشاء الموظفين المجتبين للضرائب لأجل غضّ النّظر عن الكثير وحصر القليل منه، ويضطر آخرون إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الاستثمار في الخارج بدلا من استثمارها في الدّاخل، حيث تتوافر هناك قوانين وتشريعات ممارسة الديمقراطية الاقتصادية، وهكذا تباع الذِّمم وتُشترى، وينتشر الفساد في البلدان ويزداد التخلّف انتشارا؛ فهل فهمتم يا من أنتم على القمم السلطانية؟ فإذن فهمتم ألا يكون الإصلاح واجبا؟ وإن لم تفهموا ألا تكون الثّورة هي الحلّ.

أمَّا المواطن الذي لم يستطع بعد أن يفهم؛ فليس له بدّ إلّا أن يدفع الضرائب، وفي المقابل المواطن الذي فهم بعد ما أن رأى بأمّ عينيه كيف يتمّ التهرّب من دفع الضرائب بكلّ السبل وكلّ التحايل والمراوغة، وكذلك عرف أنَّ ما يُدفع من ضرائب لا يعود على مجتمع الدّولة كمعاشات أساسية أو معاشات ضمانية، أو لا يعود على رعاية المعاقين والفقراء الذين في حاجة ماسّة لذلك، بل إنّه يعود إلى مصلحة أفراد النّظام الذين

لا يخضعون إلى قوانين المحاسبة والمساءلة المشروعة؛ فليس له بدٌّ إلّا أن يمتنع ويتهرّب حتَّى لا يسهم في زيادة ملء جيوب أفراد النّظام.

ويحضرني في ذلك ما جرى بين رجل الأعمال الرّوسي ورئيس شركة التكنولوجيا الحيوية الأمريكي دونالد رايس Donald Risse، عندما طلب رجل الأعمال الرّوسي أن يدخُل شريكا معه في شركته العالمية، سأل رئيس شركة التكنولوجيا الحيوية قبل أن يتعمّق مع رجل الأعمال الرّوسي في الحديث: هل دفعت ما عليك من ضرائب؟ فأجاب رجل الأعمال الرّوسي قائلا: ليس بالمعنى الصّحيح؛ فقال دونالد رايس: آسف جدّا، لا أستطيع مشاركتك، شركتنا عامّة لها فروع متعدّدة؛ فإذن ظهر عدم التزام في أي فرع من فروعها سيكون الأمر مكشوفا على الملأ أمام قوانين المحاسبة العالمية، وهذا الأمر يُسيئ لسمعة شركتنا، فإذن كان في بلادكم إمكان التهرّب من الضرائب أمرا ميسّرا؛ فإنَّ ذلك عند شركتنا لا يمكن السّماح به، وذلك لأنَّه أمر غير شرعي وغير لائق.

ومن ثم في عصر العولمة مهما تقول لقد فهمت فأنت في حاجة لأن تفهم أكثر فلا تتباطأ فإنّك في حاجة لأن تفهم، وعندما تفهم، فإنّك تكون قوّة، ولهذا فلا تسخر، ونقول: نعم إنَّك قد تكون قوّة فابحث لكي تعرف، وعندما تعرف، اعرف أنّك في حاجة إلى المزيد المعرفي فلا مكابرة. واعرف أنَّ قوّة الدّخل وقوّة العقيدة وقوّة الدستور وقوّة الديمقراطية وقوّة المحاسبة تزيدك قوّة فأسرع ولا تتأخّر؛ فهل فهمت؟

ولهذا: فالمساءلة تصحح قوّة مبدأ قيمي، وهي عامل سند وحجّة لمن يكون واثقا فهما ومعرفة ووطنية.

ومع أنّ القاعدة المنطقية تقول: الحقّ تحميه القوّة، ولكن وقائع الحقائق تثبت أن القوّة أيضا تحمي الباطل. وهذه المعطيات هي التي تأسّست عليها نظرية الصِّدام والصّراع بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وكذلك بين الشّعوب وقمم السّلم السُّلطاني؛ فالشّعب دائما يتمرّد من

أجل الإصلاح، وفي مقابل ذلك يمكن أن يُقمع بالقوّة المأمورة بأمر قمّة السُّلطان؛ فيعود من سَلِم في المواجهة من أبناء الشّعب إلى حيث ما كان، ومن لم يعد سيجد السجون مكانا فسيحا لاستقباله بالقوّة، ومع ذلك التمرّد يتكرّر ولا يهدأ إلّا بحصوله على شيءٍ من الإصلاح مع أنّه لا يستجيب مع الحاجات؛ ولهذا فالصّدام والصّراع دائما يتجدّد ولن ينتهي ما لم تبلغ الشعوب الحلّ تجاوزا لكل عمليات الإصلاح التي تلتجئ إليها الأنظمة الفاسدة، فهل فهمتم أيّها القمم السّلطانية؟

وأقول: فإنْ كانت إجاباتكم (نعم فهمنا) أقول لكم: لا تضيعوا الفرصة وتقولوا كلمة فهمنا متأخرة كما قالها الرّئيس التونسي المرحّل زين العابدين بن علي متأخرا، ولا داعي أن تكرروها متأخرا كما كرهها متأخرا، فهل فهمتم؟

ولهذا لو سادت المحاسبة قاعدة وبكلّ شفافية دون أيّ استثناءات لكان الإصلاح قد أدّى دوره المؤقّت بأقل الأضرار، ولكن عندما يبلغ السيل الزُّبا يصبح الوقوف عند النّهاية هو الحلّ.

وعليه: وجب سنّ قوانين وتشريعات لمحاسبة المخالفين ولدعم الملتزمين بمعايير المحاسبة العالمية، التي تساوي بين الأنا والآخر في ممارسة الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية وفقا لمثلث ممارستها المتكوّن من أضلاع (الحقوق، والواجبات، والمسؤوليّات)؛ ولا داعي للانزعاج من المحاسبة القانونية؛ فهي آتية بلا محالة، وحتّى إذن شعر من شعر بشيء من الخوف فعليه بالصبر قليلا إلى أن يتعوّد، وحينها يلتزم بدفع الضرائب كاملة، وحينها يعرف أنّ المساءلة تصحح مبدأ لا حياد عنه وكلّ شيء على البلاطة.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف 68 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

صدر له (126) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسِّياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

المؤلّفات

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 . البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا،
2001م.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت . دمشق، 2009م.

22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2009م.

23 . ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 . ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السِّياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 . بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 . من معجزات الكون (خَلق . نشوء . ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 . مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعية.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعية، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (126) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسِّياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية